منقريوس بن إبراهيم

وزير ومباشر الشيخ همّام الهواري أمير الصعيد

فريق متميزون

E-BOOK

المرايا

أمير الصرّاف

مكتبة فريق (متميزون)

لتحويل الكتب النادرة الى صيغة نصية

قام بالتحويل لهذا الكتاب:

كلمه مهمة: هذا العمل هو بمثابة خدمة حصرية للمكفوفين، من منطلق حرص الجميع على تقديم ما أمكن من دعم للإنسان الكفيف، الذي يحتاج أكثر من غيره للدعم الاجتماعي والعلمي والتقني بحيث تعينه خدماتنا هذه على ممارسة حياته باستقلالية وراحة، وتعزز لديه الثقة بالنفس والاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.

وبسبب شح الخدمات المتوفرة للمكفوفين حرصنا على توفير خدمات نوعية تساعد الكفيف في المجالات التعليمية العلمية والثقافية وذلك بتسخير ما يتوفر من تقنيات خاصة لتحويل الكتب الي نصوص تكون بين أيديهم بشكل مجاني، ويمكن لبرامج القراءة الخاصة بالمكفوفين قراءتها.

مع تحيات: فريق (متميزون) انضم الى الجروب

انضم الى القناة

منقريوس بن إبراهيم

(وزير ومباشر الشيخ همام الهواري أمير الصعيد)

أمير الصرَّاف

عن الكتاب..

هنا يجلو أمير الصراف غبارَ التاريخ عن وزير مالية الأمير همام، ومدبرِ أمورها الإدارية والمالية في دقةٍ وأمانة، ينفضُ الغبارَ ويبحثُ عن المصادر ويمحصُ الرواياتِ القليلة التي نسي مؤرخوها الهوامشَ الفاعلة واهتموا بالعناوين البارزة.
في صبرٍ كدَّ الباحثُ وتعبَ في تتبع أثر هذا الوزير، ربما لم يظفر في كتب التاريخ بضالته، وهذا يثير تساؤلا: لماذا لم يدونوا دورَه المحوري كما يراه أمير، لماذا تناسوْا دورَه الركين في إمارة همام؟! ظني أنهم فُتِنوا بشخصية همّام التي طغت على من حوله، فهو مثْنٌ وحيدٌ والهوامشُ تحته ترعى، قد يفسر هذا لماذا أغفله المؤرخون المسيحيون أيضا؟

هنا ينبغي أن أؤكد أن هذا الكتاب يودُّ إبرازَ الدور المنسي لواحدٍ من الأقباط في الإدارة المالية لجمهورية همام، لكنَّ مؤلفَه لم يقعْ في دور من يصنع من الحَبَّة قُبَّة بل كان يصف حالا عامًّا، إذ عُهد للأقباط بالحسابات المالية؛ لذا كان المباشرون والصرافون في معظمهم إن لم يكن كلهم من الأقباط، ربما يعودُ هذا إلى تعليمِهم المبكر ودقة حساباتِهم وأمانتِهم كالمصريين كافة. مما جعل الكاتب يزيح حجب تساؤلات عن الوزير منقريوس، سكت المؤرخون عن الإجابة عنها، وأهملها الرحالة والمؤلفون.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

إهداء

إلى

روح أبي وأمّي

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

شكر

أودُّ شكرَ المؤرخة الكبيرة (د. نللي حنا) أستاذ ورئيس قسم الحضارات العربية والإسلامية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، التي أسبلتْ عنايتها على هذه الدراسة، ودعَّمتْها بالمراجع المتخصصة منذ البداية، وتفضلت بالتوجيه والإرشاد والتقييم أثناء مراحل الكتابة لكل فصل من فصول الدراسة؛ كما أبدي غايةَ امتناني لما قدمته لي من شروح موجزة حول كيفية تفكيك الإفادات الواردة بمراجع حقبة هذه الدراسة.

وغاية الشكر للعلّامة الدكتور (محمد أبو الفضل بدران) أستاذ النقد الأدبيّ بجامعَتيْ بون بألمانيا وجنوب الوادي بقنا، والأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة، ورئيس الهيئة العامة لقصورالثقافة سابقاً؛ لتفضُّلِه بكتابة التقديم الذي أثرى هذا الكتاب، والدكتور (ناصر أحمد إبراهيم) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة؛ لما أبداه من ملاحظاتٍ مهمةٍ حول مخطط الكتاب، والدكتورة (زينب أبوالمجد) أستاذة التاريخ الاجتماعي بجامعة أوبرلين بالولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك مدينٌ بالشكر للأستاذ المُوقرّ (فتحي عزمي جندي) الذي قدم لي منذ سنوات طويلة التاريخ الاجتماعي المتواتر عبر الأجيال في المنطقة، والسيدة (نللي تكلا) حفيدة (داوُود بك تكلا)، والممثلة للجيل الحادي عشر لسلسال الوزير (منقريوس البلوطي)؛ والتي كانت تدفع بي لإتمام هذا الكتاب كلما ثبطت همّتي، والدكتور(بلامون ألفونس سكلا)؛ لما قدَّمه من معلومات ثرية حول النُّخب القبطية في القرن العشرين في شمال محافظة قنا.

ولا يفوتني شكر الفنان التشكيلي (أيمن هنتر) الذي اقتفى أثرَ شيخ العرب (همّام) ووزيره، بلوحةٍ مستوحاة من وصف الرحالة الأجانب الذين التقوا الأمير (همام) في عاصمته فرشوط، وأخيرًا المستشرقة الأمريكية د. (كانديس لوكسيس) لمشاركتها لي نقاشا مهما حول تاريخ وآثار قرية بهجورة فى محافظة قنا.

أمير الصرّاف

قنا، مصر العُليا أول أكتوبر 2022

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

تقديم

هل يطوي التاريخ صفحاتٍ عمدًا ويُظهِر أخرى؟ لماذا يغفلُ التأريخ صانعي الأحداث الفعليين وأداورهم المؤثرة، ويمضي في تمجيد المنتصر وينسى المهزومين؟ أسئلة تترى حينما نرى ما كتبه المؤرخون عن فتراتٍ معينةٍ في كتاب التاريخ المفتوح؛ هل نؤرّخ لما نود وننسى تأريخ ما لا نوده؟ هل توجد موضوعية وحيْدة في كتابات المؤرخين؟ أو ينظر كلٌّ منهم وفق رؤيتِه وهواه؟ ربما يبدو مصطلح "الحياد التاريخي" مصطلحا أقرب إلى الغول والعنقاء والمستحيلات الأخرى!

يأتي تاريخُ الصعيد الممتد إلى حدود السودان باهتا، ربما لأننا لم نجدْ مؤرخين كبارا بالصعيد في حقبٍ تاريخيةٍ كان الصعيد يموجُ بالأحداث موجا، وربما لأنَّ وعورةَ جغرافيةِ الصعيد وديموغرافيتِه جعلتِ الرحّالة والمؤرخين يمرُّون بأرضِه مرورًا سريعًا بين ليلة وضحاها، وربما مركزيةُ العاصمة أخذتهم وأسَرَت كتاباتِهم فلم يهتموا بالأطراف فدوّنوا من القليل الأقل.

انتابتني هذه الهواجسُ وأنا أقرأ هذا الكتاب لأخي الأستاذ أمير الصراف الصديق الإعلاميِّ المتميز، الذى فاق عددًا من أقرانِه ومجايليهِ في الصحافة والكتابة، فقد بحث وحلّل وأثبت آراءَه، وجاء إلى حقبة جمهورية الأمير همام- على حد وصف رفاعة الطهطاوي- الذى أقام إمارة تمتدُّ من المنيا إلى أسوان ولم يرضَ بالظلم العثمانيِّ والمملوكيِّ، فآثرَ أن يدفعَ الظلمَ فدفع مُلكه ثمنا لهذا.. جاء أمير الصراف لكى يلقي الضوءَ على ذلك الموظف منقريوس بن إبراهيم وزير الإمام همام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام زعيم قبيلة هوارة آنذاك.

هنا يجلو أمير الصراف غبارَ التاريخ عن وزير مالية الأمير همام، ومدبرِ أمورها الإدارية والمالية في دقةٍ وأمانة، ينفضُ الغبارَ ويبحثُ عن المصادر ويمحصُ الرواياتِ القليلة التي نسي مؤرخوها الهوامشَ الفاعلة واهتموا بالعناوين البارزة.

في صبرٍ كدَّ الباحثُ وتعبَ في تتبع أثر هذا الوزير، ربما لم يظفر في كتب التاريخ بضالته، وهذا يثير تساؤلا: لماذا لم يدونوا دورَه المحوري كما يراه أمير، لماذا تناسوْا دورَه الركين في إمارة همام؟! ظني أنهم فُتِنوا بشخصية همّام التي طغت على من حوله، فهو متْنٌ وحيدٌ والهوامشُ تحته ترعى، قد يفسر هذا لماذا أغفله المؤرخون المسيحيون أيضا؟

هنا ينبغي أن أؤكد أن هذا الكتاب يودُّ إبرازَ الدور المنسي لواحدٍ من الأقباط في الإدارة المالية لجمهورية همام، لكنَّ مؤلفَه لم يقعْ في دور من يصنع من الحَبَّة قُبَّة بل كان يصف حالا عامًّا، إذ عُهد للأقباط بالحسابات المالية؛ لذا كان المباشرون والصرافون في معظمهم إن لم يكن كلهم من الأقباط، ربما يعودُ هذا إلى تعليمِهم المبكِّر ودقة حساباتِهم وأمانتِهم كالمصريين كافة. مما جعل الكاتب يزيح حجب تساؤلات عن الوزير منقريوس، سكت المؤرخون عن الإجابة عنها، وأهملها الرحالة والمؤلفون.

لم يجدْ أمير الصراف كثيرًا من المصادر التي تحدثتْ عن منقريوس، لذا ركنَ إلى عائلته وإلى وثائق عثرَ عليها، وإلى سليل عائلة تكلا وابن بهجورة الأديب الكبير نعيم تكلا، ومقدمته الشارحة في روايته "بقطر"؛ يقول أمير: "تأخذُنا مدوناتُ العائلات القبطيّة إلى وثائق آل تكّلا سيداروس، التي تحدث عنها نعيم تكّلا في روايته بقطر [الصادرة في 1986]، وهو ليس الوحيد الذى يعدُّ مصدرَ معلوماتِنا عن وجودها؛ فإنَّه من المتواتر لدى الدوائر القبطية في محيطِ إقامة هذه العائلة، وجودُ هذه المدوّنات أو الوثائق؛ كذلك لدى باحثين غيرِ مصريينَ مهتمينَ بتاريخ الأقباط في جنوبِ مصر ذاتُ المعلومة".

وحتى لا نحاسبَ أمير الصراف على الخلط بين التأريخ والتخيّل الروائي سارع بإيضاح كونه ابن المنطقة، ويعرف عائلة تكلا واستند إلى وثائقها المخطوطة، إضافةً إلى أن الناس تروي تاريخا شفهيا يحكي عن هذه الشخصية، وكان أحرى به أن يدوِّنَه من أفواه رُواتِه، وفق أسس جَمْع التراث الشفهي؛ وهو مصدر لا ينبغي طرحه وراء ظهورنا فهناك رواياتٌ متواترةٌ تتناقلها الأجيالُ، بل يرويها أحفادُ الأمير الهمّام، وحبذا لو جمعها من أفواههم تسجيلا صوتيا مرئيا، وقد ناقشتُه في كثير من قضايا هذا الكتاب فوجدتُه مدركا هدفَه وأدواته المعرفية.

لعلي أجدُها فرصةً لأدعو إلى جَمْع التراث الشفهي بصعيد مصر، الذي يكاد يختفي مع تعاقب الأجيالِ وانصرافِها لمقتضيات الحياة وهمومها؛ وما أحرى أن تقومَ جامعاتُنا بالصعيد، بتشكيل فِرَقٍ بحثيةٍ تجمعُ هذا التراثَ المهدَّدَ بالتلاشي، وتقوم بتسجيله وتحقيقه ونشره.

رُب تساؤلٍ يدور في بعض الأذهان: لماذا وقع المؤلف في فلك الأمير همام فأطنب في ذكره، ربَّما لأنه امتلكَ "كاريزما" وصنع مجدًا لا يمحوه التاريخُ رغم هذه النهاية التي شكّلت مأساة للصعيد كلِّه. أعود للتساؤل: لماذا لم يتوقف المؤرخون أمام منقريوس؟ ربُّما لأن النظام الهمامي كان كُلاً متكاملا... نظامٌ دقيقٌ في المجموع، فلا تتوقف أمام شخوصِه بل أمام شخصٍ قائدٍ واحد هو الأمير همام؛ أما تفاصيل الحكاية والجموع التي تعمل على ذلكَ فليست هدفا للمؤرخ الذى يؤرخ للقادة والأحداث الجسام.

قد تتفقُ أو تختلف مع المؤلف الأستاذ أمير الصراف في آرائه، ولك الحق، لكنك ستشهدُ له بفصاحة الألفاظِ، وبلاغةِ الجمل، وصفاءِ الذهن، ووضوحِ الهدف، وجمالِ المقصد، إنَّ غايةَ البحث أن يبعث لديك التساؤلاتِ لا أن يعطيَكَ الإجاباتِ كأنَّها حقائق؛ فابْحث أنت وناقشْه فيما ذهبَ إليه واتفِقْ أو اختلِف معه؛ فالكتاب أزاح عن قرنين من النسيان لدور هؤلاءِ المباشرين والصرّافين بكل ما فيهم من إيجابياتٍ وسلبيات، نقلوا الخبرةَ وقدموا النصحَ والمشورةَ المالية والإدارية، فلهمْ ما لهمْ وعليهم ما عليهم.

تحيةً لأمير الصراف الذى يشي اسمُ جدِّه بمهنته الصراف أيضا... فمرحى بكم في هذا الكتابِ الذي يضعُ بصمةً في تاريخ الصعيد، ويحركُ مياهَ البحث العلميِّ عن التاريخ المنسي وصناعِه في صعيد مصر.

أ.د. محمد أبو الفضل بدران

الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للثقافة،

ورئيس الهيئة العامة لقصور الثقافة

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

مفتتح

تسلِّطُ هذه الدراسة الضوءَ على أحد أهمِّ أفراد رجال الإدارةِ الأقباط وعائلتِه في صعيد مصر، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ وهو منقريوس بن إبراهيم المُكنّى في بعضِ وثائقِ وحججِ المحاكم الشّرعيةِ بـ بولس منقريوس، وزيرِ الأميرِ همّام ابن يوسف بن أحمد بن محمد بن همّام بن سبيك، وذراعِه في الإدارة.

تزامنَ اشتغالُ منقريوس بإدارةِ الأميرِ همّام زعيمِ قبيلة هوّارة مع توّلُّدِ فكرة الدَّولة المستقلَّة في الصَّعيد، والموازيةِ للسُّلطةِ المركزيةِ في القاهرة، ذاتِ الجَناحينِ المُتمثلَينِ في الوالي العثمانيِّ وشيخِ البلد الّذي كان بِحوزةِ البكواتِ المماليكِ، واصطلحَ رفاعةُ الطهطاوي عليها جُمهورية همّام الالتِزامية، التي كانتْ مترامية بعمق الوادي منَ المنيا إلى أُسوان، وهو السياقُ ذاتُه الذي تحدَّث عنهُ علماء الحملة الفرنسية في شروحاتِهم عن دولة همّام؛ كونها مشابهةً للجمهوريةِ الفرنسية، من حيثُ العدالة الاجتماعيّة والمساواة.

حرص همّام على توسيع إقطاعيتِه المترامية تدريجيًا، بعدة سبلٍ بعد تنصيبِه زعيمًا لهوّارة، ومصرّفًا لشؤون القبيلة، ومتحدثًا باسمها لدى الآستانة بإسطنبول وجناحي السُّلطة فى القاهرة؛ خلفًا لوالده، ممّا ألهمَهُ فكرةَ الاستقلالِ عن السُّلطة المركَزِيّة؛ بفضل مواردِها الاقتصادية التي لا تنضُب، وازدهارِ قطاعاتِ الزراعةِ، والتجارةِ، والصناعةِ؛ على رأسِها معاملُ استخراجِ السكر.

تأصلتْ رغبةُ هوارة في الحكم الذاتيِّ للأقاليم التي يعيشون فيها، قبل ميلاد همّام نفسه، وربمّا تكونُ هذه الأفكارُ عن أصولِ ونسب المماليكِ سببًا في ألا يتقبَّل هوّارة فكرةَ الرّضوخ لحكم جناحيّ السّلطةِ المركزية سواءً الوالي العثمانيّ أو البكوات المماليك؛ فضلًا عن الجموح التقليديِّ نحو امتلاك السّلطة والنفوذِ، الذي يعد من التّطلعاتِ الموروثة لدى القبيلة، منذ استيطانِهم ببلاد الصعيد.

نمتْ جمهوريةُ شيخِ العرب وازدهرتْ في الوادي، في الوقتِ الذي كانتِ الدلتا والقاهرة والإسكندرية تعيشُ في حالةٍ من الاضطرابات السّياسية العنيفةِ، وخللٍ في الأمنِ العام، إضافةً إلى تراجع مستوى الحالة المعيشية للسُّكان بشكلٍ بائسٍ ـ حسبَما يرصدُ الرّحالة الأجانب، بينما يتحدث الجبرتي تزامنًا مع ذلك الوقت، عن وحداتِ إنتاج طعامٍ، يشغلها عشراتٌ من الطّحاة وموردي السّلع الغذائيةِ، على اختلافِ أنواعِها؛ لإنتاج ثلاثِ وجباتٍ يوميًا لعابري السّبيل، وضيوفِ شيخ العرب همّام، وهو ما يوضحُ مدى الرخاءِ الاقتصاديِّ والمعيشيِّ الّذي أوجدَته إدارة همّام لإقليم الصعيد.

أدارتْ دولةَ همّام الواثبة اقتصاديًا، والمستتبّة أمنيًا، والمتجانِسة اجتماعيًا، حكومةٌ على قدرٍ كبيرٍ من الكفاءة، نجحتْ في استغلالِ الموارد المحلية والكوادر البشرية، ووظّفتها لخِدمة تحقيق حلم همّام بمنطقةٍ ذات حكمٍ ذاتيٍّ تحت قيادتِه حتى وإن لم يُكتب لها الاستمرار طويلًا.

أدارتْ طبقةُ التكنوقراط بحكومة شيخِ العرب همّام بن يوسف، الالتزاماتِ الزراعيةَ الكبيرة بآلياتٍ شديدة التعقيد، وبالغةِ الحنكة، وربمّا كان هناك نظام تشغيلٍ لدوائر الإدارة في حكومة همّام؛ بنظام نوباتِ العمل، وتوزيعِ المهام، ونظامِ إجازاتٍ لتغطيةِ وإنجاز الأعمال المتعدِّدة والأعباءِ الكبيرة؛ التي كُلفت بها دوائر الموظفين، خاصةً في السّنوات الأخيرة من عهدِ همّام؛ فقد نشطتْ هذه الحكومةُ بموظفيها وتسلسلهم الإداري، في إدارة إقليمٍ كبيرٍ يمتدُّ بطول الوادي بنحو 800 كيلو متر عمقًا من الجيزة إلى أسوان، جنوب مصر.

أوجدتْ حكومةُ التكنوقراط التي ترأّسها همّام اقتصادًا موازيًا، يتفوقُ على اقتصاد الدّولة المركزيّة، بل وينقذُ الحكومةَ المركزيةَ من الإفلاس، ويمدها بالمُؤن والغِلال والسّلع كلما استدعت الحاجة، وهيأتْ لهمّام الفرصةَ لتعزيزِ موقفِه السياسيِّ ونفوذِه سواءً في المشيخَة أو لدى السُّلطان العثمانيّ، بهذه المنحِ المالية والقروضِ التي لا ترد، لخدمة مصالحِ همّام السّياسية.

وفَّرت حكومةُ التكنوقراط مصادرَ تمويلٍ؛ لتسليح جيش همّام بالأسلحة، والمعدّات، وأجورٍ مُجزيةٍ للمماليك المستقرّين في الصعيد من أصدقاء همّام، الّذين أسندَت لهم مهامُ إكساب أبناء القبائل والمزارعين مهاراتِ القتال واستخدام السلاح؛ في محاولةٍ لإيجاد رَدعٍ لأطماع القاهرة في ثروات الإقليم شديدِ الثّراء، ولتوفير ردعٍ آخر من الأخطارِ الإقليمية.

ربّما عملتْ دوائر الموظفين الواسعة، التي أدارت إقليم الصعيد في عهد همّام، بتسلسلٍ وظيفيٍّ تصاعديٍّ؛ فقد تَزيدُ الصّلاحياتُ والأجورُ مع اكتساب المناصبِ، وازديادِ مهام الوظيفة؛ على أنَّ هذا التسلسلَ كان ينتهي عند همّام نفسِه، ووزيره منقريوس بن إبراهيم، برئاسةٍ مطلقةٍ لهمّام، وصلاحيات واسعةٍ لوزيره منقريوس بن إبراهيم، الذي كان جالسًا على قمَّة الهَرم الوظيفيّ، ومعهُ اثنينِ من عائلته، في عهد همّام.

وثقَ همّام بن يوسف، في منقريوس بن إبراهيم، وجعله ضمن دائرةِ صُنع القرار داخل هوّارة في أيّام عُنفوانها، ونائبًا عنه في إدارة الحكومة المؤلَّفة من طبقاتِ الموظفين والمباشرين، التي تديرُ وتباشرُ القطاعاتِ الاقتصاديةَ المختلفة في الإقليم.

أدى المستشار القبطي لهمّام مهامًا بالغةَ الحساسيّة في تلك الفترة، المتزامنة مع صراعاتِ همّام مع طبقات المماليك، على رأسِهم علي بك

الكبير مدير المشيخة. كان لحاجب شيخ العرب حقوقُ الوكالةِ عن همّام ابن يوسف في بيع وشراء الأراضي وسدادِ الخراج والغلال للحكومة المركزية فى القاهرة، وربمّا جمعِ الجِزيةِ من سكّان الصعيد من المسيحيين، فضلًا عن مهامِه في إدارة شؤونِ الإقليمِ مع همّام بن يوسف.

توارثَ المسيحيون الأقباط، بعدَ الفتح الإسلامي لمصر سنة 642 ميلادية على يدِ القائد عمرو بن العاص، وظائفَ إدارةِ شؤون البلادِ المالية والإدارية على مر القرون والعقود. تغيرَ دورُ الأقباط في إدارة الدولة، وتسيير أمورِها؛ كما خضع لتوجُّهات الحكّام المسلمين، وولاة الأمورِ تجاهَ الأقليّة الدينية، ولم يكن إسنادُ المناصبِ الإداريّة تمثيلًا لسُّكان البلاد، بقدرِ ما هو استفادةٌ من خبراتِهم بإدارة بلادِهم، باختصارٍ شديد.

أما القرنان السابع عشر والثامن عشر الميلادي، فقد شهدا سطوعًا لعِدة أسماءٍ من طبقة التكنوقراط الأقباط من المباشرين؛ كان من بينهم المعلّم رزق، وزير عليّ بك الكبير، الذي تبوأ عدّة مناصب، وكان علمُه بالتنجيم والفلك من أهمّ المهارات التي جعلته مقرَّبًا من عليّ بك، لدرجة أنّه لم يكنْ يتخذ قرارًا إلا بالرجوعِ إليه، كذلك الأخَوَان إبراهيم، وجرجس الجوهريّ؛ وغيرهم.

من بين هؤلاء الكبارِ من الموظفينَ، الّذين اعتلوا قمة الهرمِ الوظيفيِّ في حكومة همّام منقريوس بن إبراهيم، وزير همّام بن يوسف؛ بالتزامن مع وجود المعلّم رزق في إدارةِ المشيخةِ مع صديقه وصفيِّه علي بك الكبير، وإن اختلفت نهاية كلٍّ منهما؛ فقد قُتل المعلّم رزق بيد محمد أبي الذهب بعد إزاحة علي بك الكبير من المشيخة وموته، وتُوفي منقريوس بن إبراهيم فى حياة همّام، فاستعان بشقيقِه أسطاسيوس بديلًا عنه لشغل الفراغ الذي تركه منقريوس في حكومةِ همّام، بعد أنْ وافتْه المنيّةُ بشكلٍ طبيعيٍّ في مسقط رأسِه بقريةِ بهجورة.

لم يحظَ الوزير بولس منقريوس بن إبراهيم بأيِّ ذكرٍ مفصلٍ أو مقتضبٍ بالمراجع الرئيسة التي تُؤرخ لهذه الحقبة كالجبرتي، أو المراجعِ المتّصلة بتاريخ المسيحيينَ الأقباط، ودورهم في الحياة السياسية والإدارية في مصر في القرنين السابع والثامن عشر الميلادي.

استهدفتْ هذه الدراسة إيجادَ معلوماتٍ مباشرةٍ ومحققةٍ، عن الوزير منقريوس ابن إبراهيم، وأصوله العائلية، ودوره في هذه الفترة المهمّة في تاريخ مصر والصعيد؛ من خلال ترؤسِه للموظفين والمباشرين بحكومة الأمير همّام بن يوسف.

أيضًا تتبع أحفادِه وسلسالِ عائلتِه، منذُ سطوعِ نجمه في حكومة همّام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى منتصف القرنِ التاسع عشر؛ مع تتبع دورِ هذه الأجيالِ المتعاقبةِ في الحياة العامة والسّياسيَّة، والوظائفِ التي تبوَّأها خلال كلِّ عقدٍ أو حقبةٍ تاريخية، ومدى نفوذهم الاقتصادي؛ وكذلك الحياة الاجتماعيّة لهذه العائلة، من خلال صلاتِ النّسب والمصاهرة، وربطِها بالأحداثِ السياسيّة، وتغيّر أنظمة الحكم.

بما يتيح الفرصةَ لملءِ الفراغِ عن هذا الرجل، ودورِه في هذه الفترة؛ الذي كان له دورٌ مفصليٌ ورئيسٌ في إقطاعية همّام التي مدّ حدودها حتى ضمَّت الوادي بأكملِه، وأسّسَ لها جيشًا يزودُ عنها، بعد أن انتهى من وضعِ نُظمٍ لتنظيم مواردِها الاقتصادية، من خلال شبكاتٍ من الموظفين والمديرين؛ كانَ منقريوس وعائلتُه على رأسهم.

المصادر

واجهنا في اقتفاءِ أثر الوزير منقريوس بن إبراهيم صعوباتٍ تصلُ إلى حدِّ التعقيد، فأغلب المراجعِ التاريخية المتّصلة بتاريخ هذه الحقبةِ ذاتِ الزّخم والحوادث والاضطرابات، لم تمرّر منقريوس ضمن أسماءِ طبقة التكنوقراط الأقباطِ العاملين بخدمَة البكوات المماليك أو مشايخ العربان الحائزين على الالتزاماتِ الزّراعية. سَقطَ منقريوس وأفرادُ عائلته من التدوين بهذه المراجع إجمالًا.

كان غيابُ المعلومات عن منقريوس بن إبراهيم، وعائلته في مراجع ومصادر القرن الثامن عشر، هو المشكلةُ التي واجهتْها الدراسة، في البداية، وكان يأخذُنا إلى فرضيّةٍ قائلةٍ إنّ هذا الرجلَ ربمّا كان موظفًا عاديًا، حظيَ ببعض الثّقة من همّام، فمنحهُ صلاحياتٍ إضافية، غير هذه الفرضية كانتْ تخفتُ أمام الإفاداتِ الواردة بشأن دورِ الأقباط في إدارةِ إقليم همّام، كذلك التبجيل الذي يحْظي به هذا الرجلُ في أدبيات الهمّامية ـ أحفاد الأمير همّام بن يوسف، الشفهية المتوارثة جيلًا بعد جيل.

هذا الغياب لمنقريوس وعائلته عن التدوين في المراجع المتّصلة بتاريخ هذه الفترة، لا يعني بالضّرورة إسقاطَ ذكرِه، لهامشيته أو ضآلة دوره وعائلته، خاصةً أنّ هذه العائلة توارثَ أفرادُها رئاسةَ مصلحة فكّ الزمامِ في العاصمة.

يبدو أنّ هذا الغياب مرتبطٌ بفكرة توجُّهات التأريخ وكتّابه، وكذلك وُلاة الأمورِ نحو الأقباطِ من جهةٍ، وهامشيةِ الصّعيد لدى هؤلاء المؤرخينَ من جهةٍ أخرى. نجد أنّ رجالَ الإدارة الأقباط في العاصمة لم يحظوا بالسردِ الكافي بالمراجعِ إلا في استثناءاتٍ معدودة، رغم حساسيّة أدوارِهم، وتعاظمِ نفوذِهم في فتراتٍ كثيرة، كذلك فإن الصّعيدَ في هذه الفترة أيضًا لم يحظَ بالذِّكر الكافي؛

أما التفاصيلُ المطوّلة التي ترد في هذه المراجعِ المتّصلة عن الصعيد، كانت جزءًا من حوادثَ متعلقةٍ بالمركزيّة بالأساس.

اعتمدتِ الدراسةُ على عدّة آلياتٍ للوصول إلى أهدافِها، منها المنهجُ التاريخيّ الاستدلاليّ؛ بهدف تشكيلِ رؤيةٍ عامةٍ عن وضعيةِ القبط ونخبتِهم في هذه الحقبة بشكلٍ عامٍ في مصر، وفق ما وردَ من إفاداتٍ عنهم بالمراجعِ والمصادرِ التاريخيةً المحققة؛ بوصفها مدخلًا منطقيًا لاستقراءِ أوضاعِ ذاتِ الطبقة في ولاياتِ الصعيد، مع رصد الاختلافات بين الصّعيدِ والقاهرة.

شملت هذه الرؤيةُ الأوضاعَ السياسيّةَ، والصراعاتِ الدائرةَ بين طبقاتِ المماليكِ من جهةٍ، والوالي العثمانيّ من جهة أخرى؛ والحالة الاقتصادية والمعيشيّة للسكان، ووضعية طبقةِ المباشرينَ الأقباطِ، وتنامي نفوذِهم، وتضخمِ ثرواتهم، وأدوارِهم خفيةً في أمور الحكم، وتسيير أمورِ الدولة ـ المعلّم رزق نموذجًا.

استخدمتِ الدراسةُ هذه الرؤيةَ العامةَ ومعلوماتِها، في المُضاهاة والمقارنة بين أحوال النخبة القبطية في القاهرة، والأوضاعِ الاقتصاديّة والحياتيّة والحريّات الدينيةِ بشكلٍ عام والأحوال عامة في ولايات الصعيد؛ خاصةً في المناطقِ الخاضعةِ لنفوذ الأمير همّام بن يوسف، والتي كانتْ مسقطَ رأسِ ومحلَّ إقامة منقريوس بن إبراهيم، وعائلته بالطبع.

كذلك تسليطُ الضوء على العلاقةِ بين السّلطة المركزية في القاهرة، وقبيلة هوّارة في الصعيد؛ والتشابكات بين همّام وطبقات المماليك؛ وكيفية إدارة إقطاعيّةِ أو جمهورية همّام، ودور القبط في حكومته التي أداراتِ الإقليمَ الواقعِ في الوادي، ونجاحها في تحويلِه إلى إقليمٍ واثبٍ اقتصاديا؛ بعد أن استقلَّ همّام بالصعيد لفترةٍ وجيزة، ثم انهيار حلمِه، وأحوالِ هوّارة وأبناء همّام؛ بعد اختياره لإسنا منفىً له، ووفاتِه هناك بعدَ ثلاثِ سنواتٍ من قضاء محمد أبي الذهب عليه.

لجأت الدراسةُ إلى توسيع البحثِ في إقليم همّام، وعاصمتِه فرشوط، ومجاوراتِها من البلدان، كمسحٍ اجتماعي؛ بالتحقيقِ والاستقصاء في أصولِ النّخبة القبطيّة الموجودة حالياً، أو التي هاجرتْ إلى الخارج، أو نزحَتْ إلى محافظةٍ مصريةٍ أخرى، وعاشت بالمنطقة سلفًا، وتتبع آثارها، التي كانتْ تعتلي الهرمَ الاجتماعي في فتراتٍ سابقةٍ بالنفوذِ الاقتصاديّ، وحيازةِ الأملاك الزّراعية والعقارية، وشغل الوظائف المهمة، أملًا في إيجادِ مصادر معلوماتيةٍ موازيةٍ للمراجع التاريخية التي دُوِّنت بالعاصمة، وأهملتِ الوادي ورموزَه أو ذكرتهم باقتضاب.

هذا المسحُ عن أصولِ وتاريخ العائلات الشهيرة، تغذّيه فرضيةَ امتلاكِ أفرادِها وثائقَ أو مخطوطاتٍ قديمة، تؤرِّخُ لهذه العائلاتِ وسلسالِهم على مَر الحُقب والسّنوات، استنادًا إلى أساسيّة التدّوين العائلي الذي كان شائعًا في الماضي لتوثيقِ تاريخِ العائلات، كحفظٍ عضويٍ لأدبياتها، وتفاصيل كالسير الذاتية لأهم أفرادها، وعلاقات النّسب والمصاهرة بالعائلات الأخرى، إضافةً إلى الأصول والنّسب بالطبع.

حققتِ الدراسةُ في تاريخِ أبرزِ العائلات القبطيّة، وتوصّلت إلى مصدرِ معلوماتٍ رئيسٍ يتحدث عن منقريوس بن إبراهيم وزير الأمير همّام، وسلسال عائلته الممتد إلى وقتنا هذا؛ هذا المنبع هو وثائق آل تكّلا سيداروس حفيد الوزير منقريوس بن إبراهيم، ويبلغ عمرُ هذه الوثائقِ نحو قرنينِ من الزمان، وقد حُفظت بحَوزةِ الأسرة توارثًا، إلى أن أسندَ كامل تكّلا مهمةَ تحقيقِها إلى المؤرّخ صالح كامل نخلة.

رغم أنَّ الكشفَ عن منقريوس بن إبراهيم وزير الأمير همّام بن يوسف، من حيث مسقط رأسِه وأصوله ونسبه ووظائفه ودوره في إدارة حكومةِ جمهورية الصّعيد، كان من الأهدافِ الرئيسةِ لهذه الدراسة، والتي كشفتْ عنها بالفعل.

غير أنَّ وثائقَ آل تكّلا سيداروس أفادت كثيرًا في جعل هذه الدراسة تتخذ شكلًا من أشكال الكتابة التاريخية المعمَّقة التفاصيل، التي من الممكن أن يصطلحَ عليها دراسةً للتاريخِ من الداخل إلى الخارج، حيث يمكنُ من خلال هذه المعلومات رسمَ صورةٍ قريبةٍ لحيواتِ وسلوكِ وتعاملات وتشابكات النُّخبة القبطيّة في الصعيد، مع مجتمعِها المحليِّ بمكوناتِه الاجتماعيّة المعقّدة؛ من خلال نموذجِ عائلة بقطر البلوطي مؤسسِ هذه العائلة، والجد المباشر للوزير منقريوس بن إبراهيم وزير الأمير همّام ابن يوسف.

ربمّا يكون هذا النموذج الأوفر حظًا من بين عائلات النُّخبة القبطيّة في ولايات الصعيد في هذه الحقبة، الذي استطاع حفظَ تاريخِه إجمالًا من خلال التّدوين العائلي كتأريخٍ اجتماعي، كذلك الإبقاء عليهِ رغم الاضطرابات، وخللِ الأمنِ العام، والهجماتِ من الصحارى على المجتمعاتِ الريفية المنتجة؛ للبحث عن الغذاء والأموال، وما كان ينتهجُه المهاجِمون من سلبٍ، ونهبٍ، وإحراقٍ للدور والمباني، في فتراتٍ كثيرةٍ ومتعاقبة.

توارثَ أفرادُ العائلة هذه الوثائق، وكان كلُ جيلٍ يدوِّن حوادثَه إلى ما سبقَه من أجيال، وبقيت هذه الوثائق في قريةِ بهجورة في قنا، حتى سنة 1946 ميلادية.

عمدت الدراسةُ أيضًا من خلال التسلسل التاريخيّ إلى تصدير نموذجٍ مماثلٍ لمنقريوس بن إبراهيم، هو المعلّم رزق الله مستشار عليّ بك الكبير ووزيره،

الذي زامنَ صعودَه السياسيّ والوظيفي، منقريوس، وتحليلِ وتوسيع المعلومات الواردة عنه؛ من خلال المصادرِ التاريخيّة لتلك الفترة، بوصفها مدخلًا تمهيديًا لمعرفة حجمِ وحساسية الأدوار، التي لعبها رجالُ طبقة التكنوقراط الأقباط في القرن الثامن عشر، كذلك القياسُ عليه بوصفه نموذجًا اعتلى قمة هرم الإدارة في العاصمة، وامتلك نفوذًا كبيرًا، وقد كان منقريوس هو النموذج الموازي له، في إدارة إقليم الصعيد في عهد همّام.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فصول الدراسة

يقدم الفصل الأول من هذه الدراسة رؤيةً عامةً للأوضاع في القاهرة، مركزًا للحكم والإدارة؛ من خلال إفاداتٍ تمهيديةٍ، وذاتِ صلةٍ بموضوع هذه الدراسة، باعتبارها مدخلًا منطقيًا لقراءة الأوضاع بشكل عام في البلاد.

يلقي الفصل الثاني الضوءَ على الصعيد وصعود وأفول الأمير همّام بن يوسف، ودور الأقباط في حكومته التي أدار بها الإقليم، إلى عهد خلفائه بعد هروبه إلى إسنا وموته هناك، وعُني هذا الفصل بتقديم إفاداتٍ تفصيليةٍ لأدوار الأقباط، مدخلًا للدراية بصلاحيات وسلطات منقريوس بن إبراهيم في عهد همّام، وأفراد عائلته من بعد وفاته أيضا مع هوّارة.

يتألف الفصل الثالث من جزأينِ؛ الأول منهما يكشفُ النقابَ عن منقريوس بن إبراهيم وشقيقه أسطاسيوس، وزير الأمير همّام بن يوسف ووكيله العام؛ أما الجزء الثاني من هذا الفصل فيتتبع مساراتِ أجيال هذه العائلةِ السياسيّة والاجتماعية والإدارية عبر الحقب المختلفة، منذ ظهور العائلة في بداية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الأول

ملامح

في سَنة 1517 ميلادية، أصبحتْ مصرُ تابعةً للدولة العثمانيَّة؛ دخلَ السُّلطان سليم خان مصر، وانتصر على المماليك في عدَّة معاركٍ، وقتل السُّلطانَ المملوكيَّ المنتخب طومان باي، ومثَّل بجثَّتهِ على أحد أبواب القاهرة (باب زويلة) بعدَ أن عيَّنهُ مستشارًا له لعشرة أيام فقط؛ بهدف التَّعرف على أحوال البلاد السَّياسيَّة، الاقتصاديَّة، والإداريَّة.

انتهتْ دولةُ المماليكِ الجراكسةِ أو البرجية ـ نِسبةً إلى تدريبِهم عسكريًا في برج القلعة، بعد أنْ استمرتْ 139 سنة من الزمان بمقتل طومان باي. عَيَّن السلطانُ العثماني وزيرَه يونس باشا واليًا على مصر؛ وهو ما يُسمى أمير أمراء مصر، ووكيل السُّلطان العثمانيِّ في مصر؛ ومقر حكمه قلعةُ الجبل.

أبقى سليم خان، بقايا المماليك الَّذين قدَّموا الولاءَ له، بعد إعدام طومان باي، في مواقعهم القديمة، إثرَ فشل رجاله في إدارة مصر؛ لعدم درايتهم بأحوالها، كما قام بتعْيين خاير بك أحدِ قيادات المماليك، الذي انقلب على طومان باي لصالحِ العُثمانيين، خلفًا ليونس باشا.

بدأ والي مصرَ خاير بك في استخدامِ أقرانهِ أمراء المماليك، المضمون ولاؤهم له وللعثمانيين، في إدارة شؤونِ مصر.. انقسَمت مهام إدارة الوِلاية بين الوُلاةِ العثمانيين، والأمراء المماليك؛ وتوزعتِ المهامُ بين الطرفين، حيث حازَ المماليكُ الإدارةَ المالية والإدارية، والولاةُ العثمانيون مهامَ الرقابة والمتابعة.([1])

أحدث تقاسُمُ السُّلطة بين المماليك والعثمانيين لاحقًا، حالةً من عدم الاستقرارِ السياسيَّ والاضطرابات؛ إذْ حرص المماليكُ ـ رُغم رقابة العثمانيين- على تدعيم نفوذِهم، ووجودِهم في مصر على مرِّ السنوات؛ بشراء أرقاءَ من بلادِ الجركس، وسيبريا، وتجنيدِهم محاربين تحت لوائهم، وإلحاقِهم بالفرقِ العسكريَّة الموجودةِ داخل مصر؛ فتعاظمَ نفوذُ المماليك وصار رئيسُهم يُلقب بشيخ البلد؛ وهو الحاكمُ الفعليّ لمصر.

كان تحالفُ البكوات المماليك مع شاغلِ منصبِ المشيخة كفيلا أنْ يجعلَ الإدارة العثمانيَّة في استانبول راضخةً لأطماعِهم. في النِّصف الثَّاني منَ القرنِ الثَّامن عشر، استغلَّ عليُّ بك الكبير شيخ البلد، انشغال السلطانِ العثمانيِّ بالحرب مع روسيا؛ فأزاح فرقة الإنْكشاريَّة العثمانيَّة المرابطةِ في

مصر، وطرد الوالي العثمانيِّ إلى القسطنطينيِّة، وأجرى اتصالاتٍ بالرُّوس لعقد حلفٍ معهم ضد الآستانة.

دعم عليٌّ بك الكبير نفسه بستةِ آلافٍ من المماليك الشبَّان، الذين استقدمهم من الخارج على مرِّ سنواتٍ، وقضى على نفوذ الأميرِ همّام بن يوسف أميرِ الصعيد، الذي كان يبسط سيطرتَه على الولاياتِ الجنوبية من الجيزة إلى أسوان، وبالمثلِ على نفوذ الشيخِ سويلم في الوجه البحري؛ ثم توجه بجيشِه إلى سوريا وأخضع البدوَ كذلك؛ فاعترفَ شريف مكة بسيادتهِ على البلاد المقدَّسةِ، ومنحَه لقبَ سلطانٍ.([2])

مُنجِّم قبطي يدير مشيخة البلد

واصلَ عليّ بك الكبير- شيخ البلد- فتوحاتِه التوسعيةَ في الشّام وفِلسطين، وانتصاراته على الأتراك، بمعاونة حليفِه الشيخِ ظاهر العمر- شيخ عكا- المتمردِ على الدولة العثمانية، كعليّ بك الكبير أيضا؛ وصلت أخبارُ هذه الانتصارات إلى مصر، فأرسلَ لهُ الأهالي والعلماءُ ورؤساءُ فرق الجيش يطلبون عودته، فاستجاب لهم وجمع مماليكه وقدِم إلى مصر، فتقابل مع تلميذه محمد أبي الذهب المرتشي من الدولة العثمانية لإنهاء نفوذ أستاذه؛ ووقعت معركة عند الصالحية انتهت بهزيمةِ عليّ بك الكبير وإصابته، ثم وفاته لاحقًا.

لم يكن عليّ بك الكبير نازلًا إلى مصر ليقضيَ نَحْبه على يد تلميذِهِ، إلا بعد أن يستطلع رأيَ حاجبه المعلم رزق في العودة. لم يكن رزقُ هذا مديرَ أعمالِ عليّ بك الكبير أو حاجبَه أو وزيرَه فقط، بل كان عارفًا أو مدَّعيًا بمعرفة استطلاع الفلك والنجوم؛ فلا يخطو البك خطوة إلا بعد مشورته؛ لإيمانه المُطلقِ باستطلاع الفَلكِ قبل تنفيذ مشروعاته وتوسعاته.

في شتاء 1772 أثناء حصار عليّ بك الكبير ليافا، بوصفها جزءًا من مشروعه التوسعي. حضر المعلّم رزق من مصرَ إلى يافا بعد اختفائه مدة ثمانية أشهر، متنكرًا في هيئة مجذوب أو درويش؛ لمقابلةِ عليّ بك الكبير. يصفُ التاجرُ الإيطالي لوزنيان - أحد مرافقي عليّ بك في يافا- مظهره: كان في حالةٍ يرثَى لها، يرتدي قميصًا مهلهلا، ويتدْلى من كتفهِ جرابٌ من الجلد؛ وقدْ قصَّ شعرَه وعقصه كما يفعلُ الأحباش، عاري الرأس، حافي القدمين؛ بالاختصارِ كان في زيّ نسّاك (دراويش) المسلمين؛ بشرتهُ برونزيةٌ بعد أن لفحتها الشّمس، يشبهُ في مجملهِ شكلَ العفريت أو الشَّبح.

مهَّد عليّ بك لعودتهِ إلى مصر، واستوثقَ من أتباعه بالقاهرة، وحسَّن استعدادَ جيوشه بالشام؛ ساعدهُ في ذلك ظاهر ووزيرُه إبراهيم الصباغ. أخذ الخائن رزق يَسرُّ إليه أن ساعةَ الرحيل قد أزِفت، وأنَّ الكواكب تشير بذلك، وأنه لا

حاجةَ لمولاه بانتظارِ وصولِ المدد الرُّوسي ما دام النصرُ قد كُتب له. استمع عليّ بك لنصيحة المعلّم رزق رغم عدمِ وصول الدَّعم الرُّوسي له، وتجاهل تحذيراتِ حليفِهِ ظاهر العمر شيخ عكا؛ فوقعت نهايتُهُ المحزنة، واختفى المعلّمُ رزق بعدها نهائيًا.([3])

وقعتْ النقمةُ في نفس أبي الذهب تجاه النعمة التي ينعم بها سيده، حسده على الملك الذي ناله بحد حسامه؛ خاصةً أن بعض تصرفات عليّ بك قد أثارت حفيظة نفسه؛ مثل تقديمه المعلم رزق الله، الذي شغل منصب المستشار المالي لعليّ بك، في الوقت نفسه هو جليسه وأمينه، وموضع سرِّه المقرَّب إليه؛ فلا يقومُ بأمر جللٍ إلا بعد استطلاع المعلم النجوم فيه، فإن وافقتْ النجوم أقدم؛ وإن لم توافق أحجم.([4])

ثمّة أسئلة أخرى تطرحُ نفسها هنا... من المعلّم رزق؟ كيف وصل هذا الذميُّ إلى ذلك النفوذِ؛ بتحريكِ رجلٍ في حجم عليّ بك وجاذبيته (كاريزميته)، الذي تَمكّن لبعضِ الوقت أنْ يجلس في سدَّة الحكم منفردًا بلقب سلطان مصر، وخاقان البحرين؛ بل سعى إلى توسيع دائرة حكمه في الشام وفلسطين والحجاز؟!

في النِّصف الثاني من القرن الثَّامن عشر ظهر بمصر رجلٌ من كبار المماليك يسمّى عليّا بك شديد البأس، عالي الهمة، ذا ثروةٍ طائلةٍ مُعظمها من الجور والنهب؛ لذا فقد أكثرَ من شراء المماليك، من هنا قويَ جانبه، وطرد الوالي من مصر، واستقل بالأحكام والرِّئاسة. من بين الكُتّاب النصارى رجل يدعى (المعلّم رزق) يعمل كاتب الجمارك، يبدو معرفةُ عليّ بك به من قبل، وتجمعُهما مودة قديمة؛ فإنه لمّا استقلَّ بالحكم، وصار الآمرَ الناهيَ بمصر؛ رقّاه وجعله ناظرًا على دار الضرب ـ سكِّ العملة، ورَفع مقامَه إلى أن أصبحَ مسموعَ الكلمة عنده، ويُعوّل عليه في سائرِ أحوالِه وأموره، ويَعملُ بحسب إشارتِه.

اشتهر المعلّم رزق ببراعتهِ في الفلك. في أيامه وصل إلى مصر رحالة إنجليزي يسمى بروس جيمس بروس، قاصدًا التَّسوّح (السِّياحة)، في بلاد الحبَش(إثيوبيا)، فصادر رجالُ الجمارك في الإسكندرية أمتعتَهُ؛ فاستصدر المعلّمُ رزق أمرًا من عليّ بك بعدمِ التعرُّض لهُ في أي أمر، والإفراجِ عن أمتعتهِ بغير دفعِ رسومٍ جمركيةٍ عليها.

لما وصلَ بروس إلى القاهرةِ، أرسلَ إلى المعلّم رزق هديةً ماليةً نفيسةً نظيرَ المعروف الذي قدَّمه له؛ فردَّها إليه مع هديةٍ أخرى من عنده، وطلبَ منهُ أن يسمح بمقابلتهِ - بعد استراحته من عناء السفر، ويريَهُ ما معهُ من الآلاتِ والمعدّاتِ الفلكية، وكيفيةِ استخدامِها؛ كما أعدَّ له محلا لائقًا بجهةِ بابليون

بمصر القديمة؛ ليقيمَ به مدةَ إقامته في مصر، وقدَّم له كل ما يلزمُ لراحتِهِ، كما قدَّمه إلى عليّ بك؛ فقابلهُ بأحسن مقابلة وأكرمهُ. لما قصَد الرحيلَ إلى بلاد الحبَش، جهزهُ بكتابٍ من البطريرك لملكها بالتوصية عليه، وتأدية ما يلزم له.([5])

على ما يبدو أنَّ نهايةَ المعلّم رزق ماثلتْ نهاية سيدِه وصديقهِ عليّ بك الكبير، على يد محمد أبي الذهب أيضا، الذي رأى استئثارَ رزق بسيدِه. قد تكون هذه نهاية منطقية وفقَ الظروف السِّياسيَّة والصراعات الدائرة في تلك الفترة، رغم أنَّ المراجعَ التاريخية لم تُجمعْ كلها على نهاية موحدة للرجل.

لمّا انقلب محمد بك أبو الذهب مملوك عليّ بك على سيده، وقاتله ونزع مشيخة البلد من يده واستحوذ عليها، عزل المعلّم رزق- ويُقال قتله، وأمرَ أن لا يتعاملَ بالنُّقود التي ضُربت على يده في أيام عليّ بك، أما المعلّم إبراهيم الجوهري فأبقاه في وظيفته.([6])

في حين تذهبُ المؤرخةُ إيريس حبيب في كتابها: قصة الكنيسة القبطية الجزء الرابع، أن محمدًا بك أبا الذهب بعد أن تخلَّص من أستاذه وسيدِه عليّ بك، اغتال المعلّمَ رزق أغا، ومثَّل بجثته، وعلَّقه على باب زويلة يومينِ كاملين، قبل أن يجسرَ أحدٌ أن ينزله ويدفنه.

مر المعلّم رزق هذا مرورًا سريعًا في عدة مراجع مختلفة، ما بين المراجع التي تؤرخ للكنيسة الأرثوذكسية وباباواتها ومشاهير القبط، وأخرى تتحدثُ عن الأوضاعِ العامة في مصر في عهد البكوات المماليك؛ هذا المرورُ العابر بالمراجع لرجلٍ في ثقل المعلّم رزق يكتنفهُ الغموض، إذا ما قورن بالحضورِ القوي والترجمات المطوَّلة للأخوين الجوهري ـ إبراهيم وجرجس؛ رغمَ كونهما من تلاميذ المعلّم رزق، ومن معاصريه بالطَّبعِ وخلفائه لاحقًا!

هذا الغموضُ الكبير الذي أحاط بتاريخِ هذه الشخصية، التي من الممكنِ أن تقول مجازا إنها - ووفق القليلِ من المعلومات الواردة عنها، تُعد العقلَ المدبر لعليّ بك، أو الرجل الثاني في مصر، الذي يُمسك بدفَّة القيادةِ من خلف البك. أمرٌ محيرٌ للغاية!

سقطت ترجمةُ هذا الرجل من التدوين بما فيها جذورُه، رغم دورِه المفصليِّ إبَّان تلك الفترة التي شهدت استقلالَ مصر ـ مؤقتًا، عن تبعيةِ آل عثمان اقتصاديًا وسياسيًا، بل توسعات وفتوحات عليّ بك؛ بمعاونة حلفائهِ في دول الجوارِ ببلاد الشام وفلسطين وأطرافِ شبه الجزيرة العربية، فيما يبدو أنَّ هذا الرجلَ الغامض، تدرجَ في المناصب، أو جمع بين أكثر من منصبٍ في وقتٍ واحدٍ.

كان المعلّمُ رزق منوطًا به المحافظةُ على النظام في مديرية الشرقية، وقد اعتادَ الأشقياء بتلك الجهة السطوَ على قافلة المحمل ـ قافلة الحج، ذهابًا وإيابًا، كما اعتادوا فيما تبقَّى من العام أن يُقلقوا أهالي القليوبية بسلبهمِ الأموال، ونهبهمْ ما يستطيعونَ الاستيلاءَ عليه من ماشيةٍ وحصاد؛ فسهرَ المعلّم رزق على تأدية واجبهِ إلى أن نجح في القضاء على هؤلاءِ الأشرار، وفي إقرار الأمن بالإضافة إلى كلِّ هذه الأعمال، فقد كان كاتبًا للشيخ الحماقي (أحد أئمة الإسلام الأربعة)؛ فبلغ من العظمة ما لم يبلغه قبطيٌّ فيما رأينا.([7])

هناك روايةٌ تاريخية نقلها رمزي زقلمه في كتابهِ ثورة عليّ بك الكبير عن كاتب فرنسي يدعى ستافرو لاستيان عاصرَ عليّا بك، وعاش في مصر في ذلكَ الوقت؛ تقول المرويةُ إن عليّا بك من أصولٍ مسيحيةٍ من بلاد الأناضول، وإنه كان يبحث عن جذورِه فانتهز فرصةَ سفر أحد مماليكِه إلى الآستانة ـ عاصمة الدولة العثمانية؛ لتسليم الخراجِ، وأمرَه بتتبع هذه الجذورِ والوصول إلى أسرتِه، والدراميُّ في المَروية أنَّ هذا الرسول نجح في الوصولِ إلى أسرة البك، ووجد والدَ عليّ بك حيًا، وكان قسيسًا من الروم الأرثوذكس واسمه داود، وجلبه معه وابنتَه إلى مصر!

وصلتْ البشائر إلى عليّ بك بمقدم والدِه، فخرج من المدينة مع كثيرين من مماليكِهِ لمقابلته؛ وحين رآهُ جثا على ركبته وقبَّل يده. تولَّى المماليكُ والأتباعُ غسل أقدام الوالد ـ حسب العادة، ثم دخلوا به إلى الحريم، وهناك قدَّم له زوجتَه مريم يونانية الأصل، وأقيمت الأفراحُ في المدينة، وتلقَّى عليّ بك التهاني من البكوات والأهالي. أقام القسُ داود سبعة أشهر في القاهرة، ثم عادَ إلى آسيا رافضًا كلَّ العروض التي عرضها عليه ابنُهُ للبقاء في مصر، ممتنعًا عن تزويج ابنته يوهود إلى مملوك عليّ بك وتلميذه محمد أبي الذهب، الذي كان سببَ نكبتِه وزوالَ عرشِه.([8])

إنَّ نجلَ القسيس الأرثوذكسي الذي اختُطف أو بيعَ وهو في الثالثة عشر من عمره، واعتنقَ الإسلام، وصار عليّا بك الكبير شيخ البلد ـ لاحقًا؛ لم يختر المعلّم رزق ليكون وزيرَه أو كاتم أسراره ميلا إلى ديانته السابقة، بل لكونِ حضورِ المسيحيين المصريين في نُظم الإدارة المحليَّة وإدارةِ الأموالَ والعملَة، موجودًا قبلَ ميلاد عليّ بك نفسه.

كان هناكَ طبقةٌ من القبط أُطلق عليهم الأراخنة ـ كلمةٌ يونانية تعني رئيسَ العائلة، أُطلقَ هذا اللقبُ على وجهاء الأقباط وأعيانهم في مصر، وكانوا يتولون وظائفَ إدارية مهمة في ذلك العصر، ويطلق عليهم لقبُ المباشرين لدى أمراء المماليك، ويعدُّ المعلّم رزق هو سادس أرخن تولّى وظيفةً حساسةً، ومرموقةً في القرن الثامن عشر.

يمكننا أنْ نرصد بسهولةٍ تسلسلَ رئاسة الطائفةِ على مستوى الأراخنةِ في القرن الثامن عشر، على الوجه التالي: كان على رأس الطائفةِ في بداية القرن الثامن عشر المعلّم يوحنا أبو مصرى، كبيرُ المباشرين ورئيسُ الأراخنة، الذي كان مباشرًا بالخَزينة العامرة، وأصبح من كبار العاملين بديوان الروزمانة. جاء بعدهُ المعلّمُ جرجس أبو منصور الطوخي رئيسُ الكتّاب والأرخنُ الرئيس؛ اشتغل هذا الرجلُ بخدمة الأمير مراد كتخذا مستحفظان، وتوفي في 1718 ميلادية.

بعد المعلّم جرجس أبو منصور، جاء المعلّمُ لطف الله أبويوسف مباشر الأمير محمد كدكَ كتخذا مستحفظان، ولقب بالسنكسارِ القبطيِّ كبير الأراخنة، وقيل عنه لم يكنْ في زمانه من يعادله في الثروة وتوفي 1720، واستكمل مسيرتَه المعلّمُ جرجس يوسف السروجي مباشر الأمير عثمان كتخذا مستحفظان، الذي أنفق أموالاً طائلة على ترميم وتعمير الكنائس والأديرة، ورعاية أمور الطائفة بنهج المعلّمِ لطف الله أبو يوسف نفسه؛ حتي إنه لُقبَ في المصادر القبطية بـالمعلّم جرجس أبو يوسف الشهيرِ بالمرحوم المعلّم لطف الله وأمير قومه، وتوفي في 1737 ميلادية.

جاء بعدَه المعلّمُ نيروز أبو نوّار، الذي لقبه الجبرتي بلقب كبيرِ القبط، وأهم وظائفه التي وسّعت نفوذَه التحاقُه بخدمة الأمير رضوان كتخذا عزبان وتوفي 1759 ميلادية.

جاء بعد المعلّم نيروز المعلّمُ رزق مباشرُ الروزمانة، وصاحبُ أهم الأدوار في هذه الفترة؛ كان مصاحبًا للمعلّم نيروز، ثم استأثرَ بنفوذٍ واسعٍ بعد وفاته، وتوفي في 1770 ميلادية، وسلم الرَّاية للمعلّم إبراهيم جوهري.(9)

المماليك والتكنوقراط الأقباط.. مصالح مشتركة!

احتاج المماليكُ إلى الاعتناء بمصالحهم الكثيرة، خاصةً تلك الأعمال المالية التي احتكرها الأقباطُ منذ أقدم العصور؛ ونظرًا لشعور المماليك بكونهم أغرابًا عن هذه الديار، فإنَّ علاقتهم بالأقباط بُنيت على المنفعة، الَّتي حمتها سيوفُهم المسلَّطة على رقاب الأقباط، طوال هذه العصور الطويلة.

لم تكنْ حاجةُ المماليك إلى رجال الإدارة والمال المسيحيين، من سكانِ البلاد الأصليين أو الوافدين من الشام، نوعًا من التعددية؛ بل هي أقربُ إلى حكومةِ التكنوقراط مقيدةِ الصلاحيات، ارتبطت هذه الصلاحياتُ بإدارة النظام الاقتصاديِّ السَّائد فقط؛ فهؤلاءِ الاقتصاديون المسيحيون، إن كانوا قد اكتسبوا نفوذًا ما، فإنَّهم اكتسبوه بفضل حنكتِهم في الإدارة؛ بينما ابتعدوا تمامًا عن السياسة، وحروبِها ومؤامراتها؛ ربما هذا من أسبابِ بقائهم في مناصبهم الإدارية.

يمكنُ أن تتضح الصورةُ تمامًا بالعودة إلى تاريخِ نشأة المماليكِ بوصفِها طبقةً حاكمةً، مجرد أرقاء محاربون، مكّنتهم الظروف السياسية في مصر من الوصول إلى سدَّة الحكم، خلال فتراتٍ معينة؛ فضلًا عن قيادة الجيش، هؤلاء القومُ لم يكونوا على درايةٍ بنُظم الحكم والإدارة.

آلَ تراثُ الأيوبيين بعد انقراض الملك منهم إلى المماليك البحرية سنة 1250، حيث اضطر صلاح الدين الأيوبيُّ، أن يشتريَ اثنتي عشر ألف مملوكٍ من الجراكسة والأتراك؛ لكي يتمكنَ من القيام بحروبهِ الصليبيَّة. بعد أن دربهم على الحركاتِ العسكرية والفنونِ القتالية، ألّف منهم جندًا، لم يلبثْ أن صاروا أشدَّ الجنود الآسيوية الأصل بأسًا، وأقواها بطشًا.

لم تكن تربط هذه الميلشيا روابطُ العواطف الطبيعية التي تجمع بين سائر الناس، حيث لا أهل لهم ولا أولاد؛ فلا يكترثون بما يربطُهم بالماضي، ولا يفعلون شيئًا غايةً في المستقبل. تراهم جهلةً تعوَّدوا الخرافاتِ بحكم التربية، والشراسةَ عن طريق القتل، والعصيانَ عن طريق الاضطرابات، والخيانةَ عن طريق الدسائس، واللؤمَ عن طريق المواربة، وفسادَ الأخلاق عن طريق التَّهتُّك على أنواعِه.

هم بصورة خاصة مستسلمون لهذا النوع المخزي، الذي طالما كان رذيلة اليونان والتتار: الأمثولة الأولى التي يتلقونها من أسيادهم في السلاح؛ ولا يجدُ المرء تفسيرًا لهذا الميلِ متى عرف أن لهم جميعًا نساء. هذا ما جعلنا نفترضُ أنهم يبحثون في أحد الجنسين عن اللّذة التي حُرموها في الجنس الآخر؛ بل الواقعُ يشف أنه ليس من مملوكٍ واحد بلا وصمة، فقد أفسدتْ عدواهم جميعَ سكان القاهرة، حتى مسيحي سوريا المقيمين فيها.

لم يستعنْ المماليك وحدهم، بمسيحيي مصر في إدارة المال والاقتصاد؛ حيث أُجبر العثمانيون- بعد فتحهم مصر- عددًا كبيرا من الذميّين، المسيحيّين واليهود، إلى الهجرة القسرية إلى إستانبول؛ مثلهم مثل أربابِ الحِرف والصُناع المهرة بكل المجالات.

مما يجدرُ ذكره في هذا الصدد، أنَّ اليهود قد تم النظر إليهم بوصفهم طبقةً مهنيةً أكثر من النظر إليهم بوصفهم أقلية دينية؛ بالمثل، فإن المسيحيين الذين تم إرسالهم إلى إستانبول كانوا من موظفي الخزانة.

تنقل إيريس حبيب في كتابها "قصة الكنيسة القبطية الجزء الرابع" عن عدة مراجع تاريخيّة، ما يلي: وتأهَّب السلطان سليم للرحيل فسير أمامه.. والكتّاب من القبط؛ وهم المعلّم بانوب كاتب الخزينة السلطانية، والمعلّم يوحنا الصغير، والمعلّم أبو المكارم وغيرهم... وكبار التجّار وأرباب الصنائع، مثل

المهندسين والبنّائين والنجّارين والحدّادين والمرخّمين وصغار الفَعلة. قال بعض كتّاب الأخبار: كان عددهم ألف وثمانمائة، وقيل بل أكثر من ذلك جدًا.

من أكبر الشخصيات التي أخذَها السلطانُ سليم الأول المعلّم بركات كبير كتبة ديوان ملك الأشراف، حيثُ استطاع هذا القبطيّ أن يصل إلى مكانةٍ مرموقةٍ لدى السلطان؛ لأنه اضطلع على العلوم الهندسية والفلكية والرياضية، فلما رآه سليمُ الأول عند سلطان الأشراف أُعجبَ بذكائه، وسعةِ مداركه، ومعارفه؛ فأمره بالذهاب معه إلى القسطنطينية، فاضطر إلى ترك بلاده الحبيبة، واصطحب أسرته معه. هناك في المنفي الاضطراري وَكل إليه سليم الأول تنظيمَ الأعمال المالية في ديوانه؛ فخدم تركيا بقية حياته.

من المعتقد أنَّ الأتراكَ قد تركوا إدارةَ ثرواتهم في أيدي الأقباط، بسبب عدم كفاءة المسلمين لأداء عمل كهذا؛ لكنَّ هذا غير صحيح، وكفى بإدارة الميري دحضًا لهذا الزعم، بل السبب الوارد نفورُ الأتراك من التجديد، أيضًا ذلك الدافع نفسه الذي حدا بالمماليك أن يتخذوا جباةً من أناسٍ لا يحركهم أي دافع إلى إدارة جهاز الدولة؛ هذا ما ينبغي أنْ نفسرَ به سببَ بقاء الأقباط في إدارتهم الملكياتِ الخاصة.

مع ذلك، فإن أوضاع الذِّميِّين من حيث الحرية الدينية لم تكنْ سلسةً، بعد دخول العثمانيين لمصر، رغم الحاجة إليهم صناعًا أو رجالَ إدارة، مع أنَّ السنين التي سلفت كان الأقباط يشعرون فيها بالراحة نوعًا ما؛ إلا أنَّ هذا السلطان قد بدأ في اضطهادهم، وتحرَّك عليهم المسلمون قاصدين اضطهادهم؛ بينما ظلَّ أصحاب الحِرَف والأعمال منهم، بمأمنٍ من الاضطهاد لمعرفة المسلمين باحتياجهم إليهم؛ لهذا كانوا يحبِّبون إليهم الإسلامَ لترويج صناعتهم أكثر، فاعتنق كثيرٌ من الصناع المسيحيين الديانةَ الإسلامية، أثناء الفتح العثماني.

أدَّتِ الأدوار التي قام بها المسيحيون المصريون، خلال حكم الطبقة الثَّالثة من المماليك (البكوات)، في القرن الثامن عشر أثرًا واضحا وخافتًا في الوقت نفسِه؛ فبقدر بُعدهم الظاهريِّ تمامًا عن السياسة، قد كانوا شركاء ـ في الخفاء، في صناعة القرار داخل مشيخة البلد. ربما يؤيد صعود وأفول المعلّم رزق أغا المتزامن مع عليّ بك الكبير، هذه الفرضية أيضا.

من المؤكدِ أنَّ هذه الطبقة البرجوازيَّة، من المسيحيين، تمتعتْ بالثروة وبعض الامتيازات، التي انحصرتْ بالطبع في هذه الفئة المجتمعية؛ فعمومُ المسيحيين مثلهم مثل المسلمين يعانون من الضرائب الجائرة، وعدمِ الاستقرار الاقتصاديِّ والسياسي، فضلًا عن التمييز الديني؛ وهي إشكاليةٌ لم تكن على وتيرةٍ واحدةٍ طوال الوقت، ارتبطتْ بالأوضاع السياسية، وعلاقات

المباشرين والأراخنة الأقباط مع البكوات المماليك من جانب، وحجمِ الجباية من الدولة العثمانية من ناحية أخرى.

تضخمتْ ثرواتُ المباشرين بشكلٍ ملحوظٍ في القرن الثامن عشر. يرتبط التفسير الأول لتضخم هذه الثرواتِ بتفسير تضخم ثروات الأمراء، بالتالي صبَّت مصادر دخل الأمراء ـ بنسب معينة، في جيوبِ مباشريهم؛ لكنَّ الأمرَ يحتاج إلى تفسيراتٍ أخرى، عن كيفية استثمار وتنمية مواردِ دخل المباشرين.

من اللافتِ للنظر حجمُ الإنفاق الهائلِ الذي بذله المباشرون في خدمة أمورِ الطائفة، وشهدت معظمُ الكنائس والأديرة حركةً تعميرية واسعة النطاق، حتى إنه لا تخلو أيُّ كنيسةٍ أثرية أو دير من شاهدٍ على امتدادِ يد التعمير، في القرن الثامن عشر؛ لا يمكننا أن نفسرَ ذلك بتدفق الثروات إلى أيدي القبط، فطالما وُجد أقباط على جانب كبير من الثراء، لكنَّ ظروف ذلك العصر هيأتْ للأراخنة هذه الفرصة، فاندفعوا لاستغلالها إلى أقصى حدٍ ممكن.

على أيَّةِ حالٍ، فإنَّ هذا النفوذ الذي تمتع به أقطابُ العائلات القبطية، كان نفوذًا ناعمًا لَم يخرجْ عن إطار الحفاظ على المكتسبات، وتحقيق التوازناتِ بين المسيحيين وولاة الأمور في البلاد، والمحاولاتِ الحثيثة لجلب الموافقات على إعادةِ ترميم وبناء دور العبادة المسيحية من كنائسَ وأديرةٍ، وإبعادِ تغلغلِ الطوائف المسيحيَّة الأخرى الموفدة من الغرب داخل الطائفة الأرثوذكسية.

غير أنَّ هناك وثيقة قبطية تتحدث عن عصيانٍ مدنيٍّ، أو احتجاج للمسيحيين سنة 1732 ميلادية؛ بسبب زيادةِ قيمة الجزية: نرى مظاهرَ أخرى لارتفاع هذه المكانة، وشعور القبط بذلك في الأحداث المصاحبة، لقرارات زيادة قيمة الجزية سنة 1732 م.

تَذْكر إحدى المخطوطاتُ القبطية ردَّ فعل الأقباط، وتنظيمهم مظاهرةً اتجهوا بها صوبَ القلعة؛ برغم هجوم العسكر عليهم، إلا أنَّ هذا الهجوم لم يكنِ عنيفا؛ بدليل أنَّ المخطوطة عينَها تذكرُ عدم وقوع إصابات، بل إنَّ القبطَ صمموا على الوصول إلى الوزير، وفعلًا تمكنوا من ذلك وتفاوض معهم المعلمُ رزق، ووعدهم الوزيرُ خيرًا.

أهمُّ ما تدل عليه هذه الحادثةُ جرأةُ القبط، وخروجُهم عن قبول أيِّ قرار يُجحف بهم، وقد يكون الأمر قد حظي بموافقة الأمراء المحليين، حيث إن الجزيَة تصبُّ في خزانة السلطنة مباشرة، مهما يكن الأمر فهو دلالة على شعور القبط بمكانتهم

غير أن مايكل وتنر في كتابه "المجتمع المصري تحت الحكم العثماني" نقل الواقعةَ نفسها بتفاصيلٍ مختلفة عن مؤرخٍ معاصرٍ لتلك الفترة: في عام 1147

هـ/ 1734 مـ، وصل فرمانٌ عثمانيٌّ من إستانبول يتعلق بالجزية؛ يؤكد الفرمان المليء بآيات القرآن والحديث، على أنَّ الجزية تُؤخذ من يديِّ المسؤول المصري المحلي، وتُنقل إلى أحد جُباة الضرائب في إستانبول.

أصبحتِ الضرائب الجديدة أكثرَ ارتفاعًا، حتى أن حوالي ألف مسيحيٍّ تظاهروا احتجاجًا عليها. حين بلغ الموكب ميدان الرّميلة، هاجمَه الجندُ الذين ضربوا المسيحيين، مما أدَّى إلى قتل اثنين منهم، وتفرق الآخرون. منذ ذلك الوقت فصاعدًا لم يعد المسؤولون المصريون يجمعون العائد الذي يأتي من الجزية (ضريبة الرأس) أو دار السك، إنما يجمعُه مسؤولون تبعث بهم إستانبول بدلا منهم.

انقسم الذميون إلى ثلاثِ فئاتٍ: الموسرون، والفقراء، ومتوسطو الحال؛ كل ذميٍّ يتسلم شهادة (ورقة) ترسل له في لفةٍ مختومةٍ من إستانبول إلى السلطات المصرية، للتوزيع على الذميين في البنادر والقرى بجميع المديريات المصرية؛ ويوجد فرمانٌ بتاريخ المحرم 1115 هجرية/ منتصف سبتمبر 1734 ميلادية موجهٌ إلى الباشا والمسؤول العثماني المكلف بجباية الجزية، وبك جرجا حاكم الصعيد، وحكام مديريات منفلوط، والبحيرة، والغربية، والمنوفية، والشرقية، والمنصورة، والقليوبية، والجيزة.

يذكر فرمانٌ صادرٌ عام 1153 هجرية/ 1740 ميلادية، وجود 7500 شهادة للموسرين، و20.500 ألف للفقراء، و40 ألف للفئة المتوسطة، مما يجعل دافعي الجزية 68 ألف.

ربما شكل المعلّم يعقوب حنا - الذي تزامن ظهورُه مع قدوم الحملة الفرنسية، أواخر القرن الثامن، ولُقب بالجنرال يعقوب- استثناءً وحيدًا من بين رجال الإدارة المسيحيين؛ الذي غرد خارج السرب، وخرج عن النمط المعتاد، كونه قد ألف جناحًا مسلحًا من المسيحيين المصريين في الصعيد.

اختلف المؤرخون حول أهدافه في تأسيس هذا الفيلق الحربي، غير أنَّ خروجَه مع الفرنسيين بعد جلائِهم عن مصر، قد دفعَ بعضُ المراجع التاريخية إلى الانحياز لفكرةِ تعاونه مع الحملة الفرنسية، في حين تتحدثُ مراجع أخرى أنَّ خروج الجنرال يعقوب مع الفرنسيين كان لعرض مشروع استقلال مصر على فرنسا.

على أيَّة حالٍ فإن عمل الذِميِّين ـ يهودًا وأقباطا، بوظائف الإدارة والمال، في هذا العصر وما قَبله من عصور، لم يكنْ يرتبط بتزكياتٍ شخصيةٍ من ولاة الأمور، أو صلاتٍ شخصيةٍ بين المماليك والأراخنة الأقباط أو كبار الجالية اليهودية- وإن كانت هناك استثناءات؛ بل كانت تزكيةَ القدرات المهنية، والخبراتِ المتراكمة والمتوارثة، بين أجيال المسيحيين واليهود.

تتحدثُ بعضُ المراجع عن حِرص المسيحيين على استخدام اللغةِ القبطية في التدوين، باعتبارها لغةً سريةً غيرَ معروفةٍ للعرب أو المماليك، تحفظ أسرار المهنة لهم، وتحول دون انتقالِ هذه الوظائف لغيرهم، وعلينا أن نأخذ في الاعتبار أنَّ سكان البلاد الأصليين كانوا أكثر درايةً ببلادهم، خاصة بالقرون الأولي بعد الفتح الإسلامي؛ من حيث إدارة أمور الزراعة والاقتصاد، فكان من المنطقيّ أن يستعين الفاتحون أو الحكام في العصور المتعاقبة، بهذه الخبرات الإدارية حتى وإن كانوا ذميين أو على غير دين الإسلام.

إن كانت المصادر تتحدثُ عن اعتناق كثيرٍ من هؤلاء الموظفين الدينَ الإسلامي، فهناك أيضا من ظلّوا على ديانتهم المسيحية، بل كانوا حلقة الوصل بين ولاة الأمور والمسيحيين، في كثيرٍ من الأمور؛ وهو ما ذكرنا بعضَ نماذجه فيما سبق. في كل الأحوال التزم أهلَ الذمة من المسيحيين الأقباط واليهود واليونانيين والأرمينيين- بما فيهم طبقة المباشرين الأقباط، بسداد الجزية للدولة العثمانية.

أعطتْ الوظائف الإدارية التي كان البكوات المماليك، يضطرون إلى إسنادها إلى الأقباط فرصةً للانتقام من الظلم، الذي كان ينزل عليهم من أسيادهم، وإعادةِ جمع ثرواتهم بسرعة، بالإضافة إلى كون الاضمحلال الذي أصاب الأقباط حدث على دفعات، فقد بدا قبل دخول العرب؛ أي في عهد الرومانيين والبيزنطيين.

من هنا يتضح أن الأقباط اعتادوا على هذا اللون من الحياةِ منذ أمدٍ بعيد، وارتضوا لأنفسهم حياةً متواضعة، فلم تبدُ أيُّ شكوى لاعتقادهم أنهم الطبقة المفكرة، التي لا يمكن للأمة أن تستغني عن معارفها وخبرتها في الأعمال، إذا أرادت أن تضمن حسن سير الإدارة في البلاد؛ من الجدير بالذكر أن المسلمين أنفسهم، لم يكونوا بأحسن حالٍ من الأقباط، تحت حكم البكوات المماليك.

فساد التكنوقراط

يرسم الرحالة فولني صورةً أكثر قتامةً للأوضاع بالقاهرة في ذلك العصر: ليت النّاس يتعرضون للعقاب بسبب جريمةٍ ولو صوريةً! لكنَّ ما يحدث غالبًا أنَّ جشع ذوي السلطان أو وشايةً من عدوٍّ، قد يكونان السبب في أن يُساق أمام البكّ، رجلٌ تذهب المظانُّ إلى أنه ذو مال؛ يفرضون عليه أداءَ مبلغ منه، حتي إذا أنكر قلبوه على ظهره، وجلدوا باطن قدميه مائتين أو ثلاثمائة جلدة، وقد يقتلونه بهذه الطريقة. والويل لمن يشتبه فيه أنه من أهل السّعة واليسار، فثمة مائة دسّاسٍ على أهبة السعي به، لا يستطيع التملص من اغتصاب ذوي السلطان إلا إذا ظهر بمظهر الفقر والبأساء.

كانت مصر أشبه بإقطاعيات النَّبلاء في العصور الوسطى، وعُدَّ الفلاحون أتعس حالا من أحلاس الأرض في القرون الوسطي، بل من الأرقّاء المستعبدين في تلك العصور، حيث يملك السلطان العثماني الأرض، يليه الباشا في هذا الترتيب الإقطاعي، الذي يقوم مقامه، ويحكم ولاية مصر.

يلي الباشا الملتزمون؛ وهم مُلاك الأرض التي يقتنونها، بالطريقة الآتية: يطرح الباشا القرى المصرية في المزايدة العلنيَّة، فمنْ دفع فيها أعلى عطاءً رستْ عليه، وكان الملتزم الذي يتسلَّم من الحكومة وثيقة تُدعى تقسيطًا تثبت التزامه، وتتضمنُ الأمر الصادر إلى زعماء القرى وسكّانها، بإطاعة الملتزم ودفع الإتاوة إليه. يعَدُّ الملتزم بهذه الوثيقة حالًّا محلَ الحكومة، ينفذ في الآهلين الذين أصبحوا أرقّاء له، في خدمة الأرض، جميعَ حقوق السيادة العليا.

امتلك الملتزمُ- كالسّادة في القرون الوسطي - أرضًا تدعى الأوسية؛ هي ملكٌ حر مطلق له، يزرعها لحسابه، ويستعمل الفلاحين في زرعها عن طريق السُّخرة. توجد أراضي بجانب تلك الأوسية، حيث يعطي الملتزمُ الفلاحين حقَ الانتفاع بها، ولهم أن يهَبوا أو يبيعوا هذا الحق؛ لأنَّ الملتزم يظل المالكَ الفعليّ لتلك الأراضي، ما دام له الحق في تصعيد أو تخفيض ضريبتها، وما دام قادرًا على منحها أو بيعها لملتزمين آخرين، كما تصبح ملكًا لأولاده بعده، وأنه مُخوّلٌ له ضمها إلى أعيانه الخاصة، إذا مات الفلاح الواضع اليد بلا وارث، وللملتزم أيضا استردادُ الأطيان من الفلاح إذا عجز عن زراعتها، وخشي ألا يقدرعلى سداد إتاوتها؛ غير أنَّهُ حرٌّ في زراعة الأصناف التي يتخيَّرها ما دام قادرًا أن يوفي الإتاوة.

إنَّ نظام الالتزام بعيدًا عن كونه جائرًا، إلا أنَّهُ احتاج إلى دوائرَ من الكَتبة المَهرة، ومباشري الأعمال، ومحصِّلي الضرائب؛ وبالأعم إلى مديري الأملاك والإقطاعيات الزراعية في أنحاء مصر، حسب التقسيم الإداري المعمولِ به في القرن الثامن عشر؛ حتى تحديثات محمد عليّ باشا الكبير بعد وصوله للسلطة، لنظامِ تملُّكِ الأراضي والتقسيم الإداري.

بالطبع، فإن من استحوذ على التدوين، بوصفه مدخلا رئيسا لمهارات مهنة إدارة نُظم الزراعة والاقتصاد والمال، كان من فئة المتعلمين سواءً أكانوا مسيحيين أقباطًا أم جنسياتٍ أجنبيةً، تعيش في مصر، وهذا ربما يعد تفسيرًا إضافيًّا لاستئثار طبقةٍ مجتمعية ـ دون غيرها - بوظائف تتماس مع السلطة؛ حرصًا منها على النقل العضوي لموروثها المعرفيِّ والإداري، للأجيال المتعاقبة من الديانة والمذهب نفسيهما، مع إحاطة هذا النقل بالسرية.

أحيط هذا النقلُ بموانع تحولُ دون تسرُّبه، إلى طبقاتٍ مجتمعية أخرى بعدة طرقٍ، منها اللغة المصرية القديمة؛ إبقاءً لجسور ممهدة مع السلطة، وطلبًا

للثروة؛ بديلًا ملائما لغياب النفوذ السياسي والمناصب، وتمكينا لهذا المكوِّن الاجتماعي، الذي يمارَس ضدَّه الفرز الديني والتميز في فتراتٍ كثيرة، بالملبس، ووسائل المواصلات العامة، وبناء دور العبادة.

تولَّى هؤلاء الكَتبةُ سجلاتِ كل قرية، فيُحصِّلون المكوسَ ويدفعونها للخزينة، كما يستفيدون من أُميَّة الفلاحين، فلا يسلِّمون إليهم إيصالاتٍ بما دفعوا من أقساط، فيضطرونهم إلى الأداء مرتين؛ ليس من النّادر أنْ يُكرهوهم على بيع أبقارهم وجواميسهم، حتى الحصائر التي يفترشُها هؤلاء التعساء.

لم تعدْ هناك قرية بها أرض زراعية، لا تجد بها قبطيًا في وضعٍ يُسمح له بتقديم أدقِّ وأوفى البيانات عن الرسوم القديمة والحديثة، سواءً المفروضة محليًا ــ أي على القرية بشكل خاص، أو تلك المفروضة بشكلٍ عمومي؛ وكذلك المشروعة ـ أي التي قررتها اللوائح، أو الجائرة؛ التي تُجبى من ملاك هذه القرية. جعلت منه معلوماته هذه وسيطًا لابدّ منه بين الملتزم والفلاحين، حتى أنَّ الأخيرينِ يبادران مذعنينِ بسداد المبلغ المطلوب ما أن يُتلفظ به، وهم يَرضخون بفعل الإتاوات.

بفضل خبرة الأقباط في هذا المجال، فقد أصبحوا المباشرينَ للبكوات المماليك والملتزمين، ونجد فيما بينهم العلاقاتِ نفسها التي تقوم بين أولئك الذين يدبِّرون ــ هم لهم ثرواتهم، فمباشرو الملتزمين والبكوات المماليك، يعترفون برئاسة البك شيخ البلد لهم، ويلقِّبونه بالمباشر العُمومي.

قبل أن يمارسَ هؤلاء مثل هذه الوظائف، فإنهم يتشربون هذه الأمور بالعملِ تحت إدارة أسلافِهم، وهم حريصون أن يحصروا داخلَ أمتهم هذا النظام المتبع ــ في هذه الأعمال، الذي يشكل تراثًا بالنسبة لهم، فهم لا يشركون في أعمالهم ومعارفهم سوى الأقباط.

تأخذنا تلميحاتُ الرحالة فولني السالفة إلى وجود فسادٍ بين طبقة جامعي الضرائب الأقباط، غير أنَّه يمكنُ القول إنها كانت متواليةً للفساد إذا صح التعبير! دوائر متصلة ببعضها البعض من أعلى هرم السلطة إلى أسفله... من رأس الحكومة المركزية بالقاهرة؛ وهو الوالي العثماني، ثم طبقة الحكام المحليين وقادة الجيش؛ وهم البكوات المماليك، إلى أصغر ملتزم أو مباشر للأعمال في قرية ما.

تتحدثُ بعضُ المراجع عن الثروات غير المشروعة للموظفين الأقباط في الأقاليم المصرية - من عملهم الإداري، وحوّلوا هذه الأموال إلى أصولٍ وأراضٍ وعقارات، أو شراء الذهب وسحبه من الأسواق، غير أن هذه المعلوماتٍ القليلة أو الحوادث المعدودة، لا تفي لتكوين فرضيةٍ عن تماهي طبقة الموظفين الأقباط ككل.

مع الفسادِ المستشري في البلاد، الذي كانت منابعُه مركزيةً لا محلية: جورٌ على المصريين، وصراعٌ وحرب من المكائد والدسائس بين جناحي السلطة.. الباشا والبكوات، وإغارات وأعمال سلب ونهب ــ في فترات متقطعة، على القرى المصرية من العربان القادمين من الصحاري. ربما كانتْ تلك الإغارات مرتبطةً بمواسم حصاد المحاصيل بهذه القرى؛ استنزافًا للغلال والأموال من صغار المزارعين المستضعفين بالضرورة، وقد تصلُ الإغارة إلى سبي النِّساء وقتل الرجال.

غير أنَّ هناك معلوماتٍ عن حدوث بعض التّماهي الاجتماعي، بين المسيحيين الأقباطِ من رجال الإدارة ورجال السلطة من البكوات المماليك، وغيرِهم من طبقة الأعيان والوجهاء من المسلمين .إنه نوعٌ من التآلف الطبقي الطبيعي بين الرأسماليين، أو التقاربِ المعروف بين المال والسلطة، حتى إنْ اختلفت الديانة.

لم يستطعْ أحدٌ أن ينتقد سلوك الأراخنة في القرن الثامن عشر؛ سببُ ذلك المكانة العالية للأراخنة أمام الإدارة الحكومية، وأمام عامة الشَّعب القبطيِّ؛ بل فاقتْ رجال الدين. من ناحيةٍ أخرى، فإنَّ طبيعة الإدارة المالية للكنيسة جعلت موارد دخلها ترتكزُ في يد هؤلاء الأراخنة.

لا يمكنُ أن تدرس المؤسسات الدينية بمعزلٍ عن النواحي الاقتصادية؛ نظرًا لأن موارد الكهنة ــ بل والأساقفة، اعتمدتْ بشكل كبيرٍ على مدى العلاقة الحسنة بينهم وبين وجهاء الطائفة؛ لذلك سُحبت منهم بعض السلطات لصالح الأراخنة، وترتب عليها بعض الآثار السلبية.

ليس أدلّ على ذلك أنّ الكهنة أصبحوا يدينون بالولاء للأراخنة، أكثر من رؤسائهم الدينيين؛ بل إنّ البطريرك نفسه، لم يستطعْ أنْ يعاقبَ الذين كانوا يطلقون زوجاتِهم بالمحاكم الشرعية دون سبب شرعي؛ بل فقط كان يوجّه لهم اللوم.

من المثير للدهشة أن البابا لم يملكْ أيضًا سوى توجيه اللوم فقط، إلى الذين يزوِّجون بناتهم لأكابر المسلمين، وإلى المسيحيين من غير أبناء الطائفة، والعجيب أنَّ اللّومَ لم يَنصبّ على هذا الفعل، بل انصبَّ على إجبارهم الكهنة على إتمام مراسم هذا الزواج.

الأكثر من ذلك أن عادة التسري "اقتناء الجواري"، انتشرت بين كبار القبط، واستمرت حتّى القرن التاسع عشر، حتى بات يُحسب في سجلِّ الأعمال للبطاركة مناهضتُهم لعادة التسري، إلا أنَّ بطاركة القرن الثامن عشر، لم يصدر عنهم أيَّ شجبٍ لهذه العادة رغم شيوعها. هذه الأمور حسب ما نتصور، اضطرتِ الكنيسةَ إلى غض الطرف عنها؛ حتى لا تصطدم بكبار الأراخنة.

بالرغم مما قدّمه الأراخنة للطائفة على وجه العموم، إلا أنَّ نفوذهم كان له بعض الآثار السلبية ـ من الناحية الدينية، وطالما خشي رجال الدين من تعاظم الأراخنة وتعدِّيهم على الشرعية، ولكن لم تستطع الكنيسة في هذه الفترة انتقاد الأراخنة بشكل مباشر.

إذا كان المسيحيون الأقباط قد استأثروا بمهام إدارة الإقطاعيات، وغيرها من الوظائف الإدارية والمالية للأسباب السالفة، ودرايتهم ببلادهم وجغرافيتها، ونظم الزراعة والري بكل تفاصيلهما، وأيضا مورثوهم الحضاري والثقافي، وخبرتهم بالبيئة المصرية؛ فإنَّ اليهود والجنسيات الأجنبية المسيحية التي عاشتْ في مصر في تلك الفترة، حازت على جزءٍ من الإدارة في المهن والأعمال المتصلة بالخارج، منها: استيراد وتصدير المنتجات المختلفة، وأعمال الجمارك، وتجارة الرقيق وغيرها؛ وعُدّت مهارة إتقان اللغات الأجنبية من المقومات في إسناد أو عمل هذه الجاليات المستقرَّة بمصر هذه الوظائف والأعمال.

أديرتِ الجمارِكُ بنظام الالتزام، يقومُ على أمرها رجل يجمع بين مهنتي المراقب والملتزم العمومي، وتناط به جميع رسوم استيراد وتصدير السلع والبضائع، وهو نفسه من يعيِّن الموظفين المكلفين بجباية هذه الرسوم، ولا تتجاوز مدة التزامه السنة الواحدة، تولى اليهود أمر هذه الوظيفة، لكنَّ عليّا بك الكبير انتزع منهم هذه الوظيفة سنة 1769 ميلادية، وأسندها إلى مسيحيِّي سوريا؛ في حين كانت التجارة الداخلية يقوم على أمرها التجارُ الأوربيون المقيمون في مصر.

نقل أنور زقلمه في كتابه المماليك عن المسيو مارسل، قصةً تشرح جزءًا من السلوك العام غير المتزن للبكوات المماليك، تجاه الرعايا والجاليات المقيمة في مصر: فرض مراد بك ضريبةً كبيرةً على اليهود تُجبي على أموالهم. لما كانت الضريبة أعظم من أن تحتملها تلك الطائفة الصغيرة؛ فقد اجتمع اليهود وتداولوا في الأمر، وقرّ رأيهم على إرسال حبرين متحدثين عنهم؛ ليجتمعا بمراد ويطلبا منه إنقاص الضريبة أو إلغائها، وقد تمكن هذان الحبران من إقناع مراد بك بأنَّ عمْرًا بن العاص لمّا بنى جامعه دفن في أرضه كنزًا عظيمًا، فرفع مراد بك الضريبة عنهم، وأمر بترميم الجامع في اليوم الثاني؛ كان غرضه أنْ يُنقِّب عن هذا الكنز الموهوم، ولمّا تهدَّم الجامع أثناء التنقيب، ولم يجد شيئا، اضطُر لإعادة بناء الجامع.

في العواصم ــ عواصم البلدان، تُفرض مركزية الدولة نفسها على الوضع العام والسكان؛ من حيث إعمال القوانين، وتوافر الخدمات، وحفظ الأمن، وعدم المساس بالأقليَّات الدينية أو العرقية، أيضًا الجاليات الأجنبية؛ غير أنَّ ما كان يحدث بالعاصمة "القاهرة" على عكس ذلك تمامًا!

ففي القاهرة يروّع الغريبَ منظرُ الخراب والشقاء الشاملين؛ فثمّة جماعات تزدحم في الأزقة بأطمارٍ باليةٍ تنبو عنها النواظر، وأجسامٍ عاريةٍ تشمئزها النفوس. كثيرًا ما تلتقي خَيَّالةً يرتدون الثياب الثمينة، بيد أن هذا البذخَ يجعلك أكثر تألمًا لمنظر البؤس والشقاء، فكلُّ ما ترى وتسمع ينبؤك أنك قيدُ العبودية والطغيان؛ فلا تسمع إلا أحاديثَ الاضطرابات الأهلية.

من الغريبِ أنْ تكونَ الأقاليمُ المصرية أحسنَ حالا مقارنةً بالعاصمة، خاصةً أقاليم الصعيد التي سيطر عليها الهوارة: ولمّا فسدت الحال، واستولى عربُ الهوارة على معظم بلاد الوجه القبلي، انتهى إليهم القبط، فأدخلهم في ذمتهم، وحماهم؛ فصار القبطيُّ يخاطب المنتمي إليه (بيابدويني)، والعربي يُسمي القبطيَّ الذى تحت حمايته(بيانصرانيني). رغم ذلك فإنَّ حالهم كانت راضيةً، وتحسَّنت أحوالُهم.

إضافةً إلى ما ورد بالمرجع السابق، حول كون الصعيدِ أكثر أمانًا واستقرارًا عن العاصمة "القاهرة"؛ فإن هناك معلومات أيضا عن القيود المفروضة- فى بعض الأوقات- على الأقباط المسيحيين، في الأزياء، والملابس، ووسائل المواصلات؛ كانتْ أقلَّ وطأةً في الصعيد، أو غيرَ معمولٍ بها من الأساس. لمْ تُفرض هذه القيود على المسيحيين بشكلٍ دائم، إنما ارتبطت بتوجهات ولاةِ الأمور، والحُكّام المحليين.

ثمّة قرى في الصعيد، كلّ سكانها من الأقباط، في هذه الحالة تصبح مناصبُ شيخ البلد، في أيدي الأقباط، أما القرى التي يعيشُ فيها المسلمون والمسيحيون معًا، فإنَّ هذه المناصب تصبح في أيدي المسلمين.

إنَّ فكرةَ استقرار الأقباط في الصعيد، باعتبارها ملجأ آمنا بعيدًا عن صراعات دوائر الحكم في القاهرة، تحتاج إلى دراسة؛ هذا ما نحاول استقراءَه في هذه الفصول التالية، وبالضرورة أنْ يحضرَ الأمير همام بن يوسف الهوّاريّ، ووزيره بولس منقريوس خلال هذا الاستقراء.

تعقيب

أثناء القراءةِ بالمراجع والمصادر، التي تناولتْ هذه الفترة، يمكنك ملاحظةُ عدة أمور، منها:

أنَّ المؤرخين أو المدونين المسلمين، والرَّحالةَ الأجانب الذين زاروا مصر، أو عبروها في طريقهم إلى إفريقيا، مروا سريعًا بإحاطاتٍ مقتضَبة، وغير وافيةٍ عن الطبقة الرأسمالية القبطية، الّتي تدين بالمسيحية، المتَّصلة بالضرورة بالسُّلطة ورجالها؛ من خلال عملِهم المسند إليهم في إدارة المال والاقتصاد، مع وجودِ استثناءاتٍ قليلة حظيت بعناية مدوِّني تاريخ هذه الفترة المضطربة.

يفسرُ مجدي جرجس في كتابه الأراخنة، أثر الأراخنة في أوضاع القبط في القرن الثامن عشر، بوجود موانعَ شرعيةٍ؛ والمقصود أن المسيحيين كانوا من أهل الذمة، فربما هناك عُرف دفع بالمؤرخين إلى تنحيَة هذا المكوِّن الاجتماعي رغم مفصليَّتِه، ودورِه البالغِ الأهمية في هذه الفترات المتعاقبة، لكنَّ الأمر الأكثر غموضًا في هذا الشأن، اكتفاءُ الرَّحالة الأجانب بإشاراتٍ قليلة عن القبطِ بشكلٍ عام، ورجالِ الإدارة بشكلٍ خاص!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثاني

عـــرّاب هــوُّارة.. الصعود والأفول

ثمة أحداث وحوادث في التاريخ تتكرر بالسيناريو نفسه على فترات فيها الكثير من الدراما والعبر في وقتٍ واحد!

في النّصفِ الثَّاني من القرنِ الثّامن عشر، دخلَ الأميرُ همام بن يوسف زعيم قبائل هوّارة في الصعيد، في صراعٍ مع عليّ بك الكبير المكنَّى بشيخ البلد؛ الّذي يُعدّ السُّلطة المركزية الثانية والفعليّة الحاكمة في مصر خلال هذه الفترة؛ هذا الصراع توَّلد لأسبابٍ كثيرةٍ، منها زيادة نفوذ همّامَ الاقتصادي والسياسي، ودعمه لمعارضي شيخ البلد وإيواؤه لهم، غيرَ أنّ ثمّة سببًا آخر يمكنُ تلمُّسه واستنباطُه من حوادثِ هذه الفترة... فيما يبدو أنَّ هناك صراعًا على الزعامةِ ولابُد من إنهائِه.

تكررتْ حادثتان بالتفاصيل نفسها، مع خصمين في زمنٍ واحدٍ؛ فشيخ البلد عليّ بك الكبير استطاع أن يستقطبَ إسماعيل أبا عبد الله الهوّاري- أحد أبناء عمومة همّام بن يوسف - ضد عرّاب هوّارة وزعيمها، فتخلّى إسماعيلُ عن ابن عمه مقابل حُكم مُقاطعتي قوص وقنا؛ حيث أرسل محمدُ أبو الذهب تلميذ شيخ البلد ويده الباطشة إلى الشيخ إسماعيل "واستماله ومناه، ووعده برياسة بلاد الصعيد عوضًا عن شيخ العرب همام، حتي ركن إلى قوله وصدق تمويهاته، وتقاعس وتثبط عن القتال وخذل طوائفه"([9]).

هُزم زعيم هوّارة جرّاء الخيانة، وانتهتْ أسطورتُه، وأصبحتْ بكائيةً مُعظَّمة ألهمتْ خيالَ كُتّاب الدِّراما وحكّائي الصعيد؛ بعدها بزمنٍ قليلٍ باع محمدُ أبو الذهب سيِّده وأباه الروحي عليّا بك الكبير، للدولة العثمانية بثمنٍ بخس وخيانةٍ أشر.

ثمة تفاصيل في نهاية عليّ بك الكبير، لا يجب أن تمرَّ مرور الكرام، فبعد انقلاب محمد أبي الذهب على سيِّدِه، استطاع أن يُوقعَ به، ويجعله يأتي من فلسطين؛ بأنْ أرغمَ أصفياءه في مصر على إرسالِ معلوماتٍ مضللةٍ باستقرارِ الأوضاع في مصر، ابتلع عليّ بك الكبير الطعم، وجاء إلى مصر.

حاولت حاشية عليّ بك الكبير إقناعَهُ بالهرب والنَّجاة بنفسه، فرفض الانسحاب وظلّ يقاتلُ حتى أُصيبَ بجرحٍ في رأسه، وسقط عن جواده، فأُسر وحُمل إلى مخيم أبي الذهب، الذي خرج إليه وتلقّاه وقبّلَ يدَه، وحَمله من تحت إبطه حتى أجلسهُ بخيمتهِ، وقد بكى أبو الذهب من تأثره؛ لكنَّ عليّا بك ما لبث أن تُوفي بعدها بأيامٍ بقصره.([10])

تتماهى نهاية عليّ بك الكبير، وتتناقض المماليك المستمرّة طوالَ الوقت، خلال فترة سُطوعهم أو تَولّيهم الحكم؛ فمحمد أبو الذهب الذي باع سيِّده للباب العالي مقابل المشيخة"منصب شيخ البلد"، قد حرّض مراد بك- أحدَ رجاله ـ الذي يتقاسمُ المشيخةَ في وقتٍ لاحقٍ مع إبراهيم بك؛ وكلاهما من أتباعِ محمد أبي الذهب- على اصطيادِ عليٍّ بكَ الكبير في معركة الصَّالحية، وكانتِ المكافأة زوجة شيخ البلد الفاتنة([11]).

هذه التصرفاتُ المتناقضةُ في حادثة اغتيال عليّ بك الكبير ليستِ الوحيدةَ في تاريخ المماليكِ وسلوكِهم العام، فهؤلاءِ القومُ في حاجةٍ لمن يقرأ تاريخَهم، ويشخِّصُ هذه الأفعالَ الغامضةَ وغيرَ السَّويّة في آنٍ واحدٍ؛ ليفسرَ لنا هذه التصرفاتِ، التي نقف مُرتابين وحيارَى تجاهَها.

كان المماليكُ أهلَ حربٍ وبذخٍ في المقام الأول، همُّهم الأول الغنائمُ والسبايا واقتناء الجواري والسُّلطة والنفوذ، مع ذلك فقد كانت لهم اهتماماتٌ بالفنونِ والعمارة؛ يتمثل في هذا الكمِّ الكبيرِ من العمائرِ المنسوبةِ إليهم في القاهرة، وهي متعددةُ الأغراض؛ كدور العبادة، والمساجد، وقاعات الدرس؛ والخدمية كالأسبلة، والقبور، والشواهد الفخمة. لابدَّ أنْ تنشطَ كثيرٌ من الأسئلةِ المحيَّرة تجاهَ هذه الميليشيا المهتمَّة بتخليدِ ذِكراها!

لم يكنِ الصِّراع الّذى دار بين عليّ بك الكبير والأمير همام بن يوسف، صراعًا بين رأس السلطة (شيخ البلد)، ورأسماليٍّ أو زعيمٍ لقبيلةٍ مارقةٍ وخارجةٍ عن السيطرة، بل ربما تأجَّج هذا الصراع بسبب ذلك التشابه الكبير بين الشخصيتين وسياستهما، حتى في الكاريزما قد كان هناك تشابه بينهما.

يقولُ الجبرتي عن عليّ بك الكبير: "كان عظيم الهيبة حتى قيل إنَّ بعضَ الناس ماتوا فرقًا من هيبتهِ، صادق الفراسة، متّقد الذكاء ـ يفهم الموضوع بين الخصمين بغير حاجة إلى ترجمان، بل كان يقرأها بنفسِه، وما كان يبصم على ورقةٍ تُعرض عليه، حتى يفهمَ مدلولَها، وكان يطالع كتبَ التاريخ وسيرَ الملوك، ويقول لخاصَّتِه أنّ ملوكَ مصر كانوا مثلَنا من المماليك".([12])

أما همّام بن يوسف فقد كان أكثرَ وجاهةً، وتأثيرًا، وحضورًا أيضاً؛ بشهادة المؤرخ ذاته.."الجليل المعظَّم، الملاذ المفخَّم، الأصيل الملكيّ، مَلجأ الفقراءِ والأمراء، ومحطّ رجالِ الفُضلاءِ والكبراء، شيخُ العرب شرَف الدَّولة، عظيمُ بلاد الصعيد، ومن كان خيرُه وبِره يعُمُّ القريبَ والبعيد، وقد جمعَ فيه من الكمال، ما ليس فيه لغيرِه مِثال، تنزلُ بحرم سعادته قوافلُ الأسْفار، وتلْقى عنده عصا التسيار، وأخبارُه غنيةٌ عن البيان، مسطرةٌ في صحف الإمكان".([13])

إن صراعَ الزعامةِ بين الرجلينِ كان سببًا وجيهًا كي يدخلا في صدام وعِرّاك، بعد أنْ كانا حليفين في مسألةِ الاستقلال عن الدولة العثمانية؛ فقد ساند همام

بن يوسف عليّا بكَ الكبير في الانفراد بحكم مصر، ضدَّ أعدائهِ من البكواتِ المماليك، والخروجِ عن مِظلَّة البابِ العالي، وما إن تمكَّن المملوكُ من حكم مصر، حتى قضى على عرّاب هوّارة؛ وهذه هي عادة المماليك.

ثمةُ واقعةٌ تأخذُك على أن الرّجلين كانا يتعاملان معاملة الند للند؛ فمنْ أسبابِ إرسال حملة محمّد أبي الذهب لتَصفيةِ الأمير همّام بن يوسف، قصةُ برديس ـ مدينة تتبع محافظة سوهاج حاليًا؛ ففي سنة 1763 ميلادية رهن همّام ناحية برديس، لصالح إبراهيم جاويش أستاذ عليّ بك الكبير، مقابل قرضٍ ماليّ، وقد رفض همّامُ سداد هذا القرض، بتعضيدٍ من عثمان بك الفقاريَّ شريكِ إبراهيم جاويش في المشيخة.

لم يكنْ همّام في حاجةٍ إلى قروضٍ، لكنّه صراعُ ندِّيةٍ ونفوذ!

رفضَ همّام تسديد المبلغ الذي اقترضه من الأمير إبراهيم جاويش، فربما فعل ذلك لتخليص حقوقٍ ماليةٍ كانت لهمام لدى هذا الأمير، كما رفض تسليمَ الأمير ناحيةَ برديس كما نصَّ على ذلك الاتفاقُ بينهما؛ جاء الرفض بهدف دفع الأمير إبراهيم إلى التنازل عن أراضيه في ولاية جرجا للشيخ همّام، طالما ليس بإمكانه وضع يده على الأرض التي له الحق فيها، مثل ناحية برديس.

هذا ما حدث فعلًا في السنوات التالية، فقد شهد عام 1154 هجرية/ 1741 ميلادية، فقد تنازل الأمير إبراهيم جاويش عن حِصته وقدرها 12 طـ من أصل 24 طـ، ناحيتي سمهود وخلجان، لشريكِ همام الشيخِ عيسى أحمد محمد همام، الذي قامَ بدورِه بالتنازل عن هذه الحصةِ للشيخ همام الذي ذُكرت عنه الحجة.([14])

استطاع همّام أن يُلجِّم إبراهيم جاويش، ويُجبره بالإذعان للأمر الواقع، ألا وهو سيادته ونفوذه على الصعيد؛ غير أنّ الصراعَ الخفي على الزعامة بين عليّ بك الكبير، وهمام بن يوسف دفع الأول للقضاء على حليفه السابق.

مثلما كانت للرجلين كاريزما مؤثّرة، كانا حليفين في مسألة استقلالِ مصر عن الدولة العثمانية، وهو ما تحقَّق بعض الوقت، لكنّه لم يدمْ طويلًا، رغمَ المكتسبات التي تحققت بعد الاستقلال المؤقت، التي كان منها سك عملة باسم عليّ بك الكبير، والتوسعات في فلسطين والشام.

في وقت مبكر عن صراع "البكّ ـــ شيخ العرب"، منذ سنة 1695 ميلادية أعلنت قبيلة الهوّارةُ عن نفسها بتحدّيها لحاكمِ ولايةِ جرجا، التي كانتْ تعدُّ عاصمةَ الصعيد؛ غير أنَّ هؤلاء الوافدين الذين سكنوا ضفتي النّهر، قد غيّر المناخُ والبيئةُ المصرية من خصالِ أجيالهم المتعاقبة، إلا أنّ هذا لم يمنعهمْ من استدعاء مورثوهمُ القديمِ عندَ الحاجةِ... الردْع بالقوة؛ لبسطِ السيطرة،

واستعادة أو توسيع النفوذ، هذا الموروثُ تناقلته الأجيال بأساليبَ هادئةٍ إلى حدٍ كبيرٍ حتى الآن، بعيدًا عن استخدامِ القوة.

فلم يكنِ الهوّارةُ أقلَّ من المماليك بأسًا وقوة، بأيةِ حالٍ من الأحوال، كانوا محاربين في الأصلِ، ولهم أعرافٌ بالقبائلِ وسياسةٌ تجاهَ المعطيات والظروف من حولهم؛ هذا ما تكرَّر كثيرًا في هذه الفترة، منذُ سطوعِ الهوّارة بوصفها قبيلةً مسيطرةً، وذاتَ عصبيةٍ كبيرةٍ، وهَيبة.

بعد دخولِ العثمانيين إلى مصرَ بثماني سنوات ـ1525 م، صدَر"قانون نامة مصر" لتنظيمِ إستراتيجية الإدارةِ العثمانية لولايةِ مصر، بيد مبعوثِ السُّلطان الوزيرِ الأعظمَ إبراهيم باشا. استخدَمت الوثيقةُ لفظَ ولايةِ الصعيد؛ للإشارة الرسميَّة إلى منطقة جنوب البلاد، وطبقًا للوثيقة لم يكنْ لوالي مصر- أي الباشا العثمانيّ في القلعة، أي سلطان على حكّام الدولةِ الجنوبية؛ فيما عَدا جِباية الضّرائب.

حتّى لو امتنعت "ولاية الصعيد " عن تأدِية الضرائب، فإنّ قانونَ نامة مصر لم يُخَوِّل للباشا بالقاهرة اتخاذَ أيَّة إجراءاتٍ عقابيةٍ ضد النُّخبة الحاكمة فيها، ذلك أنَّ السلطانَ احتفظ لنفسِه بهذا الحق. تواصل الهَوَّارة مع استانبول تواصلًا مباشرًا دون المرورِ على نُخبةِ القلعة، وكانوا يرسلون تقاريرَهم مباشرةً للسلطان؛ كما فصَّلت الوثيقة الواجباتِ الإداريةِ الرئيسة للهَوَّارة، منها استصلاحُ الأراضي وتنظيم الرَّي، وجمعُ الضرائب، وإرسالُ العطايا سنويًّا إلى السُّلطان، فضلًا عن تخويلهم سلطةَ سحقِ أي تمردٍ تقوم به القبائلُ العربيةُ الأخرى القاطِنةُ في الجنوب.([15])

تجاوز هوّارةُ فكرة كونِهم يتمتعون باستقلاليةٍ عن ممثّلِ السلطان العثمانيّ في القاهرة، إلى نفوذٍ وثروةٍ أكبر؛ ففي سنة 1658 م، طَبّقت الإدارةُ العثمانيّة نظامَ الالتزام، وحازَ هوّارةُ على أراضي الالتزامِ بمعظمِ القرى في الصعيد، مع الحصولِ على حقِّ توريثِها لأفرادِ عائلتهم من بعدِهم.

ذكرَ المؤرِّخ المتخصِّص في التَّاريخ العثمانيِّ ستانفورد شو أنَّه منذ النِّصف الثاني من القرنِ السابع عشر حتى نهايةِ القرنِ الثامن عشر، استقرَّت قواعدُ حكمِ الهَوَّارة، وتمتعوا بتوريثِ أبنائهم مزايا الالتزام. وعند منتصفِ القرن السابع عشر، ظهر واحدٌ من قادة الهَوَّارة، هو الأميرُ همَّام، بصفتِه الملتزمَ الوحيدَ في صعيدِ مصر من أسيوط حتى أسوان مرورًا بقنا.

سعى الوالي العثمانيُّ في القاهرةِ في أغلب الأوقات لتحجيمِ نفوذ الهَوَّارة، عبر تعيينِ ضابطٍ مملوكيٍّ حاكمًا على الصعيد، واختيرَت مدينةُ جرجا كي تكونَ مقرًّا لهذا الحاكم غيرِ المتمتع بأيِّ سلطةٍ حقيقيةٍ على الأرض؛ لذلك

دأبتْ السجلاتُ الرسميَّةُ على الإشارةِ إلى الصعيدِ عمومًا بـ" ولاية جرجا"، أملًا في أنْ يتمكنَ حاكمُها المملوكيُّ من السيطرةِ على كلِّ الجنوب.([16])

في النصف الأولِ من القرن الثامن عشر، نُصِّب الأميرُ همّام بن يوسف، زعيمًا لقبائل هوّارة، خلفًا لوالده الشيخ يوسف بن أحمد محمد همّام. استغل همّامُ استثنائيتَه بكاريزما مؤثرةٍ وساحرةٍ وذاتِ بأس، لا مع هوّارة وحدَهم، بل مع دوائر الحُكم في القاهرة وإستانبول، في استعادةِ النفوذِ الكامل للقبيلةِ الذي فقدتْهُ بمطلعِ القرنِ الثامن عشر؛ بسببِ رغبةِ السُّلطان العثمانيِّ مصطفى خان الثانِي إخضاعَ البلاد المصريَّة كاملةً له على خلفية الفوضى التي عمَّتها، بسبب تفشي الطاعونِ والصراعات المسلَّحةِ لفرق المماليك.

دارت معاركٌ عنيفةٌ انتهت بهزيمةِ جيش هوّارة المؤلَّفِ من المزارعين والنوبيين. احتلَّ العثمانيون فرشوط ـ العاصمةَ الإداريّةَ لهوّارة، بمساندة فصيلٍ آخرَ من قبيلةِ هوّارة استدعوه من شمال مصر للدعم. نهب العثمانيون دورَ هوّارة وبيوتَهم، ولاذ نبلاءُ القبيلة من كبارِ الملّاك وأسرهم ومعيَّتهم بالفرار إلى الجبال المتاخمة.

يمكنُ القولُ - وفقَ المعلومات التاريخيةِ، إنّ الصراعَ اتخذ مرحلتين فيما قبل وجود كيانٍ قويٍّ مناهضٍ للسلطةِ المركزية في النّصف الأول من القرن الثامن عشر؛ المرحلةُ الأولى تمثلت في الصراع بين هوّارة وقبائل أخرى، تعيشُ في المنطقةِ الممتدةِ من مركز جرجا حاليًا إلى محافظةِ أسوان؛ لم يكنْ هذا الصراعُ سياسيًّا بقدر ما كان لفرضِ السيطرةِ على الأراضي الزراعية، وتوسيع ملكية الأمير همّام بن يوسف زعَيمِ هوّارة.

مثالًا : استيلاءُ همّام على أراضي أسرة الأخميميِّ، أقوى الأسرِ العربيةِ المنافسةِ للهوّارة في الصعيد، فاختفى اسمُ آخر رجالها، وهو الأمير عيسى كمال الأخميميّ، من دفاترِ الالتزام الخاصةِ بولاية جرجا سنة 1174 هجرية / 1760ميلادية، وقد زالَ نفوذ هذه الأسرةِ، وتلاشت مكانتُها من حياة ولايةِ جرجا بعد ذلك.

أما المرحلةُ الثانية من الصِّراع، فأصبحت حتميةً لإحكام السيطرةِ وتعضيدِ النفوذ الاقتصاديِّ؛ عن طريق تنحيةِ المماليك والعربِ وأقاربِ همام من التزامات الملكياتِ الزراعية، وضمِّها إليه باعتباره ملتزمًا كبيرًا وجامعًا.

انتهت هذه المراحل سنة 1767 بسيطرة همّام على أراضي الصعيد من الجيزة إلى أسوان- حسبما أوردتْ الدكتور ليلى عبد اللطيف في كتابها "الصعيد في عهد شيخ العرب همام"، غير أنَّه من الملاحظ أنّ مرحلتيّ الصراعِ أو التمكينِ الاقتصادي لم تتخذا شكلًا من أشكالِ العنف أو القوة، فلم تردْ إشارات تاريخية عن ذلك.

إذا سلمنا بفكرةِ أنَّ هذا الصراعَ استمر ناعمًا، فإنَّ السؤال الذي يطرح نفسَه هنا: ماذا كان يملكُ همّام من قوةٍ لتجعل هذه الأطرافَ تصمتُ على انتزاع أراضيها، لصالح رجلٍ يريد أن يبسطَ نفوذَه على مصر العليا، لمسافةٍ تقدَّر بنحو 500 كيلو متر طولًا، على الشريط النيليّ في عمق الوادي من المنيا شمالًا إلى أسوان جنوبًا؟!

في الفترة ما بين عشرينيات القرن الثامن عشر حتى ثلاثينياته، أضاف همَّام الشاب حيازاتٍ شاسعةً منْ أراضي الالتزام، إلى ثروتِه الضخمةِ التي ورثها عن أبيهِ، حتى صار الملتزمَ الوحيدَ في صعيد مصر كلّه من أسيوط وحتى أسوان. تمتع همَّام رسميًّا بحق الالتزام مدى الحياة للأراضي، وتمتع أيضًا بحق توريثها لأبنائه، فصارت تشبه ملكيةً خاصةً له اشتراها من السلطان.

بناءً على وضعيته المستقلة، تجاوز همَّام قلعةَ القاهرة في علاقته مع السلطان، وعقد الصلاتِ مباشرةً مع الباب العالي في استانبول؛ واحتكر صناعة السُكَّر في فرشوط، بوصفها جزءًا من احتكاره محصولَ قصب السُكَّر بطول الصعيد وعرضه. امتلك همَّام اثني عشر ألفًا من المواشي، مخصصةً فقط لزراعةِ قصب السكر؛ واستخدم عددًا لا يُحصى من آلاتِ الحرث، والسواقي، وطواحين الغلال، والبقر؛ للحفاظ على قوته التجارية، كما ابتنى عددًا لا نهائيًّا من المخازن التي امتلأت بالحاصلات التجارية.

تمكَّنَ الشيخُ همّام من حفظ الأمن في الصعيد، بكسبه ودّ القبائلِ العربية المُقيمة فيه، مثل قبيلة العليقات التي نيط بها حراسة طريق القصير، وقبائل العبابدة التي سكنت مناطق كوم إمبو في أسوان؛ وكانت دائمًا مثيرةً للشغْب قبل عهد همّام؛ إذ كانت تهاجمُ مزارعَ الفلاحين في الصعيد وتَسلِبُهم محاصيلَهم، فاستطاع الشيخُ أن يستميلَ هذه القبائل، وأن يجعلَها تستقرَ بالقرب من نهر النيل ــ لأول مرة في حياتها، وأن تكفَّ عن أعمالِ السلبِ والنهب التي كانت تمارسُها من قبل؛ هكذا أدَّت سيطرةُ همّام على الصعيد إلى سلب سائرِ القبائل العربية المقيمة النفوذَ الذي كان للعرب على الفلاحين في أرجاء مصر الأخرى.

هذه المعلوماتُ التي نقلتها د. ليلى عبد اللطيف عن الرحالةِ الاسكتلندي جيمس بروس-أحد الشهود على هذا العصر، توضح وجود إستراتيجيةٍ لدى الزعيم الرُّوحيِّ والقبليِّ للهمّاميَّة لإنشاء دولةٍ جامعةٍ للقبائل والطوائف، مختلفةٍ تحت زعامتِه تتخذُ من الصعيد مقرًا لها؛ بحزمةٍ من الإجراءات البطيئة زمنيًا، فنجد همّام تارةً ينتزع أملاكَ قبائل ويضمُّها إلى أملاكه، بأسلوبٍ يبدو عنيفًا، وتارةً أخرى يقنع عرقياتٍ تمتهن الإغارةَ على السكان المحليين، بتغيير نمطِ حياتها وأسلوب عَيشها؛ بالقبولِ بالحياة المدنية، والإقامة على ضفاف النهرِ، وامتهان الزراعة.

أنشأ همَّام هيكلًا جديدًا للسلطة مبنيًا على مشاركة الأهالي فيها، وصاغ عقدًا اجتماعيًّا جديدًا مع الفئات الاجتماعية المهمَّشة والنُّخب المحلية. تمثل الهدف الأسمى لهذا النظام الذي أرساه في الحفاظ على الإنتاج الزراعيِّ مستمرًّا دون اضطراب، وتأمينِ حركة التجارة، وضمانِ الاستقرار السياسي.

تضمن عقد همَّام الاجتماعي الفلاحين منتجي الحاصلاتِ الزراعيةِ التجارية، والأقباطَ المتعلمين الذين أداروا له ماليةَ الدولة، والبدوَ حماة طرق التجارة الجنوبية، وحاملي البضائع على جمالهم؛ كان لكل مجموعةٍ من هؤلاء دورٌ حيويٌّ في الحفاظ على استقرارِ نظامِ الجمهورية الهمَّامية.

يذكر علماءُ الحملة الفرنسية في إحصائهم القبائل العربية، التي تعيش في مصر العليا- نقلًا عن ميخائيل صباغ؛ وهو مؤرخٌ معاصرٌ لهذه الفترة، تعود جذورُه إلى بلادِ الشام، ورحل مع الفرنسيين بعد جلائِهم عنْ مصر ــ أنّ اختيار شيخ أو زعيمِ عربِ الهوّارة كان يتم بالانتخاب في فرشوط، باعتبارها عاصمةً موازيةً للقاهرة. هذا الاقتراع الذي كان يُجرى لاختيارِ رئيسٍ أو زعيمِ هوّارة، ربما يُؤيد الأفكار الشائعة عن وجودِ رجلٍ إصلاحيٍّ في القرن الثامن عشر، يحاول أن يُرسيَ الديمقراطية، ويسعى لإقامةِ سُلطةٍ مركزيةٍ موازيةٍ عادلةٍ، وأكثر تنظيمًا وأمانًا لمواطنيها عن القاهرة!

يحصي أميديه جوبير، أحد علماء الأنثروبولجيا في حملة نابليون على مصر 1798 ـ 1801، عددَ القبائل من الجيزة إلى أسوان؛ بنحو سبعٍ وعشرين قبيلةً رئيسةً وفرعيةً، ويحدد النسبةَ العددية لكلِّ قبيلةٍ، بالكثيرة أو القليلة؛ غير أنه يُحدد عددَ المحاربين في عرب هوّارة، بنحو ألفيِّ فارسٍ، لكنْ على ما يبدو أنَّ هذا ما تبقى من جيشِ همّام الجرّارِ بعد تسعٍ وعشرين سنةً من وفاته وزوال دولته.

قبل السيطرة التّامة لهمام شيخ العرب على أراضي الصعيد بنحو واحدٍ وعشرين سنة، التي حققها بالفعل قبل ثلاثِ سنواتٍ من وفاته حزينًا على مُلكه الزائل، سنجد ممثلين عن الهمامية أحد بطونِ قبيلةِ هوّارة، يعقدون حلفًا مع مكوناتٍ مجتمعيةٍ ذات قوةٍ وبأسٍ في هذه المنطقة، وربَّما منها هؤلاء الذين سوف ينحَّيهم الأميرُ همّام عن أراضيهم مستقبلًا، كان على هذه القبائل الاندماج والتحالف، استعدادًا للرد على الأخطار أو احترازًا منها على الأقل.

هذا ما نعرفه في وثيقةٍ نشرها محمود عبد الوهاب في دراسة بعنوان"قلعة الأمير همّام بن يوسف"، حصل عليها من أحفادِ الأمير همام الذين يعيش فرعٌ منهم في مدينة فرشوط شمال قنا ـ حسب ما أورده الباحث في كتابه؛ هذه الوثيقة تعود زمنيًا إلى ذي القعدة لسنة 1159 هجرية/ نوفمبر 1746 ميلادية،

عن تحالف ست وعشرين قبيلة أو عرقية، تعيش بمناطق ملكيّات هوّارة في الصعيد، وعُنونت هذه الوثيقةُ باسم "تحالف همّامي".

نوردُ هذه الفقرة التي تُظهر أنه تحالفٌ لدرء الأخطار والرد عليها... "اشهدوا على أنفسهم الجميع، وهمْ بحالِ الصحة والسلامةِ والطواعيةِ والاختيار، من غير إكراهٍ لهم في ذلك ولا إجبار، وبصحّة بحور الأشهاد عليهم فيها شرعًا، إنهم الجميعُ يكونون على حالةٍ واحدة، وعلى يدٍ واحدة وقلب رجلٍ واحد؛ وإذا حصل لأحدٍ منهم حدوثَ باطلٍ يكون الجميع معه، آخذين بيده على إزالة الباطل وإظهار الحق، وكلّ من حصل منه خلافٌ ذلك يصبح الجميع ضده، والذي يمشي مع الحاكم ويساعده في خرابٍ، وإحداثِ مفسدة من سفك دمٍ أو غرم مالي، يصبح ذلك مطلوبًا منه إن كان حاكمًا أو عربيًا".

وقّع هذه الوثيقة سبعةٌ من رؤساء هذه القبائل أو العائلات، وحوت أسماء عشرةٍ آخرين، بينهم أربعةٌ تظهر أسماؤهم أنهم ممثلون عن هوّارة الهمّامية، التي يتزعمها الأمير همّام بن يوسف؛ وهم الأمير عيسى سليمان، عبد الله عيسى سليمان همام، عبد الله إبراهيم همام، وهمام عبد العزيز نصير، وحمل لقبَ الأمير وهو عيسى سليمان، الذي يفترض أنه ذو صلةٍ وثيقةٍ بالأمير همام بن يوسف، أو أحد أبناء عمومته.

لكنْ تُرى لماذا لم نرَ توقيعَ الأمير همّام بن يوسف بصفته زعيمَ هوّارة وقطبها، على هذه الوثيقة المهمة التي أسستْ فكرةَ هذه الفيدرالية المُتخيلة بين مكونات المجتمع في الصعيد، على اختلافِ أعراقِها وتفاوتها الطبقيِّ والاجتماعيِّ والثقافيِّ؟! هل نعتبر هذه الوثيقة لا تشير بالتحديد إلى فكرةِ اتحادٍ قبليّ واجتماعيٍّ، ضد السلطة المركزية في القاهرة وتحصين نفسها أمام المماليك، أو أنَّ هناك أطرافًا أخرى كانت تُدير الدّفة مع شيخ العرب، من أقاربِه وأبناء عمومته ولم تذكرْها المراجع.. ربما!

إنَّ الصراعَ الذي نشأ بين عليّ بك الكبير والأمير همّام بن يوسف في منتصف القرنِ الثامن عشر الميلّادي، لم يكنْ هو الأول بين المماليكِ والهوّارة؛ فقد كانت علاقةُ الهوّارة بالمماليك عدائيةً، شأنهم في ذلك شأنَ جميعِ العُربان القاطنين في مصر، فقد أنف العربُ الخضوعَ لدولة المماليك، بمصر، ووصفوا السلطان أيبك أولَ سلطانٍ مملوكيٍّ أنه قد مسّه الرّق.

قالوا عن المماليك بوجهٍ خاص: إنما همْ عبيدٌ للخوارج أي للأيوبيين، وقالوا أيضا... نحن أصحابُ البلاد، ونحن أحقَّ بالمُلكِ من المماليك، وكفى أننا خدَمنا بني أيوب، وهم خوارج خرجوا عن البلاد، يقصد الخوارجَ الذين خرجوا عن الدولةِ الفاطمية وأزالوها، وكان العامل الأساسيُّ في ثورات العرب، تلك

الكراهيةَ العُنصريةَ للمماليك، الذين مسّهم الرق، ويَعتقد العرب أنهم أرفع مكانةً من هؤلاء المماليك، وأنهم الأولى بالولاية والحكم.

من جملة القبائل الثائرة في مصر "قبيلةُ الهوّارة، أشدهن بأسًا وأطول باعًا، جاءت في الأصل من ضواحي تونس الغرب، واستقرت بين جرجا وفرشوط في بقعة من الأرض لم تكن تصلح للزراعة، فاغتنوا فيها حتى أنشئوا عدة قرى. مازالوا ينشرون سطوتَهم حتى البقاع بين هوّارة وكفر الشيخ سليم، ثم اغتنمَ هامان/ همّام، شيخُ هوّارة اشتغال مصر بما تقدَّم، ووضع يدَه على البلاد من أسيوط إلى أسوان، وجمع إليه جميعَ محصولاتِها، وكان قد حاربَ هذه القبيلةَ كثيرون ممن تولّوا مصر قبل عليّ بك الكبير، وفرضوا عليها ضريبة مقدارها 250 ألف أردب من الحنطة توردها سنويًا إلى مصر".

وُجدت منذ القدم اختلافاتٌ شديدةٌ بين الصعيد وعادات مصر السفلى؛ تعودُ في جزءٍ منها إلى الصعيد ذاته، وإلى نمط الزراعة الذي تقتضيهِ طبيعةُ أرضه، مع ذلك ينبغي أن ننسبَ هذه الاختلافاتِ أساسًا إلى بُعد الصعيد عن العاصمة، وإلى الاضطرابات المستمرة التي كان الصعيدُ مسْرحًا لها؛ إذ يبدو أنَّ اضطرابًا كبيرًا قد سيطر على إدارة كل أنحاء المنطقة، منذ دخول الهوّارة حتى الوقتِ الذي أصبح فيه الشيخُ همّام رئيسًا لهم.

في أثناء ذلك الوقتِ الذي كان فيه الشيخ همّام قويًا، تم إدخال كثيرٍ من التحسينات في مجال الزراعة على يديه، وانتظمتْ الإدارةُ بشكلٍ عادلٍ، لكنْ بعد موته، حين أصبحت البلادُ مأوىً للمماليك اللاجئين، عادَ الاضطراب إلى كل مكان.

بعد أكثر من ثلاثة وعشرين عامًا أو يزيد من وفاة الأمير همّام بن يوسف، يُقيمُ علماءُ الحملة الفرنسية في شروحاتهم تجربةَ شيخ العرب، ويقرّون أنَّ الرجلَ أوجد صعيدًا مختلفًا، في الوقت الذى كانت فيه العاصمةُ حلبةَ صراعٍ، بين أجنحة السلطة من البكوات المماليك من جهة، والدولة العثمانية من جهةٍ أخرى؛ بل هناك تلميحاتٌ عن إدارةٍ قويةٍ وعادلة، وتنميةٍ وإنهاضٍ لقطاع الزراعة، بوصفها موردًا أساسيًا للدخل في دولته أو جمهوريته، ذات التعدُّدية القبلية والدينية.

قبل سيطرةِ عليّ بك على مشيخة البلد، حكمَ شيخُ العرب همّام ولاياتِ الصعيد باسم باشا القاهرة، ولم تكن القواتُ العثمانيةُ لتتوغل في هذه البلاد مطلقًا، بل كان من النادر أنْ يظهر الأتراكُ في القرى التي كانوا ملتزمين لها.

كانت هذه الاحتياطات تهدُف إلى إقامةِ حكومةٍ تقي بلادَه من مظالمِ الأجنبيِّ؛ ذلك بقيامه بتحصيل الميري المستحقِّ للباب العالي بكل دقةٍ وحرص، على ألا يتسببَ مشايخُ البلاد في حدوث ما يمكن أن يكونَ موضوعَ شكاوى

سادتهم"الملتزمين"، لكنَّ القضاء على هذا الحاكم العادل، قد أسلمَ الصعيدَ إلى طغاةِ مناطق مصر الأخرى أنفسهم.

ليس ذلك فقط بل يشيرُ الكونت استيف في فقرةٍ أخرى بمذكرته، إلى أنَّ تأثيراتِ النظام الماليِّ والإداريّ لحكومة الأمير همّام، ظلت باقيةً حتى بعد زوال حُلم الدولةِ ووفاة مؤسسها مقهورًا ... ويدين شيوخُ الصعيد لبعدِهم عن مقرِّ الحكومة، وللنفوذ الذي اكتسبوه تحت إدارةِ الشيخ همّام بالاختصاصات التي في حوزتهم؛ وهي أبعد مدىً عن تلك التي في حَوزة إخوانهم المستقرِّين بمصر السفلى.

هذه الإيماءاتُ والإشاراتُ ضعيفةُ التفاصيل قوية المغزَى، حولَ دولة أو "جمهورية همُّام" العادلة ذات التعدُّدية، الواردة في عدّة مراجع تاريخيّةٍ محققة، تثيرُ الشغفَ المقترنَ بأسئلة بالضّرورة حول هذا الحُلم المشروعِ لهمّام ورفاقه؛ أوَّلُ هذه الأسئلة عن الإدارة : من كان يديرُ اقتصاد هذه الدويلة، التي نحَّتْ نفسَها بعدّة طرقٍ عن اضمحلالِ العاصمة ولم تنسَقْ له إلا قسرًا؟

جزءٌ كبيرٌ من المعلومات المحقّقة عن ثراءِ دولة هوّارة أو شيخِ العرب همّام، يحيطُنا بها علمًا باقتضاب المُؤرِّخُ المُعاصر لهذه الفترة، عبد الرحمن الجبرتي:

"وعنده من الجواري والسراري والمماليك والعبيد شيءٌ كثير، ويطلبُ في كلِّ سنةٍ دفترُ الأرِّقاء ويسأل عن مقدارِ من مات منهم ... وكان له برسم زراعةِ قصبِ السُّكر وشركة فقط اثنا عشر ألف ثورٍ، وهذا بخلافِ المُعدّ للحَرْث، ودراسِ الغلال، والسواقي والطواحين، والجواميس، والأبقارِ الحلّابة؛ وأما شونُ الغِلال، وحواصلُ السكر، والتمرُ بأنواعه، والعجوة، فشيء لا يُعد ولا يُحصى، وكان الإنسانُ الغريب إذا رأى شونَ الغلال من البعد، ظنها مزارع مرتفعة لطول مكثِ الغلال وكثرتها، فينزل عليها ماء المطر، ويختلط التراب، فتنبت وتصير خضراء، وكأنَّها مزرعة".

تنقلُ د. ليلى عبد اللطيف في كتابها "الصعيد في عهد شيخ العرب همام"، عن الرَّحالة الإسكتلندي جيمس بروس، الذي زار الصعيدَ مثلما قدَّمنا في الفصل الأول، معلوماتٍ توضح مدى الرخاء الذي نعِم به الصعيدُ هذه الفترة، فلم يكنْ بروس في حاجةٍ إلى المرور على أحد أديرة الإرساليات الأجنبية، في فرشوط، للتزوُّد بالمُؤن وتسهيل رحلته لإثيوبيا؛ لأنَّ كرمَ مشايخ العرب الأغنياء في مصر العليا، وإنسانيتهم ومعاملتهم الكريمة، جعلت وجود هذه الأديرة عديمة الفائدة.

لم يظهرِ الرخاءُ الاقتصاديُّ فى دولة همّام وفقما نستشعرُه في المصادر، خلال سنواتٍ قليلة؛ فالتأسيس لفكرة الدَّولة المستقلَّة، وذراعِها الاقتصاديّ

القويّ من خلال قطاع الزراعة؛ الذي بات مركزًا لتموين القُطر المصري، كانت قديمةً وربما تكون مرتبطةً بهجرةِ واستيطانِ هوّارة لبلاد الصعيد.

نشأ همّام في بيتٍ ورث الثّراء والمكانة أبًا عن جد؛ فقد كان همّام ابنًا للشيخ يوسف بن الشيخ أحمد محمد همّام، الذى آلتْ إليه زعامةُ قبائل هوّارة في أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي.

تعدُّ حالة الارتقاء بالاقتصاد إلى بلوغه حد الرخاء، من إنجازات الأمير همّام بن يوسف، تحقَّق هذا بفضل إستراتيجيةٍ بطيئةٍ زمنيًا ومُحكَمة في وقتٍ واحد ـ مثلما قدّمنا سابقًا؛ لتأسيس رأسمالياتٍ زراعيةٍ صغيرةٍ ومتوسطة، يملكُها أقاربُه وحلفاؤه من القبائل الأخرى، تعمل بها دوائرٌ من الموظفين؛ كلٌ في تخصصِه، يديرُها أقباطٌ ويقومون بتنظيمها.

لم تكنْ أداوتُ تحقيقِ هذه الإستراتيجية عنيفةً، بل كانت تتخذ آلياتٍ سياسيةً في أغلب الأحوال، فَحُلم همّام استغرق عمرَه كله لتحقيقه؛ يدلُّ هذا على مدى البطءِ الزمني لهذه الإستراتيجية، فقد سيطر على الالتزاماتِ من الجيزة إلى أسوان سنة 1767، وانتهى هذا المشروعُ، وتم تفكيكُه بعد ثلاثِ سنواتٍ من تمكّن همّام من تحقيقه.

بالتزامنِ مع هذا النهوض بقطاعِ الزراعة في الصعيد، وتأمينِ طُرق التّجارة وحراسةِ القوافل المتجهة جنوبًا إلى إفريقيا أو شرقًا إلى القصير، وما ترتَّبَ عليه من نموٍّ الاقتصاد على المدى البعيد، قد كوَّن الأمير همام بن يوسف جناحًا عسكريًا؛ لتأمينِ موارده الاقتصادية، ودرءِ خطر التعدي على حدوده الفيدرالية في الصعيد من المماليك، وتجاوزات العُربان.

غير أنّ بعضَ المراجع لا يتحمسُ كُتَّابها إلى فكرة الجناحِ العسكريّ أو جيش دولة همّام، بالأخصِّ المراجع التي تتحدث عن عليّ بك الكبير بالتحديد، وهو ما يثير السؤال: إذا كان همّام لا يحلم بجمهوريةٍ أو دولة، فلماذا أسّسَ هذا الجيشَ الذي يقدره جيرارد بنحو 35 ألف مقاتل؟!

لم يكن همّام يطمعُ في زيادة مالٍ، ولم يكن يعملُ لتوطيد نفوذِه أو توسيعِ أملاكه، ولم يكن عليّ بك يخشى منه هذا، إنما كان يرجو بالقضاء عليه أن يستوليَ على الوكر الذي تنبت فيه الفتن؛ أراد أن يُخرِّب الحصنَ الذي يستجير به المنفيون، وأنْ يقضيَ على المورد الذي يمول منافس شيخ البلد.

على أية حال فقد فرض همّام نفسه قوةً مناوئةً للسُّلطة المركزية، تقارعها نفوذًا وسطوة وعدةً وعتادًا، كان عنده من الأجناد والقوّاسة، وأكثرهم من بقايا القاسمية، انضموا إليه وانتسبوا له؛ وهم عدةٌ وافرةٌ وتزاوجوا وتوالدوا، وتخلّقوا بأخلاق تلك البلاد ولغتهم.

لكنَّ جيشَ همّام لم يكن مدربًا ــ باستثناء فرقة القاسمية، ولم يخضْ معاركَ كجيش غريمِه عليّ بك الكبير، فلم يكن غالبيةُ جنود همّام سوى مزارعين في الأساس، كان عليهم أن يحملوا السلاحَ عند الضرورة؛ في حين كان جيشُ المماليك متعددَ الجنسيات، حشده عليّ بك الكبير بقيادة محمد أبي الذهب في أسيوط، يضم أفرادًا يمتهنون الحرب والإغارة، وهذا سببٌ وجيهٌ لخسارة جيش همّام في الجولة الأولى والأخيرة من المعركة، التي أنهاها أبو الذهب، بتفكيكِ جيش الصعيد بذات أساليب المماليك المعهودة، بالرشاوى وشرعنة الخيانة.

ولم تنتهِ فصول قصة الأمير همام بن يوسف، أو المعروفِ بشيخ العرب همام، بهروبه إلى إسنا بعد خيانةٍ غيرِ متوقعةٍ من أقرب الناس إليه، وهو إسماعيل ابن عمه؛ فقد كانت هناك فصولٌ أخرى في هذه القصة المستقرة في الوجدان المصري، كونَ همام قد ظهرَ في دور المخلِّص في جنوب مصر، الذي يسعى لتأسيس دولةٍ عادلةٍ ضد المماليك؛ هؤلاء الأجانب المختَطَفين من أسرهم في طفولتهم إلى الرِّق ثم العِتق، وأخيرًا الولاية والحكم!

يتوقف الحكيُ والسرد عن الكهف الأظلّ والجناب الأجلّ، سواءً فيما يكتب في المنصات أو في الدراما بهذه البكائية على ملك همام الزائل، ونهايته المأساوية بهزيمةٍ وخيانةٍ آثمة، ثم التغريبة القسرية في عمق الجنوب المصري، بعيدًا عن ملاحقات عليّ بك الكبير وأتباعِه المنقضِّين جميعهم على أملاك وملك الرجل الاستثنائي، بلا هوادة؛ في حين تبقى بعضُ الفصولِ غامضةً، كأن النِّهاية كانت بهروب همام إلى إسنا، ثم وفاته في قمولا.

أنجب عظيمُ بلاد الصعيد همام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام بن صبيح بن سيبية الهواري ثلاثةً من الذكور، هم: درويش، وشاهين، وعبد الكريم؛ الأول الذي كتب أو عاصر قصة الأفول النهائيّ لسطوةِ العرْقية، أو بالدقة وجود قوةٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ مناهضةٍ لحكم المماليك، كان مستقرُّها في فرشوط في قنا؛ حيث دار حكمُ شيخ العرب الَتي كان ينظم فيه شؤون أملاكه الممتدَّة بطول الوادي حتى إسنا، بدائرةٍ واسعةٍ من الموظفين، كان كبيرهم بولس منقريوس.

بعد هروب همام إلى إسنا دخلَ محمد بك أبو الذهب فرشوط، ونهبَها كاملةً؛ بما فيها أملاك (شيخ العرب) وأقاربه وموظفيه وأتباعه، دونَ أن يتصدى له أحد. تذكر مصادرُ تاريخية أنَّ وساطةً جرت بين عليّ بك الكبير ودرويش، أكبر أبناء الأمير همام بن يوسف، من خلال محمد بك أبي الذهب، وقبِل عليّ بك وساطة "أبوالذهب"، ومنح درويش بلاد فرشوط والوقف ـ تقع وسط محافظة قنا حاليًا.

على عكس المتوقع لم يحاولْ درويش، ذلك الفتى الوسيمُ المختالُ بنفسه، الذي كانت تصطفُّ القاهرةُ نساءً ورجالًا لرؤيته كلما مرّ بشوارعِها، أن يستعيدَ المجدَ القديم، أو يلملمَ ما بعثره عليّ بك ومماليكه، من شتات هوّارة وحلفائها من القبائل العربية المستقرة في دائرة أملاك والدِه السابقة، وكذلك أمراءُ المماليك الفارّين من بطشِ عليّ بك إلى الصعيد- لأسبابٍ مختلفة؛ ومعهم الفلاحون أيضا بالضرورة.

يقول المؤرخُ عبد الرحمن الجبرتي في كتابه "عجائب الآثار في التراجم والأخبار ـ الجزء الأول": "قابل درويش بن همام محمد بك، وحضر صحبته إلى مصر، وأسكنه في مكانٍ في الرحبة المقابلة لبيته، وصارَ يركب ويذهب لزيارة المشاهد، ويتفرج على مصر، ويتفرج عليه الناس، ويَعْدون خلفه وأمامه لينظروا ذاته؛ حيث كان وجيهًا أبيضَ اللون، أسودَ اللحية، جميل الصورة.

ثم إنّ عليّا بك أعطاه بلاد فرشوط والوقف، بشفاعة محمد بك، وذهب إلى وطنه، فلم يحسنِ السير والتدبير؛ وأخذ أمرُه في الانحلال وحالَه في الاضمحلال، وأرسلَ من طالبه بالأموال والذخائر، فأخذوا ما وجدوه، وحضر إلى مصر والتجأ إلى محمد بك، فأكرمه وأنزله بمنزل جواره".

يُدينُ الجبرتي درويشَ بن همام على استحياءٍ في سياق شروحاته لهذه الفترة وظروفها السياسية؛ يقول: "لمْ يحسنِ السيرَ والتدبير"، ويلحقها بجملة: "وأخذ أمرَه في الانحلال، وحاله في الاضمحلال". وكأنّه يحمّله مسؤوليةَ عدم استعادة المجد القديم لأبيه. في حين تظلّ علاقة محمد أبي الذهب الطيبة والكريمة بأكبر أبناء همام -من المملوك تجاه درويش- غامضةً وغير مفسَّرة، التي ربما تكون موائمةً سياسيةً من عليّ بك الكبير لضمان الهدوء النسبي في الصعيد.

في فقرةٍ أخرى من مؤلف الجبرتي، يوجه له اتهاماتٍ بشكلٍ واضح.. "ورجع مكرّمًا إلى بلاده، فلم يحسنِ السير ولم يفلح، وأول ما بدأ في أحكامه أنه صار يقبضُ على خدّام أبيه وأتباعه ويعاقبهم، ويسلب أموالَهم، وقبض على رجلٍ يدعى زعيتر: وكيل البصل المرتّب لمطابخ أبيه، فأخذَ منه أموالًا عظيمة في عِدَّة أيامٍ على مرار؛ أخذ منه في دفعةٍ من الدفعات من جنس الذَّهب البندقيِّ أربعين ألفا، كذلك من يصنعُ البرد للجواري السود والعبيد، وذلك خلاف: وكلاء الغلال، والأقصاب، والسُّكر، والسَمن، والعسل، والتَمر، والشَّمع، والزيت، والبن، والشركاء في المزارع".

اتخذت سياسةُ درويش تجاه رعاياه في فرشوط والوقف ـ إقطاعيته الممنوحة له من عليّ بك الكبير، النقيض عن سياسة والده الأمير همام بن يوسف، الذي كان بحسبِ الحجج المنسوبة إليه يعاملُ الفلّاحين معاملةً طيبةً،

سواءً أكانوا هوارةً أم عربًا أم فلاحين مصريِّي الأصول؛ كان يمدُّهم بالقروضِ التي تساعد العاجزين منهم على زراعةِ أراضيهم، فضلًا عن كاريزمتِه التي امتازت بالعدل والسخاء والكرم والفطنة وحسن السياسة؛ ما مكَّنه من تأليفِ قلوب الناس في الصعيدِ بغض النظر عن عِرْقيتِهم، حتى مع صالح بك القاسميّ حاكم جرجا وهو من المماليك.

يثيرُ ذلك عدة تساؤلاتٍ عن هذا التغير.. هل كان درويش كالتاجر المُفلس يقلِّب في دفاتره القديمة؟ أو كان يضغط على أتباعه ليفيَ بالرشاوى والهدايا، لأصحاب السلطة في القاهرة من المماليك النهمين للمالِ طوال الوقت؟ لا توجد إجاباتٌ كافيةٌ للردِّ على أسباب تحوّل الابن للنقيض عن والد؛ لأسباب ترجعها د. ليلي عبد اللطيف في شروحها عن أحوال الصعيد في عهد همام، أنّ المؤرخين شاعَ بينهم في هذه الفترة أن مصر قد أصابَها اضمحلالٌ سريٌّ في كيانها، وتغلغلٌ في شتى النواحي، فأدّى هذا إلى انصرافهم عن الاهتمامِ بتناول الحياة فيه.

ذلك الغموض الذي اكتنف وضعيةَ وحال أبناء همام، بعد هروبه إلى أصدقائه في إسنا، ثم وفاته بقمولا ـ حسب الجبرتي- وهي قريةٌ تتبع مركز نقادة جنوب غرب قنا حاليًا؛ كان على العكس تمامًا من الزَّخم الكبير لحياة عظيم الصعيد همام، الذي كان محطّ أنظار المؤرخين، وحتى الرحَّالة الأجانب؛ منهم الإسكتلندي جيمس بروس الذي استضافه همام في فرشوط، وهو في طريقهِ لاكتشاف منابع النيل في إفريقيا.

أسالت سياسةُ درويش بن همام تجاهَ رعاياه في إقطاعيَّته، واستيلاؤه على أموالهم وممتلكاتهم لعابَ كلٍّ من عليّ بك الكبير، ومحمد بك أبي الذهب، نحو المزيد من المال والكنوز من بئر همام الأب،التي لم تكن قد نضبتْ بعد، رغم نهبهِ لها أكثر من مرة بعد هزيمة صاحبها.

يروي الجبرتي.."ووصلتْ أخبار بذلك إلى عليّ بيك، فعيّن عليه أحمد كتخدا، وسافر إليه بعدةٍ من الأجناد والمماليك، وطالَبه بالأموال حتّى قبضَ منه مقاديرَ عظيمةً، ورجعَ بها إلى مخدومِه، واقتدى به بعد ذلك محمد بيك في أيام إمارته، وأخذ منه جملةً، وكذلك أتباعُه من بعده، حتى أخرجوا ما في دورهم من المتاع والأواني والنحاس قناطيرَ مقنطرةً، ثم تتبعوا الحفرَ لأجل استخراج الخبايا، وهدموا الدورَ والمجالس ونبشوها وأخربوها، وأحضر درويش المذكور باخرةً إلى مصر جاليًا عن وطنه، ولم يَزلْ بها حتى مات كآحاد الناس".

على ما يبدو أنَّ الحلقةَ الأخيرةَ في نهاية مشروع همام بإقامةِ دولةٍ ذاتِ تعدديةٍ قبليةٍ ودينية - فضلًا عن المماليك المناوئين للحكمِ المركزيّ في

القاهرة - يكون مقرُها في الصعيد، كتبها درويش أكبرُ أبنائه الذي رُشح من قبل هوارة أنفسهم؛ ليخلفَ أباه بهذه السياسة التي فرَّقت ولم تَجمعْ، أو تعيد المجدَ الآفل.

لم تذكرِ المصادرُ التاريخية أيّةَ ذريةٍ لدرويش، ولم يعرف كونَه تزوَّج وأنجب أو لا، فقد أوردَ الجبرتي ذريةً لشقيقيه في ترجمته لهما... واستمر شاهين وعبد الكريم يزرعانِ بأرض الوقف أسوةً بالمزارعين ويتعايشون حتى ماتا؛ فأما شاهين فقتله مراد بيك في سنة أربع وعشرين ومائتين وألف، أيام الفرنسيين لأمورٍ نقمها عليه وخلَّف ولدًا يدعى محمدًا، وأما عبد الكريم فقد مات على فراشه قريبا من ذلك التاريخ، وترك ولدًا يدعى همامًا دون البلوغ، يوصف بالنَّجابة حسبما نُقل إلينا من السفار، وكاتبتُه وكاتبني في بعض المقتضيات، ورأيت ابنَ عمه المذكور حين أتى إلى مصر بعد ذهابِ الفرنسيين وتردّد عندي مرارًا".

أدّى انهيارُ نظام الهَوَّارة الحاكم إلى تَمزُّقٍ فوريٍ للعقد الاجتماعي، القائم بين القبيلة الحاكمة والأهالي في الصعيد؛ وتحت نيرِ حكومة الضباط المماليك الجديدة، عانى الصعيدُ من الفوضى السياسيّة والقمع؛ إلا أنَّ الأهالي لم يقفوا مكتوفي الأيدي، فقد أعلنوا العصيان سريعًا متبعين وسائلَ عدّة للمقاومة، بعد أربع سنواتٍ فقط من وفاة الأمير همَّام، تحدّى مجموعةٌ من الفلاحين العرب في قرية البصيلة نظامَ الحكم الجديد، وذيولَ ملتزمي الهَوَّارة؛ برفض دفع المطلوب منهم من خراجٍ ماليٍّ وعينيٍّ في شكل غلال.

في الوقت نفسِه، حين قلَّص المماليكُ المبالغَ المدفوعة لبدو العبابدة التي كانوا يتحصّلون عليها من أجل حمايةِ القرى وطُرق التجارة، ردَّ العبابدةُ على الفورِ بمهاجمةِ المسافرين والإغارة على القرى وسلبها، قبل أن يشنوا حربًا شاملةً على المماليك. كان دحرُ العبابدة في القتال أمرًا شبهَ مستحيلٍ على المماليك، ذلك أنَّ أفرادَ القبيلةِ محاربون شديدو المهارة؛ فبعد كلِّ هزيمة، كان المتمردون منهم يعيدون جمعَ أنفسهم مرة أخرى خلال أيام قليلة؛ ليعيدوا كرَّة القتال بشكلٍ أشدّ عنفًا ضد النظام الإمبريالي الجديد.

انتهى حلمُ دولة همام العادلة بنهايةٍ أكثر من مأساويةً، ولم تنتهِ الذريةُ الهماميةُ عبر الأجيال، مستمرةً عبر القرون تحملُ اللقب، وتزهو بالتاريخ، وتحيي ذكرى مؤسسِ الجمهورية الآفلة.

الأقباط أذرع "همّام" في الإدارة ...الوزير"منقريوس" وعائلته نموذجًا

علينا أنْ نفترضَ أننا أمام اتحادٍ يجمعُ المكوناتِ الاجتماعية، التي كانت تعيشُ في بلاد الصعيد، تأسّس قبلَ وفاةِ الأمير همّام المأسوية في إسنا، وانتهى بموته أيضا!

اتحادٌ جمعَ بين قبائل عربيةٍ وعربانَ ومماليك فارين، وأتباعهم من حلبة المركزية؛ حيث المؤامرات والخيانات، والتقتيل بين فرق الأرقَّاء الأجانب؛ الذين أصبحوا سادةً ويديرون المشيخة في القاهرة... أهمهم فرقة القاسميّة- التي فرَّ مماليكُها إلى الصعيد، واستقرُّوا فيه منذ سنة 1729 ميلادية، وأقباطٌ بالضرورة، وربما جماعاتٌ من اليهودِ الذين كانوا يعملون بالتجارة الداخلية أو التَّبادل التجاري مع السودان وإفريقيا؛ بمشاركةِ المسيحيين الأقباطِ المستحوذين على إدارة المال والاقتصادِ في دولة هوّارة في الصعيد أيضا.

عاش الأقباطُ عصرًا ذهبيًّا في ظلِّ دولة الأمير همَّام، حسبما تؤكِّد المصادرَ العربية والأجنبية المكتوبة في القرن الثامن عشر، ولجأوا إلى مجلس الأمير همَّام من أجل حل نزاعاتهم. وتخبرنا د. زينب أبو المجد بمثال، وهو وثيقةٌ محفوظةٌ في سجلات محكمة إسنا الشرعية.. "شَبَّ نزاع في عام 1759 ميلادية بين الأخوين منقاريوس وسيداروس ابني شنودة الصائغ، مع رجلٍ قبطيٍّ آخر يدعى حبش ميخائيل، حول نصيب الأخوين في المنزل الذي ورثاه عن والدتهما غزال ابنة القس جرجس، التي ورثته بدورها عن أبيها الذي ابتاع المنزل قبل سبعين عامًا وسَجَّلَه في المحكمة الشرعية . ذهب المتنازعون لمجلس همَّام لتقديم قضيتهم، وحكم شيخ العرب بحقِّ منقاريوس وسيداروس في استعادة ما يملكان شرعًا في المنزل، ثم أخذ الأخوان صكَّ الحكم هذا للمحكمة الشرعية لتوثيقه هناك".

فقد حرص شيخ العرب على عقد مجلس عام أطلق عليه اسم (حكومة)، يحضره الأهالي من القرى والمدن والبدو لبحث المستجدات الاقتصادية والاجتماعية وحل النزاعات من خلال آلية الشورى. عقد همَّام المجلس يوميًّا، في مزرعتِه الكبيرة بفرشوط، وشهدت جلساتُه حضورًا غفيرًا؛ يفدُ الحاضرون إلى المجلس ويغادرونه في أي وقتٍ شاءوا طوال النهار بحرية دون قيود.

في مطبخ أميرِهم ومُضيفهم المُوْسِر يقدم لهم الإفطار والغداء؛ في هذا المجلس، كان همَّام السلطة التي تحظى بكل احترام، يرفع له الفلاحون شكواهم، أو النزاعاتِ حول حقوق الانتفاع في الأراضي الدائرة بين الأفراد أو بين قرى بأكملها، والأحكام التي يصدرها الحجية القانونية، ثم تؤخذ إلى المحاكم الشرعية لتوثيقها في سجلَّاتها، ليقومَ القضاةُ بتطبيقها.

شكَّلتْ النُّخبة القبطية طرفًا أساسيًّا في العقد الاجتماعي لهمَّام، خاصةً المتعلمين منهم الذين عملوا محاسبين لديه. ضمتْ حكومةُ شيخ العرب عددًا من الأقسام، على رأس كل منها محاسبٌ أو (مباشر) قبطيٌّ يعمل ليلًا ونهارًا، وبعد قضاء النهار وثلثي الليل في مقابلة المتردِّدين على المجلس العام، كان همَّامُ يقضي الثلثَ الأخير من الليل مع الموظفين الأقباط للنظر في الشؤون المالية والإدارية للدولة.

ناب المباشرون الأقباط عن همَّام في جمع ضريبة الغلال من الفلاحين، وشحنها إلى القاهرة، كما عاش الفلاحون الأقباط عصرًا ذهبيًّا في ظلِّ دولة الأمير همَّام، حسبما تؤكد المصادرُ العربية والأجنبية المكتوبةُ في القرن الثامن عشر؛ ففي زمن الحملةِ الفرنسية على مصر (1798 - 1801)، أي بعد ثلاثة عقودٍ على رحيل شيخ العرب، أكّد علماءُ الحملة وضباطها أنهم سمعوا من أقباط قنا، أغنياء وفقراء، عن ذكرياتهم الطّيبة في ظلّ حُكم الأمير همَّام.

عبَّر بعضُ الأقباطِ للفرنسيين عن اشتياقِهم للعودة إلى زمن الأمن والعدالة، تحت قيادة شيخ العرب. عندما تحدَّث أحدُ نبلاء الأقباط؛ هو الجنرالُ يعقوب، الذي رافق الجيشَ الفرنسيَّ العائدَ إلى بلاده، عن تحرير مصر من العثمانيين وتأسيس جمهوريةٍ مستقلة، ذكر أنَّ الحكومة الجديدةَ التي تصوَّرها مع داعميه الفرنسيين يُرتجى منها أن تكون عادلةً ووطنية، مثل تلك التي أقامها الشيخُ همَّام في الصعيد.

شكَّل نظامُ الإدارةِ الماليةِ والاقتصادية بحكومة همّام، عمودَ الخيمة في دولته الآفلة؛ حيث أنهضَ النظامُ الإداريُّ الدقيقُ والمُنَظّم الواديَ اقتصاديًا، وحققَّ اكتفاءً ذاتيًا للسكان المحليين، وسددّ ضرائبهم بشكلٍ مُنظّمٍ للدولة العثمانية، بل أوجد عدالةً اجتماعيةً ورخاءً اقتصاديًا ملحوظا.

كانت حكومةُ التكنوقراط المُختارة من سكان البلاد الأصليين، العارفين ببلادهم ونظمها؛ بالأخص قطاع الزراعة، تلك المهنةُ الضاربة في القِدم على ضفافِ نهر النيل، منذ أيامِ المصريين القدماء، قادرةً على تحقيقِ حُلم همّام.

استلزمتْ سيطرةُ همّام على الصعيد، وحيازتُه لتلك الأراضي الواسعة الممتدة من المنيا إلى أسوان بالالتزام، إدارةً دقيقةً لتلك الأراضي، بما تضم من فلاحين وعمال وموظفين؛ لذا أقام همّام حكمًا إداريًا دقيقًا لتنظيم شؤونِ أراضيهِ والعاملين فيها؛ كان هؤلاءِ يعملون في دأبٍ متواصلٍ آناءَ النهار وأطرافَ الليل، لإنجاز حسابات همّام الواسعة والمتعلقة بمعاملاته مع فلاحيه وشركائه.

ارتبطتْ تلك الحساباتُ بأموال الخراجِ التي يقدِّمها الفلاحون للشيخ همّام؛ ما يقدمونه منها، وما يعتذرون عن تأخيرِه، وما يعجزون عن سدادِه؛ ثم طلبات الفلاحين لقروضٍ لمساعدتهم في زراعةِ أراضيهم، مقابلَ تقديمِ جزءٍ منها رهينةً للشيخ همّام، حتى تسديد القرض في العام القادم.

سبقتْ حكومةُ همّام عصرَها، واستحدثتْ نظامَ الإقراض، بضمانِ السّندات العقاريةِ التي يحوزها طالبُ القرض، باعتبارها نوعًا من أنواع الدعم لصغار المزارعين؛ هو نظامٌ يشبه السُّلف التي يحصل عليها مزارعو قصب السكر

حاليًا من البنوك الزراعية، على أن يُسددَّ المزارعُ ديونَه بعد موسم الحصاد وتسليم المحصول لشركات السكر.

يتم الاتفاقُ على هذا الإقراضِ المشروط، بتقديم إقرارٍ شخصيٍّ من المزارع المقترض أمام همّام وموظفيه، أو أمام قضاة الإقليم بحضور موظفي همّام، الذين كانت من مهامِهم أيضا تسلُّم الغلالِ والأموال من المزارعين، وتوزيع ريعِها على ثلاثة أجزاء: جزءٌ لسدادِ حزمة الضرائبِ المقرّرة للدولة العثمانية، والثاني لهمّام بوصفه ملتزمًا رئيسًا، والثالث للمزارع.

لم تكن هذه الحكومةُ التي كان يترأسُها همّام، ويُصدِّق على قراراتها بختمه، منوطةً فقط بإدارة قطاع الزراعة، وجمعِ الخراج، وتوريدِه للدولة العثمانية، بل كان من مهامها أيضًا الفصلُ في المنازعات بين كل الطوائف والطبقات في دولته.

يلمّح الجبرتي إلى أن همّام كان يفضُّ منازعاتٍ بين جميع الشرائح، وهو يصف بعض المتنازعين صراحةً بالأجلاف، في إشارةٍ واضحةٍ أن الرجلَ كان حريصًا على الفصل بين زعامته، ومهامه الإضافية بصفته رئيسًا للحكومةِ، وقضاتها، ووزرائها. "إذا جلس مجلسًا عامًا، وضع بجانبه فنجانًا فيه قُطنةٌ وماء ورد، فإذا قرّب منه الأجلاف، وتحادثوا معه، وانصرفوا مسح عينيه بتلك القطنة وشمَّها بأنفه، حذرًا من رائحتهم وصنانِهم".

لم يخرجِ العمل الإداري عن أيدي الأقباط منذ العصور البالغة القدم، وهو إدارة سجلات الضرائب والدخول والملكيات، أي إنّهم باختصارٍ المُلمّون بمساحة مصر، وقد اتُّهموا بأنَّهم لم يكونوا دائمًا على درجة كافية من الأمانة والنزاهة في عملهم هذا، وهم يقومون بعملياتِ تقسيم التركات العَقارية، وهم كتبةُ مصر الحقيقيون...، وقد انهمكَ معظمهم في فنون الصناعة.

كان الأمر مماثلًا في ولاية الصعيد، فقد تبنَّى قادةُ الهَوَّارة النموذج نفسَه الذي ساد في الإمبراطوريات الإسلامية في القاهرة، منذ الفتح الإسلاميِّ لمصر في القرن السابع الميلادي، بالاعتمادِ على الخبرة القِبطية، في إدارة النظام الماليِّ المُعقَّد في البلاد؛ تعود تلك الخبرة القبطية لقرونٍ سابقةٍ على الإسلام.

عَيّن الهَوَّارة (المعلمين) الأقباطَ لإدارة سِجلَّات أراضي الالتزام وأنشطتهم التجارية؛ مع ذلك، لم يأمنِ المحاسبون الأقباط غدرَ الهَوَّارة في حالِ إذا ما نَمتْ ثرواتهم ونفوذهم نموًّا يتجاوز حدودَ ما تسمح به القبيلةُ الحاكمة. تعرّض الأقباطُ في بعض الأحيان للتنكيل بهم؛ لذلك توخَوا الحرصَ في كسب الثرواتِ، والتعامل مع رؤسائِهم من قادةِ القبيلة.

أثقل الموظفون الأقباطَ بأعباءٍ وظيفيةٍ كبيرة في حكومة همّام فى فرشوط، ومن الوارد أنَّ تنظيمَ مهامِهم قد سارَ وَفق نظام المُناوبة؛ "لا يبطلُ شغلهم، ولا حسابهم، ولا كتابتهم ليلًا ونهارًا، ويجلس معهم حصةً من الليلِ إلى الثلثِ الأخير بمجلسه الداخل، يحاسب ويملي ويأمر بكتابة مراسيمَ ومكاتبات، لا يعزب عن فكره شيء قلّ ولا جلّ".

ضَمَّت إدارة الشيخ همّام بالإضافة إلى العديد من الكتبة عددًا من المباشرين الأقباط، الذين كانوا يمثلون الصرَّافين، ويُعرفون في الصعيد بالعمال، ويَختصون بتوزيع الضرائب على الفلاحين وتحصيلِها منهم؛ كان أشهرَ هؤلاء المعلمين في عهد همّام المعلّم بولس منقريوس، الذي كان يقوم بتسديد الأموال، والغلال المطلوبة من الشيخ همّام لحكومة القاهرة.

أوردتْ دفاترُ الالتزام بالقلعة أمثلةً كثيرةً لهذا، منها ما كان من قيام المعلّم بولس منقريوس نيابةً عن الشيخ همّام بتسديد الضرائب الخاصة ببعض القري، وكان هؤلاء المعلّمون ينوبون عن الشيخ همّام أحيانًا في حضورِعمليةِ تنازلِ الأمراء المماليك له عن أراضيهم بولاية جرجا، ويسلمونَهم الثمنَ الذي يدفعه همّام مقابل ذلك أمام محاكم القاهرة.

مثالٌ لذلك ما كان من قيام المعلّم بولس منقريوس بحضور عملية تنازل الأمير محمد جاويش مستحفظان القازوغلي في 19 ذي القعدة سنة 1173 هجرية الموافق 1758 ميلادية/ أول يوليو عن حصته بناحية طهطا بولاية جرجا للشيخ همّام، وقام المعلّم المذكور بتقديم الثمن الذي دفعه همّام مقابل حصوله على هذه الأرض.

كان لكلٍّ من المشايخِ وكبارِ الملتزمين ـ مثل البكوات وكبار المماليك، مباشرٌ أو وكيلٌ يختارونه كما يتراءَى لهم من بين الأقباط، وكانت وظيفةُ المباشر الأساسية أن يشرفَ على الصرّافين في دائرته، وأن يُمسك بدفاترَ لتسجيلِ الدخول بمجرد تسْديدها، وكانت تودَعُ لديه سجلاتُ الميري، وواحدٌ من سجلات المال الحر والبرّاني الخاصة بكل قرية؛ بالإضافة إلى ذلك هناك سجلان لهاتين الضريبتين الأخيرتين: واحدٌ في يد الصرّاف، ويودعُ الآخر - وهو الخاص بالفلاحين - لدى الشاهد.

في العادة لم يكن لكلِّ قريةٍ سوى صرافٍ واحدٍ يختارُه المباشرُ القبطيُّ، دائمًا ما يكون قبطيًا هو الآخر، تمثلت مهمته في تحصيل الدُّخول، والتأكد من قِطع النقد، وهو مسؤول عن قيمتها . كان الصرّاف في ضمانةِ المباشر؛ فهو مسؤولٌ عن تسديد ما يتبيَّن من خطأ أو نقص في الإيراد، ويعمل تحت رئاسة المباشر القبطيّ عددٌ من الكتبة حسب حجم مسؤولياته.

احتكر المسيحيون الأقباطَ هذه الوظائف في مصر لأسبابٍ كثيرةٍ، يُضاف إليها أنّهم كانوا متفرغين لمهامها، لعدم إلحاقهم جنودًا في فرق المماليك العسكرية، كما إنه لم تردْ إشاراتٌ أيضا عن إلحاقهم بجيش همّام أو جناحه العسكري، رغمَ مدنية هذه الدولة، واحتوائها للتعددية بأشكالها المختلفة.

نستطيعُ أن نقولَ إنّ وجودَ الأقباط في إدارة همّام أو حكومته، كان معمولًا به في عصره، استنادًا إلى الإشارات الواردة بالمراجع والمصادر التاريخية، التي تضمنتْ بعضَ أسماء شخصياتٍ قبطيةٍ تولّت مناصبَ مهمةً وحساسة في العاصمة؛ وإن كانتْ هذه الإشاراتُ لم تحصِ إجمالا، أو تقدم إحصائياتٍ عن عدد هؤلاء الموظفين، بالشكل الذي يُخوِّل لنا تقديرَ نسبِ مشاركة الأقباطِ في إدارة الدولة، وصناعة القرار في هذه الفترات. كذلك سقطت أسماءُ هذه الدوائر الواسعة من الموظفين الأقباط على اختلاف اختصاصاتهم ومهامهم من الذكر، حتى بالعاصمة، رغم إنها حظيتْ بكامل الضوء كونها هي مركزية الدولة.

غير أنّ اللافت في حكومة همّام أو جمهورية الصعيد، هذا السطوعُ الكبير لنجم مباشرٍ قبطيٍّ هو بولس منقريوس الذي ورد اسمه في وثائق الهمامية التي يحتفظ بها الأحفاد، ونشرت بعضها د. ليلى عبد اللطيف؛ كذلك دفاتر الالتزام بالقلعة، ذلك الشخص الذي وثِق فيه شيخُ العرب، ومنحه تفويضًا في عمليات شراء الأراضي؛ لتعضيد نفوذ وامتداد دولته في بلاد الصعيد، وسداد الضّرائب (الخراج) المقرَّرة للدولة العثمانية، من خلال إيفادِ منقريوس في رحلاتٍ كانت تُتخذ لها تدابيرُ أمنيةٌ إلى القاهرة برًا أو عبر نهر النيل، محملًا بملايين من عملةِ ذلك الزمان.

إذا كان عليّ بك الكبير قد اصطفى قبطيًا هو المعلّم رزق، وجعله حاجبَه ووزيرَه، حيث تمتع بسلطاتٍ واسعةٍ خاصةٍ فيما يتعلّق باتخاذ القرار، استنادًا إلى فكرة اقتناع عليّ بك الكبير بالتنجيم والطوالع، وبراعة المعلّم رزق في هذا العلم، فضلًا عن خبرته المهنية في المال والإدارة، فإن منقريوس كان من أصفياءِ همّام أيضا، وذراعَه الإدارية البارعة في حلم جمهوريته المستقلة، بل حاجبَه المؤتمن.

هذه الوضعية المهمَّة التي حظي بها بولس منقريوس حفظتها أدبيات الأسرة الهمّامية/ أحفاد الأمير همّام بن يوسف، المنتشرون في عدة قرى بمحافظة قنا، جنوب مصر، حتى وقتنا هذا، يرد ذكر منقريوس على لسان الشريحة الكبيرة عمريًا في الأسرة الهمّامية، مسبوقًا بلقب الوزير، في إشارةٍ إلى مكانةِ هذا الرجل، وإدراكًا لدوره الكبير مع الجدِّ في تأسيس الجمهورية الآفلة، أو دولةِ شيخ العرب العادلة.

بولس منقريوس أو (منقريوس بن إبراهيم)، وعضوان آخران من عائلته كانا على رأس السلطة الإدارية والمالية في حكومة همام . حاز هؤلاء الرجالُ الثلاثةُ في فتراتٍ متعاقبة على صلاحيات واسعة وتوكيلات من شيخ العرب لإدارة أعمالِه والتزاماته الزراعية، ووفدوا للقاهرة لتوريد الخَراج/ الضرائب والغلال للسلطة المركزية، كما قاموا بعدَّة معاملاتٍ مالية وشراء وبيع لصالحه.

منقريوس بن إبراهيم بن سليمان بن بقطر البلوطي (وزير الأمير همام بن يوسف أمير الصعيد هو أحدُ أفرادِ عائلة من المباشرين). وُلد مؤسسُها بالولاية المنفلوطية ــ جنوب أسيوط حاليًا، وعمل مباشرًا ومحاسبًا لدى المماليك، وعاشَ بالقاهرة بحارة السقايين.

التحقَ منقريوس بن إبراهيم في بداية حياته بمصلحة فكِّ الزِّمام في العاصمة مع شقيقه أسطاسيوس ووالدهما إبراهيم الذي ترأس المصلَحة، وعاشَ الثلاثةُ في منزل الجَدّ الأكبر بقطر البلوطي" بحارة السقايين فى مصر القديمة".

اكتسبَ المعلّمُ منقريوس بن إبراهيم خبراتٍ واسعةً متصلةً بالأساس بقطاع الزراعة؛ نتيجةَ تلقيه تدريباتٍ، وتلقينه بخبراتٍ موروثةٍ عبر والده، الذي ورثَها من أسلافه.

نالَ منقريوس قسطًا وافرًا من التعليم السائد لأبناء القبط في تلك الحقبة، والتحقَ وشقيقه أسطاسيوس بخدمة نبلاء هوَّارة من كِبار الملتزمين في ولاية الصعيد، لفترةٍ بعد أن نزحا من القاهرة إلى الصعيد وتزوجا. التحق منقريوس بخدمة الأمير همام بن يوسف في زمن محدَّد لإدارة التزماتِه الواسعة، بينما عاد شقيقه أسطاسيوس للقاهرة ليتولى مصلحة فكِّ الزمام خلفاً لوالده.

اعتلى منقريوس قمَّة الهرم الوظيفيِّ في حكومة همام، في النصف الأخير من القرن الثامن عشر، ومُنح حقَ التمثيلِ السياسيِّ والدبلوماسيِّ، لدى الدولة العثمانية ووكلائها في قلعة الجبل بالقاهرة، نيابةً عن حكومةِ همام المستقلة إدرايًا وسياسيًا لفترةٍ وجيزة.

مات منقريوس في حياةِ همام، ولجأ شيخُ العرب إلى شقيقه أسطاسيوس كي يملأ الفراغ الإداري في حكومته بعد وفاة حاجبه ووزيره منقريوس.

حظيتْ عائلةُ منقريوس بعناية شيخِ العرب همام، وكانتْ ضمن معيّتِه الخاصة، واستفادتْ بكثيرٍ من الامتيازاتِ الماليةِ والصّلاحيات، التي مُنحتْ لأفرادِها الذين عملوا بخدمةِ همام بشكلٍ خاص، وهوَّارة بشكل عامٍ في حياة همام أو بعد وفاته؛ لتصبحَ أكثرَ عائلاتِ النُّخبة القِبطيّة ثراءً لقرنينِ من الزمانِ، حتى

خضوعِها لقراراتِ تحديدِ الملكيّةِ) التأميم)؛ التي طبقَها الرئيسُ جمال عبد الناصر بعد حركةِ ضباط الجيش 1952، التي أنهتْ حكمَ أسرةِ محمد علي باشا الكبير لمصر.

يتحدثُ المؤرخُ عبد الرحمن الجبرتي عن موظفي إدارةِ همام من القِبط المسيحيين؛ باعتبارِهم طبقةَ تكنوقراطٍ عاملةٍ في تخصصاتِ الإحْصاءِ والتّدوينِ والمحاسباتِ الماليّة، المُتَّصلة بقطاعَي الزراعةِ والتجارة المزدهرين في عصرِ همام ومن سبقوه في زعامةِ هوُّارة؛ دون إحاطةٍ بأسماء هؤلاء الموظفين؛ وإن كانَ قد ذُكر إفاداتٌ عامةٌ وموجزةٌ في سياقِ شروحات السيرةِ الذاتية لشيخ العرب همام، تشير إلى وجود أعدادٍ كبيرةٍ من دوائر الموظفين، يعملون في نوباتِ عملٍ ليلاً ونهاراً.

هذا ما يوضحُ حجمَ المَهام التي كُلِّف بها الموظفون من همام، وبإشرافِه الشخصي عليهم مرتينِ في اليوم، هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أخرى فإنّ وجودَ الأعدادِ الكبيرة من دوائر الموظفين يؤكّدُ حجمَ التوسعاتِ التي أضافها شيخُ العرب إلى أملاكِه بعد تنصيبه زعيماً لقبيلته.

غابَ ذِكرُ منقريوس البلّوطي "وزير همام" من مراجع ومدوناتِ مؤرخي القاهرة بالقرنِ الثامن عشر في كتاباتِهم عن الصعيد في عهد همام، وكذلك من تدوينات الرّحّالة الأجانب الّذين وفدوا لزيارةِ شيخ العرب همام في حياتِه، أو إلى الصّعيد بعدَ زوالِ ملكه.

ظلَّ هذا الرجلُ ومعه عضوانِ من عائلتِه عاملينَ في خدمة نبلاءِ هوُّارة، غامضينَ دونَ ترجماتٍ أو إشاراتٍ وافيةٍ، رغمَ أدوارِهم المؤثرة في الإدارة بعهد همام وأبناءِ عمومته. انحصرتْ الإشاراتُ الواردة بشأنِه في ذكر اسمِه بوثيقة شراء أرضٍ لصالح همام، وفي حُجّةٍ شرعيةٍ أخرى بوكالتِه، ومعه فردٌ آخرُ من عائلته عنَ الأمير همام.

بعد مرورِ قرنينِ ونصفِ القرنِ على زوالِ إرهاصاتِ جمهورية الصّعيد التي أسّس لفكرتِها الأميرُ همام بن يوسف، نحاول اقتفاء أثرِ منقريوس بن إبراهيم البلوطي (وزير شيخ العرب همام)، الاسم الأشهر والأكثر شيوعًا في عائلةِ هؤلاء المُباشرين؛ لالتصاقِ اسمِه بصاحبِ فكرة الجمهورية.

لذا فإنّا نولي العنايةَ - بالفصل الثالث- باقتفاءِ أثرِ هذا الرجلِ الغامض المُهم، وأدواره مع همام هو وأفراد عائلته، ونجيبُ عن أسئلةٍ تتعلقُ بجذورِه، ودوره، وثروته؛ كما نتتبعُ أيضًا من خلال ما أُتيحَ من وثائقَ ومعلوماتٍ جديدةٍ التسلسلَ لأجيالِ هذه العائلة، منذ ظهورها في نهاياتِ القرنِ السابع عشر الميلادي، وصولًا إلى وقتنا الراهن.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل الثالث
وثائق تكّلا سيداروس
المبحث الأول
جذور منقريوس بن إبراهيم

خيال متصل

في سنةِ 1986 ميلادية، أصدرَ نعيم تكلا؛ وهو روائي وشاعر- من عائلة تكلا سيداروس، أصوله من محافظة قنا، وعاش في الإسكندرية- روايةً بعنوان (بقطر)، بدأ تكلا روايته بمقدمةٍ يتحدثُ فيها عن أصول إحدى العائلات المُسماة بـ آل البلاطي يقول... هناك ثلاث رواياتٌ محتملةٌ عن نزوحِ آل البلاطي من الشمال إلى جنوب مصر. الوثائق القديمة التي عثرتُ عليها ونحن نجري الترميماتِ بمنزل الأسرة، يَرجعُ عُمْرُ بعضها إلى أكثر من مائتي عام؛ بعضُها باللغة الفرنسية، والبعض الآخر باللغة العربية والقبطية، وما يتصل منها بنزوح آل البلاطي غير واضحٍ بسبب تآكل الورق، وانطماس الكتابة، وغرابة التعبير. إزاء كلِّ هذا الغموض كان عليَّ أنْ أعمل الخيال في كثيرٍ من المواضع لأقدّمَ صورةً متسقةً قدر الإمكان.

في مقدِّمة الرواية أيضا قدم نعيم تكّلا ثلاثَ فرضياتٍ أو رواياتٍ لنزوح تلك العائلة الغامضةِ من الشمال إلى الجنوب؛ فالرّوايةُ الأولى ذكرَ أنّ بلوطَ بلدةٌ صغيرةٌ من أعمالِ الولاية المنفلوطية بالصعيد الأوسط، كان بها دربٌ للنصارى وآخر لليهود، وكانَ سكانُها خاضعين للسّلطان الفعليّ لأعرابيٍّ يطلقونَ عليه (بدوينا الكبير سيدي طايع الزرقان)، ومضارب قبيلته عند مشارف البلدةِ على تُخوم الصحراء الغربية.

كان الصراعُ بينِ الولاة العثمانيين وعربان الصحراء طويلًا راميًا، لم ينقطع عقدًا واحدًا كاملًا على مدار قرنين من الزمان. ولقد اشتدّت شوكةُ عربِ الزرقان في زمن زعيمِهم طايع، وكادوا أنْ يُسيطروا تمامًا على زِمام الولاية المنفلوطية، من قرى وبلدان وأراضٍ زراعية؛ مما دفع الوالي العثماني إلى الإيغار في صدور العُربان الآخرين المنافسين لهم، فنشبَ اقتتالٌ رهيبٌ بين القبائلِ امتدّ من الولاية المنفلوطية إلى الولاياتِ الأخرى شمالًا وجنوبًا؛ مما جعل الحياةَ جحيمًا لا يطاق في كل مصر الوسطي.

في هذا الوقت العصيب نُهبتْ بلدة بلوط ودُمرت عن آخرها، ففرّ اليهود شمالًا ونزح النصارى جنوبًا، واقترب من مشارف بلدتِنا (جاورجيا) المعلّم إبراهيم البلوطي، ويُقال إنّهُ كان يحملُ على كتفه قصبةً، فقد كان مسّاحًا للأرض.

في الرواية الثانية يشير تكّلا أنَّ (بلاطة) بلدة في جنوب لبنان، ويُقال إنّه كانت هناك بلدة بالاسم نفسه في الجليل، ولا يُعرفُ عن أيّة بلاطة تحديدًا نزح المعلّم إبراهيم سلامة في هذا الوقت البعيد، كما أنَّ أسبابَ النزوحِ يُحيط بها غموضٌ مفتعلٌ؛ لإخفاء سببٍ ما حقيقي، إلا أنَّ الروايةَ الأوضح أنّه ترك بينًا، وأسرةً، ووطنًا؛ جريًا خلف امراة على مِلّةٍ أخرى، وقد تزوّج هذه المرأةَ بعد أن غيّرَ دينَه، وعاش معها سنواتٍ طويلةً في مدينة عكا، حيثُ كان يعملُ بالتجارة.

عندَما اجتاح الطّاعونُ الرّهيب ساحل الشّام كلّه، خرج المعلّم إبراهيم سلامة من عكا وحيدًا، ويبدو أنّ الطاعونَ افترس زوجتَه وأولاده؛ عاش المعلّم إبراهيم بعد ذلك بالمحلة الكبرى في دلتا مصر، وعمل بالنّحالة، وتزوَّج من قبطيةٍ، وأنجب منها أولادًا وبناتًا كثيرين؛ لكنّ الغريبَ أنّه بعد عِقدين عندما شارف بلدتنا (جاورجيا)، وعلى كتفه قصبةٌ، كان وحيدًا ولابد أنّه كان كهلًا فى الحلقة السّادسة أو السّابعة من العمر.

يسردُ نعيم تكّلا الرواية الثّالثة غير المؤكَّدَة على ما يبدو... يُقال إنّه في منطقة أحْراشٍ وغاباتٍ بشمال سوريا، كان هناك رجلٌ مسيحيٌّ باٌرٌ يعمل حطّابًا، وكان له ثلاثةُ أبناء ربّاهم على مخافة الرب؛ هم إبراهيم وإسحق ويعقوب، هؤلاءِ الفتيةُ الثلاثة وهم في عنفوان الشّباب قرروا أن يهِبوا حياتَهم تمامًا للمسيح بالرهبنة في الدير البعيد العتيد، الذي انتشرتْ تقواهُ عبر المشارق والمغارب المسيحية من أقدم العصور؛ ألا وهو دير السريان في برية (شهيت) بالصحراء الغربية المصرية.

كانت مصر ملجأً رحبًا للسرْيان الأرثوذكس، وغيرِهم من أهل الشام، من مختلف الملل والأديان. استمر إسحق ويعقوب في حياةِ الرّهبنة، وقيل إنّ أحدَهما سيّم أسقفًا بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية؛ أما إبراهيمُ فلم ترقْهُ حياةُ الدّيرِ وخرج ليتاجر ويعمل بالنّحالة، ما بين السّنطة والمحلة الكبرى ودمياط، وقيلَ إنه تزوج أكثرَ من مرةٍ؛ حتى بلغ مشارفَ بلدتنا (جاورجيا) وحيدًا، وعلى كتفِه قصبةٌ وخلفه حرائق .

يعرِّف نعيم تكّلا بلدة (جاورجيا) التي وردت في مقدمة روايته بقطر... اختلف الناس وتباينت المصادر في أصل اسم بلدة (جاورجيا)، لكنَّ المرجح أن هذا الاسم مشتقٌ من اسم القديس جاورجيوس الروماني، الذي على اسمه الكنيسة الكبرى بالبلدة، والتي ترجع إلى العصور البيزنطية المسيحية الأولى؛ وقد عُثر على كثيرٍ من تيجان الأعمدة الكورنثية أثناء الحفر لوضع أساساتِ بناياتٍ جديدة، كما أنَّ هناك منطقةً خلاءً في ظاهرِ البلدة تسمى الرّهبة، سيَّجتها منطقة الآثار، ووضعتْ حارسًا عليها، بعد أنْ عثُرت بعثةٌ أجنبيةٌ على تمثالٍ للرّبة إيزيس مدفونًا تحت حصّها وشقفها؛ كل هذا يؤكد أنّ المنطقةَ من

شمال جنوبِ الصعيد كانتْ حافلةً بالمستوطنات اليونانية، التي ورثتِ الأسماءَ المصرية القديمة للأقاليم والبلدان والقرى، وصبغتها بالصِّبغة الإغريقية؛ وهو ما حدث لكلِّ مظاهرِ امتداد الحياة المصرية القديمة، التي حافظتْ على جوهرها برغم كل شيء.

يتحدث تكّلا في مستهلِّ روايته عن عثوره على مخطوطاتٍ أو وثائقَ قديمة، يُقدَّرُ عمرُها بمائتيْ عامٍ بمنزل عائلته، كُتبتْ بثلاث لغات، تؤرِّخ لنزوح عائلته إلى بلدتهم، التي يوجد فيها المنزل، الذي وجدَ فيه نعيم الوثائق؛ ثم يُدرج ثلاث رواياتٍ، يقول إنَّ بعض تفاصيلِها مُتخيلٌ منه أو مستنبطٌ مما قرأه؛ لعلَّةِ تلفِ أوراق الوثائق القديمة. هذا الاستنباطُ اجتهادٌ شخصيٌّ منه ــ حسَبَ ما نفهم من مقدّمة الرواية؛ ثم يصوِّغ ثلاث رواياتٍ لنزوح عائلةٍ من محافظة أسيوط حاليًا ــ الولاية المنفلوطية في تقسيم مصر الإداريِّ في القرن الثامن عشر، إلى بلدةٍ أسماها (جورجيا) لا وجود لاسمها حاليًا في المنطقة الواقعة من محافظة سوهاج إلى أسوان جنوبًا!

في كل الأحوال نحن أمام عملٍ أدبيٍّ فيه مناطقٌ للخيال والإبداع، ولا يمكنُ أن نُعدَّ ما ورد في رواية بقطر معلوماتٍ محققةً على أيَّةِ حال، مع ذلك فهناك تعمُّد من نعيم تكّلا على خلط معلوماتٍ تستطيع أن تقول عليها إنَّها متواترةٌ أو منقولةً عضويًا من جيلٍ إلى جيل، وأخرى محققةٌ تاريخيًّا؛ ببعض الخيالِ لأسبابٍ غير معروفة.

أمّا الروايتانِ الأولى والثانية عن أصولِ تلك العائلة التي يتحدث نعيم تكلا بشأنها، هما إحدى فرضيتينِ شائعتين بين الباحثين، وفي سجلّات مناطق الآثار الإقليمية، وأيضا بين العارفين بتاريخِ العائلات، والمهتمِّين بعلم الإنسان في محافظة قنا. هذه الفرضيات تتردّد دائمًا عند إثارة التساؤلات حول أصول عائلة تكّلا الشهيرة في قرية بهجورة إحدى قرى محافظة قنا، جنوب عاصمة الأمير همّام بن يوسف الآفلة، فرشوط، بنحو عشرةِ كيلو مترات.

في الرّواية الأولى، هناك إشاراتٌ واضحةٌ عن الاضطرابات التي عمَّت الصعيد قبل دخول الحملة الفرنسية إلى مصر 1799، بالتحديد أثناء تقاسمِ الحكم بين الولاة العثمانيين والبكوات المماليك، كما أنّ لقبَ (بدوينا الكبير) هو ذلك اللّقب الذي كان يسبقُه أقباطُ الصعيد باسم مشايخ العربان، الذين يعيشون تحت حمايتهم، أو يعملون في التزاماتهم باعتبارهم كتبةً أو مباشرين.

عند استيلاء عرب هوّارة على معظم بلاد الوجه القبلي، انتمى القبطُ إليهم فأدخلوهم في ذمتهم وحماهم، فصار القبطيُّ يخاطب العربيَّ المنتمي إليه ببدويّ، والعربيُّ يسمي القبطيَّ الذي تحت حمايته بنصرانيّ.

إضافةً إلى أنَّ بلدةَ بلوط الواردة في الرواية الأولى هي قريةٌ ما تزال قائمةً، وتتبع مركزَ القوصية بمحافظة أسيوط، هذه الاضطرابات أدَّت لهجرة الأقباط المسيحيين واليهود من (بلوط)، والواضحُ أنَّ هذه القريةَ كان يعيش بها كتلةٌ كبيرةٌ من الأقباط، إذ يذكرُ المقريزي أنّها كانت بها كنيسة باسم ميخائيل.

كما ورد أيضًا في الرواية الأولى اسم قبيلة عرب الزرقان؛ وهي قبيلةٌ عربيةٌ كبيرة، ولها فروعٌ عديدةٌ في شبه الجزيرة العربية، ويلمح نعيم تكّلا إنها كانت تسكنُ الخيام على أطراف البلدة، غير أنَّ إتاحة المعلوماتِ المحقّقة عن هذه القبيلة في مصر، يتطلبُ المزيدَ من البحث والتّحقق، وهو ليس موضوعَ هذه الدراسة الموجزة.

هناك نهايةٌ واحدةٌ في الروايات الثلاث؛ رجلٌ ترك دياره سواءً في أسيوط، وسوريا، ولبنان؛ لثلاثِ أسبابٍ مختلفة، ثم انتهى به المطافُ أنْ يَفدَ إلى قرية في جنوب مصر، حاملًا الأداةَ التي يكسب منها رزقُه؛ وهي القصبةُ التي كانت تستخدمُ في قياس أبعادِ الأرض سواءً الزراعية أو المباني، وهي من المهام الأصيلة لأصحاب مهنة المسّاح قديمًا، ومازالت هذه المهنة موجودةً، وإن اختلفت أداة القياس.

يصرُّ نعيم تكّلا في مقدمة بقطر، في تعريفه للبلدة (جورجيا) التي وفد إليها بطلُ روايته المعلّم إبراهيم سلامة، على مزج الخيال بالواقع لأسبابٍ غامضة. يشيرُ نعيم إلى وجود كنسية كبرى في وسط هذه البلدة باسم مارجرجس تم إحلالها وتجديدها؛ وهو ما ينطبق على كنيسة مارجرجس الكبرى، فى قرية بهجورة، التي ذكرها المقريزي باسم كنيسة الرسل.

يشير أيضًا إلى منطقةٍ يُشتبه في أثريَّتها، في أوّلها رهبةٌ أو فضاءٌ واسع يُطلق عليها الأهالي درب الدار حاليًا.

فإذا كان قد علّل أسبابَ مزجِ الخيال بالواقع، في تفسيراته لقصة استيطان المعلّم إبراهيم في هذه البلدة في الصعيد؛ بسببِ تلفٍ في الوثائق التي عثر عليها في منزل عائلته. فما سبب أن يطلق اسمًا جديدًا (جورجيا) على بلدة تاريخية معروفة اسمها بهجورة؟!

هذا السؤال ليس سؤالًا واحدًا، بل حزمةً من الأسئلة التي لا تجد إجاباتٍ مقنعةً، عن الغموض الكبير الذي يصرُّ عليه أفراد عائلة تكّلا وسلسالهم، والتّحفظ المبالغ فيه عنْ أصولِ العائلة، وتاريخِها، وغيرِه من التفاصيل عنْ دور هذه العائلةِ ذات الصّيت والنفوذ، منذُ القرن الثامن عشر إلى الآن.

أمّا عن صاحبِ رواية بقطر ـ نعيم تكّلا، فقد كان أحدُ أفراد هذه العائلة مثلما يظهرُ من اسمِه، وقد تحققنا من صحة انتسابه لـ آل تكّلا من فروعٍ للعائلة

تعيش خارج مصر، ومن بعض عائلات قرية بهجورة؛ غير أنّ المعلوماتِ قليلةٌ جدًا عنه، فقد عاش حتى وفاته في الإسكندرية، وألف عددًا من الروايات القصيرة، وكان معروفًا في الوسط الثقافي السكندري بوصفه أحدَ أهم مثقفي المدينة.

قد تسألُ عند قراءتك ما سبق، ما علاقةُ الاستعانةِ بمقدمةِ رواية تحتملُ الخيالَ ومحاولة إيضاحها، بهذه الدّراسة الرّامية في الأساس إلى اقتفاء أثرِ وزير الأمير همّام ابن يوسف مؤسسِّ جمهورية الصعيد في القرن الثامن عشر، نحاول تتبع خيوطًا تصل بنا إلى هذا الرجل المُهم.

التّدوين العائلي

يعدُّ التأريخُ عبر التّدوين في المنازل، من موروثاتِ المسيحيين الأقباط في الصعيد، لدى أغلبِ الطّبقات الاجتماعية التي تلقت تعليمًا حتى لو كان بسيطًا، فقد كانتْ هناك كَتاتيبُ خاصةٌ بالأقباط في بعض القرى؛ حيث إنَّ الكتاتيبَ التي يذهب إليها أبناءُ المسلمين كان اهتمامُها الأول بالقرآن الكريم، وبعض الموضوعات الدينية؛ لذا لم يكن هناك مناصٌ أمام أبناء الأقباط سوى الذهاب إلى كتاتيب خاصة بهم.

استقرَّتْ هذه الكتاتيب في معظم الأحيان داخل الكنائس الموجودة بالقرى، التي يوجد بها أقباط، وكان التعليم في هذه الكتاتيب قائمًا على تعليم أبناء الأقباط القراءة، والكتابة، والحساب؛ إلى جانبِ تعليمهم مبادئ الدّين المسيحي. تمَّ التركيزُ في هذه الكتاتيب على الحساب تركيزًا كبيرًا؛ ذلك راجعٌ إلى طبيعةِ اشتغال معظَم الأقباط في ذلك الوقت بإدارة الشؤونِ المالية، والإشرافِ على بعض الصناعات التي كانت منتشرةً في الريف. كما اقتصر التعليم بشكلٍ عام في كتاتيب القرى- سواءً الخاصّة منها بأبناء المسلمين، أو الخاصّة بأبناء الأقباط- على الأطفال الذكور فقط.([17])

من بينِ أهداف هذا التّدوين حفظُ المعلومات، وإتاحتُها للتداول، ومعرفةُ الأجيالِ المتعاقبة في هذه العائلات، والإحاطةُ بالأنساب وصِلات المُصاهرة عبرَ السنوات؛ بما يتيح ضماناتٍ وإشاراتٍ تحفظُ الانتماء الطبقيِّ لكل عائلةٍ مستقبلًا وقد يختلفُ محتوى المدوَّنات العائلية باختلاف مستوى تعليم كتّابِها، ووظائفهم، وانتمائهم الطبقيِّ، والمناصب التي تَولوْها، والحوادث التي تعرَّضوا لها، أو مرُّوا بها.

حرِصَ المسلمون أيضا على قيدِ المواليد، إذ لم يكنْ لديهم سجلاتٌ خاصةٌ يدوِّنون فيها أسماءَ مواليدهم؛ على هذا فقد كانوا يسجِّلون كتابةَ تاريخ ميلاد مواليدهم، على قطع ورقٍ قديمةٍ أو على صفحةٍ من القرآن الكريم، ويكتبُ أطفال القرى تاريخَ الميلادِ على أبوابِ المنازل أو جدرانها.([18])

عثرنا على نماذجَ مشابهةٍ لهذه المدوَّنات لأسرٍ قبطيةٍ أيضًا، دونت مواليدَها، ووفياتِها، وبعضَ الحوادث المهمّة في نهاية الكتاب المقدس »الإنجيل«؛ يعودُ هذا النموذجُ إلى منتصف القرنِ العشرين، وهو ما يدلّل أنَّ فكرة التدّوين كانت من الموروثاتِ، التي استمرتْ رغمَ وجود الهيئاتِ الرّسمية المختصة بقيد المواليد، والوفيات، وتوثيق عقود الزواج.

انخفضتْ نسبةُ من يجيدون القراءة والكتابة إلى أقل من5 %من عدد سكان مصر، في عصر البكوات المماليك ــ القرن الثامن عشر؛ ذلك أنّها انحصرتْ في الكنائس، والكتاتيب المُلحقة بها، وفي الأزهر ودواوين الحكومة؛ إلا أنَّ القبط كانوا يواصلون تعليمهم وتلمذتهم.

هذه المعلوماتُ التي حرص الأقباطُ المسيحيون على حفظها في مدوناتٍ ورقيةٍ، بخطوطٍ ولهجاتٍ، تختلفُ باختلاف المناطق جغرافيًا، وباختلاف تعليم كتّابها، وكذلك بلغاتٍ مرتبطةٍ بأزمنةٍ؛ كاللغة القبطية، أو بتعلّم أحدِ أفراد عائلةٍ لغةً جديدةً. المقصود هنا اللغاتُ الأجنبية؛ كالفرنسية والإنجليزية، فقد كانت وسيلةَ الحفظ التي أوجدَها المسيحيون الأقباطُ لتاريخهم وحوادثهم.

تراكمتْ هذه المدوَّناتُ لدى بعض العائلات عبر قرونٍ، في الفترات التي أُهمل فيها هذا المكونُ الاجتماعي، من حيثُ إلقاء الضّوء عليه من المؤرخين لأسبابٍ عديدة؛ حتّى باتتْ وثائق مُهمة في عصرنا الحالي، تقدِّم معلوماتٍ قد تكون مهمةً، أو تكشف لنا عن أمرٍ جديد.

تأخذُنا مدوناتُ العائلات القبطيّة إلى وثائق آل تكّلا سيداروس، التي تحدث عنها نعيم تكّلا في روايته بقطر، وهو ليس الوحيد الذى يعدُّ مصدرَ معلوماتِنا عن وجودها، فإنَّه من المتواتر لدى الدوائر القبطيَّة في محيطِ إقامة هذه العائلة، وجودُ هذه المدوَّنات أو الوثائق؛ كذلك لدى باحثين غيرِ مصريين مهتمينَ بتاريخ الأقباط في جنوب مصر ذاتُ المعلومة.

مع هذه الإشارات السّابقة التي تغذي فرضيةَ وجود وثائق، هناك إحاطةٌ أخرى واجبة الذِّكر؛ أن عائلة تكّلا سيداروس، كانت ذات حضورٍ قويٍّ في مجتمعها المحليّ، وفي القاهرة أيضًا، تمثَّل في اهتمامِهم بالتعليم، وإنشاء المدارس؛ فضلا عن الأعمال الخيرية. هذا الاهتمامُ بالتعليم قد يدعِّم فرضيةَ وجود التّدوين عند هذه العائلة في عقود سابقة.

تفرَّق سلسالُ (أحفاد) عائلة تكّلا سيداروس، عبرَ عقود؛ منهم من عاش في الإسكندريّة، المحافظةِ الثانية، التي فضّلوها للإقامة بجانب قنا، ومنهم من هاجَر إلى خارج مصر، وتفرَّقتْ هذه المدوَّنات القديمة، أو الوثائق التي نحاول استكشاف محتواها من أكثر من مصدر.

لكنْ ما علاقة عائلة تكّلا سيداروس بوزير الأمير همام بن يوسف، (بولس منقريوس) الذي نقتفي أثره؟ ! نحاولُ فيما يلي تقديمَ بعض الإفادات الجديدة، حول هذا الموضوع الغامض!

بَهْجورَة

بَهْجورَةُ قريةٌ قديمةٌ كانتْ من توابع ولاية جرجا، امتدَّت من قرية الرئيسية التابعة لمركز نجع حمادي بمحافظة قنا، إلى قرية شَندويل بمحافظة سوهاج؛ ذلك في التّقسيم الإداريِّ لمصر أثناء الحكم العثمانيّ.

يربطُ بعضُ الباحثين - وكذلك أهالي القرية، بين ما كتبَه الأثريُّ الفرنسيُّ إميلينو عن قرية اسمها القبطي (بهووي إنجامول) أو بهو أنجمول، كانت متاخمةً لمركز فرشوط حاليًا، وبين قرية بهجورة الحالية، ويعتبرونها المقصودةَ بالذكر، ربما للتَّشابه بين الاسمين، واعتمادًا على فكرة تحريف بعضِ أسماء القرى القبطية إلى العربية، بحروفٍ مستبدلةٍ أو مشابهة.

أورد إميلينو أنَّ اسم هذه القرية محفوظٌ في مخطوطةٍ لسيرةِ حياة الراهب إبراهيم، التي تسجل: أن عاملًا كان يسكن عزبةً مجاورةً دخلَ حديقةَ الدير، وأخذ كميةً من اللّيمون وأخفاها، وفى الليل حملَها على حماره؛ ليتَّجه إلى بلدةٍ أخرى، لكنه ضلَّ الطّريق، فوجد نفسه في بهووي إنجامول! وذكر إميلينو أنَّ عالمَ اللغة المصرية القديمة شمبليون، ترجم اسمَها نقلًا عن ديودور الصقلي (سور الجمال)، في حين توصل إميلينو أنَّ ترجمة الاسم السّليمة هي مزرعة الجمال أو ترعة الجمال، ويشير المرجع نفسه أنَّ القريةَ اختفت منذ القرن الرابع عشر الميلادي.

نوَّهَ علي مبارك عن رخائها باقتضاب... بهجورة قريةٌ كبيرةٌ من قسمِ فرشوط بمديريَّة قنا، واقعة في حَوْض بهجورة شرقي فرشوط على ثلثَي ساعة، والبحرُ في شرقِها على نحو ساعة، وفيها مسجدٌ به منارةٌ، وكنيسةٌ للأقباط، وأبراجُ حمامٍ، وعصّاراتُ قصب، وعددٌ وافر من النّخيل والأشجار ذات الفواكه، لبعضِ كبرائِها والمستخدمين من أقباطها، ويتحصّل منها كلّ سنةٍ على مقدارٍ عظيمٍ من عسل القصب والسُّكر الخام، ويتبع هذه البلدة عدَّة نجوعٍ، منها أبو حمادي.

كما أورد الجغرافيُّ الأسعد بن مماتي، اسمها بصيغة الجمع، البهجورات، بوصفها أحد توابع القوصِيَّة.

ذكرها محمد رمزي... بهجورة من قرى الصعيد بمصر، في غربي النّيل، وبعيدةٌ عن شاطئه، يكثُر فيها زرعُ قصب السكر، ووردتْ في التحفة بهجورة، وفى أخبارِ الأول للإسحاقي، البهجورة، من أعمال قوص، وفى تاج العروس

مهجورة، قال: والمشهورُ على الألسنة بهجورة. ووردت في دفاتر الروزمانة القديمة، وتاريخ سنة 1231 هجرية باسمها الحالي.

يتحدث الجبرتي بإفادةٍ مقتضبةٍ ومفصليةٍ في وقتٍ واحد، عن بهجورة في سياق تأريخه لوفاة عالمِ الإسلام الشيخ عبد الكريم علي المسيري، الذي عاش ومات في بهجورة في النّصف الثاني من القرن الثامن عشر..."مات الإمام العلامة، أحد العلماء الأذكياء، وأفراد الدهر البحاث فى المعضلات، المفتاح للمقفلات، الشيخ عبد الكريم علي المسيري الشافعي المعروف بالزيَّات لملازمته شيخه سليمان الزيات، ولازمه حتى صار معيدا لدروسه، ومهُرَ وأنجب، وتضلَّع فى الفنون ودرس وأملى، وكان أوحد زمانه فى المعقولات ولازم أخر دروس الشيخ الحفني وتلقن منه العهد».

أوفد الشيخُ الحفني تلميذه الشيخ عبد الكريم المسيري بطلبٍ من شيخ العرب إسماعيل بن أبي عبد الله، وكان الحاكمَ المحليَّ لبهجورة وتخومِها، وينتمي لقبيلة هوّارة؛ للاستفادةِ من خبراتِه العلميَّة والدينيَّة بالمنطقة. إسماعيل بن أبي عبد الله الهواري هو ذاتُه ابن عم الأمير همام بن يوسف، ويدُه الباطشة، وهو أيضًا بطلُ قصَّة الخيانة الّتي أدَّتْ إلى القضاءِ على همّام ونفوذ هوارة، كما قدمنا في الفصل الثاني.

يُحدثنا الجبرتي عن رخاء بهجورة وثرائها، عندما يقصُّ وصول الشيخ عبد الكريم المسيري للبلدة ... "ولما وصلَ إلى ساحلِ بهجورة تلقته الناس بالقبول التام، وعُيَّنَ له منزلٌ واسع وحشم وخدم، وأقطعوا له جانبًا من الأرض؛ ليزرَعها قطنًا بالبهجورة، واعتنى به أميرها شيخ العرب إسماعيل بن أبي عبد الله، فدرس وأفتى وقطع العهود، وأقامَ مجلسَ ذكرٍ، وراجَ أمرُه، وراش جناحُه، وأثريَ جدًا، وتملّك عقاراتٍ ومواشيَ وعبيدا وزروعات».

تتضمن شروح الجبرتي أيضًا التأثيرات التي تعرَّضت لها منطقة بهجورة جرّاء انهيار نفوذ همام ورجالِه، وسقوط عاصمتِه فرشوطِ المتاخمة، والحملات المتتابعةِ للمماليك على المنطقة؛ لتعقب الفارّين من الهوارة، أو لنهب الثّروات من هذه المنطقة الغنية.

كان الشيخ عبد الكريم المسيري مفتي بهجورة ــ إذا جاز اللقبُ، أحدَ المضارين من سقوط الهوارة، وأعمال السلب التي جرت؛ كونُه من كبار الملّاك، وقريبًا من رجال الحكم بالمنطقة. تقلّبت الأحوالُ بالصعيد، وأوذيَ المترجمُ وأُخذ ما بيده من الأراضي؛ زُحزحت حاله، فأتى إلى مصر، فلم يجدْ من يعينُه لوفاة شيخه، ثم عاد ولم يحصل على طائل، ومازال بالبهجورة حتى مات في أواخر سنة إحدى وثمانين ومائة ألف.

تُوفي الشيخ المسيري في سنة 1767 ميلادية، بعد سنةٍ واحدةٍ من سقوط هوّارة، وقبل عامين من وفاة الأمير همام بن يوسف الذي توفي في منفاه بإسنا سنة 1769.

يُلهم تاريخ بهجورة ومبانيها القديمة ذات الطابع المميز، السكانَ المحليين، إلى تناقل روايةٍ متواترةٍ عن أصل اسمها، ويقسِّمونه إلى مقطعين بتحريف (بهجة ونورا)، وأنهما ملكتان فرعونيتان عاشتا بالقرية، ثم حرُف الاسم إلى بهجورة؛ غير أنّ هذه الرواية من الخيال الشعبي، وهي غير محققةٍ تاريخيًا.

وثائق تكّلا سيداروس

ما بين عامي 1945، 1946، اتصل الثريُّ القبطيّ والبرلمانيّ السابق كامل بك جرجس تكّلا، أحد أقطاب عائلة تكّلا سيداروس في بهجورة، بالمؤرخ المعروف كامل صالح نخلة((19))؛ عضوِ لجنة التأريخ القبطيّ في ذلك الوقت، وكانت هناك علاقةُ صداقةٍ تربط الطرفين؛ فقد كان كامل تكّلا من المهتمين بالحركةِ الثقافية والتأريخ، وكان سببُ الاتصال إسنادَ مهمةِ جمع تاريخ عائلة تكّلا سيداروس إلى كامل صالح نخلة.

قبِلَ المؤرخ القبطي هذه المهمّة، وغادر إلى بهجورة، حيث قصرِ كامل بك الواقعِ في وسط القريَة، والملحق به كنيسةٌ صغيرةٌ خاصةٌ بالأسرة، لجمعِ وتدوين تاريخِ العائلة في كتاب.

واجهَ كامل صالح نخلة صعوباتٍ تُشبه الصعوباتِ التي واجهها بعدَه بنحو تسعة وثلاثين عامًا نعيم تكّلا، مؤلفُ رواية بقطر، الذي عثرَ على هذه المخطوطات في منزل العائلة، مثلما أشار فى مقدِّمة روايته!

لاقى كامل نخلة غموضًا في المخطوطات أو وثائقِ العائلةِ القديمة في لغة تدوينِها وتراكيبها اللغوية وأحداثِها، وتدخَّل كامل تكّلا وزوجته رحمة فلسطين، بالشرح والتفسيرات وإزاحةِ الغموض أمام المؤرِّخ؛ ليتمكنَ من التوثيق والتأريخ للعائلة، إلى أنْ نجحَ في إنجاز كتابٍ أقربَ إلى كتب السيرة الذاتية.

نوردُ فيما يلي ــ دون تدخلٍ منّا، أربع مراحلَ تاريخيةٍ حدّدها كامل صالح نخلة، بعد اطّلاعه على الوثائق القديمة، تُؤرخُ لأصول عائلة تكّلا سيداروس التي تؤدي إلى معلومات محققةٍ، مفادُها أنَّ منقريوس وزيرَ الأمير همّام بن يوسف، وشقيقَه أسطاسيوس، كانا ذراعَيْ همّام الإدارية والمالية في بناء دولته. منقريوس هو حفيد بقطر البلوطي أو الجيل الرابع من سلساله، وفى الوقت نفسه هو الجدُّ الأكبرُ أو مؤسس عائلة تكّلا سيداروس الشهيرة.

نشر صالح كامل نخلة ما توصَّل إليه في كتابٍ نادر((20))، محتواهُ بمثابة الوثائق في الوقت الحالي، عنوانه (تاريخ عائلة تكّلا سيداروسِ)؛ ذلك الكتابُ

النادر الذي صَدر عام 1946 ميلادية، ولم يتمْ تداولَه وظلّ من المقتنياتِ الشخصية لسلسال أو أحفاد العائلة وفروعها، التي شكَّلت نسبةً كبيرةً، من المكوِّن القبطي فى بهجورة ونجع حمادي، في القرنين التاسع عشر والعشرين، بفعل النسب والمصاهرات، وقد نجحنا فى الحصول على توثيق وتحقيق صالح نخلة.

-1 بقطر البلوطي

أسّسَ هذه العائلة الكريمة المرحوم بقطر البلوطي، كان من بلدةِ بلوط بالولاية المنفلوطية في عهد المماليك المصرية، في أيام حكم الدولة العثمانية، وذلك في أواخر الجيل السابع عشر الميلادي، وقد كان المعلّم بقطر البلوطي قبطيًا أرثوذكسيًا تعلَّم كأترابه في العصر الذي وجد فيه المكتب- الذي يعرف الآن بالمدرسة الأولية- على يد معلّمي هذا العصر، المعروفين باسم العُرفاء أو مؤدبي الأطفال.

حصُلَ بذلك على قسطٍ وافرٍ من اللُغتين العربية والقبطية، والحساب، والخط، وغيرها من العلوم الكنَسيَّة؛ كالمزامير، ومردات القدّاس، والتراتيل؛ لمّا اشتدَّ ساعدُه اندمج في سلك كُتّاب الدّولة، فنالَ حُظوةً كبيرةً عند الحكّام، والغزاة المعروفين بالمماليك، الذين كان في يدهم إدارة شؤون الدولة في ذلك الحين، وقد أقام المعلّم بقطر ردحًا من الزمن في القاهرة، وشيَّد منازلَ كثيرةً في حارة السقّايين؛ لإقامته وسكنى لأسرته، وقد اختار اللهُ المعلّم المذكورَ في وقتٍ لم يُهتدَ إلى تحقيقه، ويرجَّح أنَّه تُوفّيَ قبلَ منتصفِ الجيل الثامن عشر للميلاد.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

-2 المعلّم سليمان بقطر البلوطي

أنجب المعلّم بقطر ولدَه سليمان، وقد تلقى سليمان هذا - كأبيه- العربيَّةَ، والقبطيَّة والحساب، والخطَّ في المكتب، وتزوَّد منه بالعلوم الكنَسية؛ كالألحان، والتراتيل، والمزامير، إلى غير ذلك مما كان يقومُ بتعليمِه مؤدبو الأطفال والعُرفاء، في المكاتب المُلحقة بالكنائس في سائر البلدان. أقامَ سليمان مع والده في مصر المحروسة، ولمّا ترعرعَ، اندمج كوالده في سِلك الكتّاب، وحافظَ على حُسن الصّلة بينه وبين الحكّام والمماليك.

تزوج المعلّم سليمان، وأنجبَ من هذا الزواج ولده إبراهيم، وقد ظل قائمًا بالأعمال المالية، والكتابية، والإدارية، وغيرها مع حكام المدن والولايات، كباقي مشاهير كتّاب القبط، ولم يُعرف تاريخ وفاته بالتحقيق.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

-3 المعلّم إبراهيم بن سليمان بن بقطر البلوطي

وُلد المعلّم إبراهيم في منتصف الجيل الثامن عشر للميلاد، وقد تلقّى دروسَه في المكتب كالمرحومين والده وجَده، سكنَ مصر المحروسة مع والده، والتحقَ بخدمة السناجقة المماليك، وتزوَّج من أهل مصر، وولد بنتين دعاهما هيلانة ومليكة، وقد انتقلتْ زوجةُ هذا المعلّم من هذا العالم، فعاش مع كريمتيه إلى أن تزوَّجتا، وتزوجت إحداهُما بالمعلّم تادرس شيخ القطانة، وقت أنْ كان الأقطان على ذمَّة أربابها، وقد تُوفيت كريمتاه بمرض الطّاعون الذي حلَّ في مصر المحروسة سنة 1791 ميلادية، وانتشر في عصر إسماعيل بك الكبير، وقد أصيبَ به مدّة وجودِه في مصر، حيث كان مقيمًا فيها ومات.

أمّا باقي الأمراء المماليك خاصة الزعيمينِ مراد وإبراهيم بك، فقد نجَوْا من هذا المرض؛ لأنَّهم كانوا بالصعيد عند انتشاره بسببِ الحوادث السياسية، وكان كبيرُ كتّاب القبط في هذا الأوان المعلّم إبراهيم الجوهري ملتجئًا مع المماليك في الصعيد أيضا.

بعد وفاة قرينة المعلّم إبراهيم سليمان نزل من مصر، مع أحد السناجقة المماليك، ووصل إلى إسنا، ولمّا حلّ المعلّم إبراهيم في إسنا، تزوج هناك بفتاةٍ من عائلة تُلقَّب بالفريحية، تُدعى ديلاجي، وهي قريبة القمّص باخوم، خادمِ القدّيس أنبا متاؤس الفاخوري بناحية أصفون.

رُزق المعلّم إبراهيم من هذا الزواج وَلدين؛ أحدهما يدعى منقريوس، والثاني أسطاسيوس، وبنتًا تسمى سيِّدة، وقد اعتنى المعلّم إبراهيم بتربية ولدَيْه منقريوس وأسطاسيوس التربية الصّحيحة المعروفة في أيامهما، فتلقيا علومَهما في المكتب، حيث أتقَنا اللغة العربية، والقبطيَّة، وحفظ التراتيل، والألحان، والمزامير.

رحلَ المعلّم إبراهيم وباقي أفرادِ عائلتِه من إسنا، وسكنوا حارة السقّايين، حيث اشتروا فيها ثلاثةَ منازل، استعملوها سكنى لجميعِ أفراد العائلة، وقد التحقَ إبراهيم وولداه بمصلحة المساحة؛ أي فك الزمام، وعُهد إليه برئاستها، وظل وعائلته مقيمين بمصر إلى أن انتقل إلى جوار ربِّه في أواخر القرن الثامن عشر.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

-4 المعلّمان منقريوس وأسطاسيوس الكبير ولدا المعلّم إبراهيم سليمان

بعد أن انتقل المعلّم إلى رحمة مولاه، رجع ولداه منقريوس وأسطاسيوس الكبير إلى الصعيد، ولما وصلا إلى فرشوط رحب بقدومِهما شيخُ العرب همّام يوسف الكبير؛ لأنَّه كان يقيمُ في هذه المدينة، ثم بارحَ الأخوان فرشوط،

وقصدا ناحية بهجورة، حيث توطّنا فيها، وأراد شيخُ العرب علي يوسف عيسى قريبُ الشيخ همّام الكبير، الاستعانة بخبرة المعلّم منقريوس في إدارة أملاكِه وتدبيرِ شؤونه.

فلمّا رأى الشيخ همّام يوسف الكبير نجاح أملاكِ قريبه، بحسن إرشادات المعلّم منقريوس، الذي كان متفوّقًا في زمانه في إدارة الأعمال الماليّة والإداريّة، رجاهُ أنْ يساعدَه في تدبير أموره وأعماله بمدينة فرشوط، ونظرًا لرابطة الصداقة التي تجمع بينهما، أجاب المعلّم منقريوس طلبه ورتب له كل الأعمال.

أما المعلّمُ أسطاسيوس فالتزَم العمل في المساحة، أي في مصلحة فكِّ الزمام، ثم اتخذ الأخوان أسطاسيوس ومنقريوس بهجورة بصفةٍ نهائيّة وطنًا لهما وتزوَّجا فيها؛ فالمعلّم أسطاسيوس تزوج السيدة استينة بنت ميخائيل، من عائلة الدويكات، وأقام معها في منزل والدها، أما شقيقهُ المعلّم منقريوس فتزوج بإحدى قريباتِ القمُّص بكرج، تُدعى أوفيمية، من عائلة الملاحين، فأنجبت منه جرجس، ودميانة، وبربارة.

أما نسيبه القمص بكرج (بكرجون)، وزوجتُه بستة زوَّجا كريمتَهما لوزة بالشيخ القمّص غبريال وكيل شريعة بهجورة سابقًا، وأنجبَ منها الشيخَ القمص جرجس غبريال، الذي كان وكيل شريعة بهجورة بعد والده.

اشترى المعلّمُ منقريوس منزلًا في جهة بحري غربي البلد، بجوار التّرعة، ولا يُعرف مكانُه الآن على وجه التحقيق، بعد ذلك تُوفيت قرينة المعلّم منقريوس، فتزوج بعدها بشقيقة القمص إبراهيم، ولم يعشْ طويلًا بعد ذلك.

مما يجدُر ذكرُه بمناسبة اسم شيخ العرب همام يوسف أنَّ الحالةَ السياسيّة -خاصةً في الصعيد- كانت مرتبكةً بسبب الحروب، التي دارت في ذلك الحين بين الدّولة العثمانية والمماليك، وبينهما وبين الفرنسيين؛ فكانوا يستعينون بالعُربان في قضاء أمورِهم، ومحاربةِ أعدائِهم. ظهر بسببِ هذه الحركة في جهة فرشوط شيخُ العرب همام الكبير، وأصبحت له منزلةٌ محترمةٌ في الولايات القبلية، ثم انتقل إلى رحمة مولاه المعلّم منقريوس، فحزِن عليه شيخ العرب همام حزنًا شديدًا؛ لأنه كان ساعدَه الأكبر في تدبير شؤون البلادِ التي كان مسيطرًا عليها.

قام شيخ العرب بمشاركة المعلّم أسطاسيوس في مصابه، وسألَه عن أولادِ شقيقه، فعرف أنَّه ترك ولدًا يُدعى جرجس، فطلب رؤية ابن الفقيد فأحضرَه إليه، وكان صغيرَ السن وقاصرًا، فشجعه الشيخ همّام وقال له: (إن شاء الله تعالى تكون خير خلف لخير سلف).

بعد وفاةِ أخيه، تركَ المعلّم أسطاسيوس منزل أنسبائه، وأقام في منزل المرحومِ أخيه منقريوس المتوفى؛ ليتولى شؤون أولادِه عن قرب بعد وفاة والدهم. وقد رزق المعلّم أسطاسيوس من زواجه بخمسة ذكورٍ؛ وهم مينا، وإبراهيم، وفام، وعبد الملاك، ويوسف؛ وثلاث بناتٍ هن مصطفية، وزمردة، ومليكة، وبعد ذلك انتقل إلى رحمة الله، في زمن لا يعرف تاريخُ.

أمّا أولاده فمينا تزوّج بربارة ابنة عمه منقريوس، ولم ينجب؛ وإبراهيم كان متزوجًا من جهة الزرابي بناحية النخيلة، ولم ينجب؛ وزمردة ومليكة تزوجتا ولم تنجبا؛ أما فام فأنجب ولدًا اسمه استفانوس، وابنة اسمها رفقة؛ وعبد الملاك تزوّج وأنجب مقروفة، وأنجبت مقروفة صالحًا وذريتَه؛ ومصطفية تزوجتْ جرجس بن منقريوس.

أمّا يوسف بن أسطاسيوس الكبير فأنجبَ أسطاسيوس الصغير، وتزوَّج أسطاسيوس الصغير استفانة ابنة قزمان لطيف، وأنجب منها ولدين هما حنا، ومشرقي، وثلاث بناتٍ هن إسكندرية، ومعونة وليانة؛ تزوجت ليانة هذه بولس سيداروس ميخائيل؛ وتزوَّج حنا بن أسطاسيوس الصغير، ورُزق ولدين هما مرقص ومينا؛ أما مرقص فأنجبَ غطاسًا وإخوته؛ ومينا أنجب ناشدًا وإخوته؛ وتزوّج مشرقي وأنجب إبراهيم، وتوفيق، ويوسف.((21))

باتت الفرضيّةُ القائلةُ أنَّ جزءًا غيرَ معروفٍ حجمُه، من وثائق عائلة تكّلا سيداروس الغامضة، شمل عمليَّةَ النقلَ العضوي لأديبات العائلة، ونسبِها، ومؤسسي فروعِها، وترجماتهم وأعمالهم، وزيجاتهم، وغيرها، معلومات محققّة، تمَّتْ على مدارِ عقودٍ من الزَّمن على ما يبدو؛ من خلالِ آليَّة التدّوين بواسطةِ أرباب العائلات في دورهم.

هذا النقلُ للمعلومات والتوثيق لها، تم بأيدي قومٍ حصلوا على تعليمٍ بسيطٍ في كتاتيب تلقِّن المبادئَ الأولى في القراءة والحسَاب، إضافةً إلى جزءٍ خاصٍ بالتعاليم المسيحية؛ فقد كانت هذه المدارسُ تعيشُ على الإعانات أو العطايا، شأنها في ذلك شأنَ الأديرةِ، ويعيشُ المدرِّسون من الأتعابِ المتواضعة التي يُحصِّلونها من تلاميذهم، وما إنْ يبدأ الأطفالُ في معرفة القراءة، حتى توضع بين أيديهم مزامير داود.

لعلَّ الغموضَ الذي واجهه المؤرخ صالح كامل نخلة، ومن بعده نعيم تكّلا، وهما اللذان نعرفُهما ممن عاينوا واطّلعوا على هذه الوثائق، قد يكونُ تفسيرُه تباينَ ثقافات وتعليم المدّونين من هذه العائلة، عبر قرنينِ ونصفِ القرن من الزمان.

هناك إشاراتٌ إلى استخدام ثلاث لغاتٍ في كتابات هذه الوثائق، هي: القبطية، والعربية والفرنسية، وقد يرجع هذا إلى أنّ اللغةَ القبطيَّةَ استُخدِمت في حقبةٍ

أقدمَ في التدّوين، حيث كانتْ اللغةُ القبطيةُ مستخدمةً في قرى الصعيد، رغم إحلالِ اللغة العربية مكانها في الدواوين، والمعاملات الرسمية.

على أن المسلمين بعد الفتح العربي، ساعدوا الأقباطَ المصريين على إحياءِ اللُّغة القبطيّة، على حسابِ اللُّغة اليونانية، التي كانت اللغةَ الرسميّةَ منذ عهد البطالمة، كذلك الأمر في الصّلاة بالقبطية في الكنائس، وإعادة الأسماء القبطية القديمة للقرى.

لكنَّ ذلك لم يمنعِ استخدامَها بوصفها لغةً شعبيةً بين الأقباط بعضِهم البعض، وتتحدثُ مراجع عن قرى كاملةٍ تسكنُها أغلبيَّةٌ سكانيةٌ مسيحيةٌ كانت تتحدث القبطية، وينقل جاك تاجر عن المستشرق كاترمير أنَّ الأسرَ الرّاقيةَ كانت تمتازُ عن العامّة بمعرفتها باللغة القبطية، وأنَّ تاريخَ اندثارِ اللغة القبطية حُدِّد بالقرن الثاني عشر الميلادي، بعدَ سقوط الدّولة الفاطمية.

لعلَّ الجزءَ الخاصَ بالألحان القبطيّة كان كافيًا لإبقاءِ جزءٍ من اللُّغة القبطيّة بلهجاتِها الثلاث محفوظًا ومنطوقًا، لدى القساوسة والأراخنة حتى وقتنا هذا. بالنسبة للغتين العربية والفرنسية في كتابه وثائق عائلة تكّلا سيداروس، فالمرجَّح أنّهما تمثلانِ التّطور الثّقافيّ والتعليمي، الذي مرَّ به مدوِّنو هذه الوثائقِ، من خلال التحاقهم بتعليمٍ أعلى ممن تلقّاه منْ سبقَهم في التّدوين سواءً في البعثات للخارج، أو من خلال مدارسَ وكلياتِ الإرساليّات الأجنبيّة في مصر.

في بداية تأريخِه لعائلة تكّلا سيداروس، يُنهي المُؤرخُ صالح كامل جدَليةَ مسقطِ رأس المؤسِّس بقطر البلوطي، ويقرُّ إنّه ينتمي إلى الولاية المنفلوطية، بعد تحقيقِه في الوثائق القديمة، وهو يُضعف الرِّواياتِ الموازيةَ، عن الأصولِ الشّامية لتلك العائلة، وربما يؤيِّد ذلك أنَّ الشَّوامَ والأرمن تمركزوا في القاهرة والإسكندرية، وعملوا بالتّجارةِ، واستيراد وتصديرِ السِّلع والمنتجات، والمهن المتعلقة بالاقتصاد والمال بشكلٍ عام.

كما آلَ أمرُ الجمارك إلى مسيحيي سوريا، وقد نزحَ هؤلاء المسيحيون من دمشق إلى القاهرة منذ 50 سنة، وكانوا في بَدء أمرِهم عائلتين أو ثلاثًا، ولكنْ ما جنَوْه من الربحِ جذبَ إليهم أسرًا أخرى، يبلغُ عددُها اليوم خمسمائة، وقد أظهرَ هؤلاءُ القوم من القناعَة، وحبِّ الاقتصادِ ما جعلَهم يملكون زمامَ التّجارة فرعًا بعد الآخر، حتَّى تمكنوا من ضمان الجمارك.

حددَ نخلة تاريخ ميلاد بقطر البلوطي في منتصفِ القرن السابع عشر الميلادي، غير إنه ثمّة غموضٌ لم يوضحْه بشأن مسيرتِه الوظيفية، وأسبابِ نزوحه للقاهرة، واستقرارِه بحارة السقّايين ـ تتبع حي عابدين وسط القاهرة

حاليا، التي أصبحتْ مقرًا لولدِه سليمان وأحفاده أيضا، في مراحل زمنية لاحقة.

قد يُفسِّر هذا الغموضُ بسبب اقتضاب المعلومات عن هذا المؤسِّس في الوثائق، أو تعرُّضها لعواملِ الاتلاف الطّبيعي، كما أنّنا لا نغفلُ أيضًا أنَّ أولوياتِ الّتدوين العائلي، كانتْ تفرِضُ على كتّابها ذكرَ الحوادثِ الأساسية؛ كقيدِ المواليد، والوفيات، والزّواج، والمصاهرة، وغيرِها من الحوادِث المُهمّة؛ وهو ما نستنبطُه مما كتبَه صالح نخلة، قياسًا على نماذج أخرى لعائلاتٍ من ذاتِ القرية، تحوزُ على نماذجَ شبيهة، وإنْ كانتْ لا تعودُ زمنيًا إلى فترات قديمة، ونعرضُ لها نماذج في ملحق الصور.

من الواضح أيضا أنَّ بقطر البلوطي أوّلُ أفرادِ هذه العائلة، الذي التحقَ بالخدمة في دواوين البكوات المماليك؛ للعمل في الوظائف التي امتهنها وأجادَها المسيحيون الأقباط في تلك الفترة، غير أنّ المعلّم بقطر البلوطي هذا لم يحظَ بشهرةٍ واسعةٍ على ما يبدو، فلم ترِدْ أيّةُ إشاراتٍ عنه في المراجعِ المتّصلة بتاريخ تلكَ الفترة، ومن المرجَّح أنَّ دوائرَ طبقةِ التكنوقراط الأقباطَ بالعاصمة، كانت كبيرةً، وتضم أعدادًا وافرةً من المسيحيين في مختلف الوظائف.

ينقل القسُّ منسي يوحنا عن مؤرخٍ معاصرٍ لهذه الفترة ــ منتصف القرن الـ 17، يدعى أبا دقن، أنَّ الأقباطَ اكتسبوا في ذلك الزمان، بحُسن خِدْماتهم وصداقتِهم، ثقةَ المسلمين بهم، فعزّزوهم وساووهم بالروم والإفرنج؛ وأنَّ معظمَ الصنائعِ كانتْ في أيديهم، كما درسوا في مدارسِهم اللغاتِ العربية، والقبطيّة، والحساب، والجغرافيا، والدّين؛ وقال : مع أنَّ شُبان الإفرنجِ أكثرُ علمًا من شُبان الأقباط، إلا أنَّ هؤلاء أكثر زهدًا في المأكل والمشرب من أولئك.

نرى توارثَ الابن لمهنة والده، وهو ما كان شائعًا في تلك الفترة بين الأقباط؛ فقد ورث المعلّم سليمان بن بقطر البلوطي مهنة والده، والتحقَ بالعملِ لدى الحكام المماليك، دونَ أنْ يَذكر لنا صالح نخلة اسمَ هؤلاء الحكام، وأيَّ فرقةٍ من المماليك هم؟! ربَّما أُسقطتْ هذه المعلومات عمدًا من مدوني هذه الوثائق في زمنِهم؛ لعدَّة افتراضات، منها هامشية السنجق أو حاكم الإقليم؛ وهو من المماليك بالضرورة، وعدمِ حسن العلاقة بين الطرفين، أو أنَّ تدوينَ هذه المرحلة من تاريخ العائلةِ تم من خلال أجيالٍ لاحقةٍ، تعذَّر عليها معرفةُ معلوماتٍ دقيقة، تخصُّ المسيرة المهنية للمعلّم سليمان البلوطي.

يؤرِّخ صالح نخلة لترجمةِ إبراهيم بن سليمان بن بقطر البلوطي، بكثيرٍ من التشابكات التي تحْتاج إلى تَفكيك، فيذكرُ إنَّه وُلد في منتصف القرن الثامن

عشر / 1750 ميلادية، والتحق بخدمة السّناجقة المماليك، حتّى هذه النقطة فإنَّ التتابعَ التاريخيَّ للأحداث يبدو منطقيًا، إلى أنْ يذكرُ إنه قدْ فقدَ أسرتَه بالتتابع؛ كريمته مليكة هيلانة في طاعون سنة 1791 ثم زوجته، ثمَّ نزح إلى إسنا مع أحد السناجقة المماليك، وتزوَّج هناك وأنجب منقريوس وأسطاسيوس، اللذان سيذكر لاحقًا في تأريخه أنَّهما عملا في خدمة الأمير همّام بن يوسف مؤسِّسِ جمهورية الصّعيد الذي توفي 1769 بعد تجريده من أملاكه.

ثم يذكر واقعةَ لجوءِ إبراهيم بك ومراد بك، إلى بلاد الصعيد، وهما الشريكان في حكم المشيخة، ومعهما المعلّمُ إبراهيم الجوهري تلميذُ المعلّم رزق أغا، وزير علي بك الكبير، ومدير الضربخانة قبل الوزارة((22))؛ إثرَ اضطراباتٍ سياسيَّةٍ، ونجاتهما من الطاعون الذي فتَك بسكّان القاهرة بأعدادٍ كبيرة، ويذكر أيضًا أنَّ المعلّمَ إبراهيم البلوطي عاد إلى القاهرة، ومعه والدُه وترأس مصلحةَ المساحة (فك الزمام)، حتى تُوفي في نهاية القرن الثامن عشر.

تبقى ترجمة إبراهيم البلوطي والد المعلّم منقريوس والمعلّم أسطاسيوس، ذراعي همّام في الإدارة، ووزيريه بالتّتابع ربَّما، هذا لغزٌ يتعذر حلُّه!

هل أحدث صالح نخلة خطأً أثناءَ تفكيكِه لوثائق عائلة تكّلا سيداروس، أسفرَ عن تداخلٍ زمنيٍّ بين جيلين في هذه العائلة، من المباشرين والأراخِنة المنزوينَ عن مراجعِ ومصادر تلك الفترة؟! أم نضعُ فرضيَّةَ عشوائيةِ التّدوين في هذه الوثائق، بغير تتابعٍ وتسلسلٍ زمنيٍّ، وتدقيقٍ في التقويم الميلادي، وخلطٍ لحوادثِ القرن الثّامن عشر أمامنا أيضا؟!

بالتوازي فإنَّه من المفيدِ أنْ نذكر أنَّ جومار ذكر أنَّه من النّادر ألا يجتاحَ الطاعونُ القاهرةَ مرةً كل أربعٍ أو خمسِ سنواتٍ بقسوةٍ تتفاوت حدَّتها، ويفلتُ الإفرنجُ وحدَهم من هذا الوباء الرّهيب عن طريق الانعزال التّام، ومنْ أشدِّ نوبات الطّاعون فتكًا التي حدثت أيامَ علي بك وإسماعيل بك. كان الطاعون زائرًا مخيفًا لمصر، ويَحضُر كثيرًا؛ بالتالي فإنَّ احتمالاتِ وفاة كريمتي المعلّم إبراهيم البلوطي بهذا المرض، في وقتٍ سابقٍ عن الذي ذكرَه صالح نخلة واردة.

في سياق ترجمة المعلّم إبراهيم البلوطي، التي نقلَها أو وثّقها صالح نخلة، ثمّة إشكاليةٌ أخرى تظهر في السّياق؛ فقد ورد ذكر إسماعيل بك الكبير في التّرجمة أنّ الطّاعون انتشر في عصرهِ وأودى بحياته، كان زعيمًا لفرقة القاسمية، أحدِ أكبر فرق المماليك، وتولّى المشيخةَ خلفًا لأبيه قاسم بك إيواظ، وتدخَّل الوالي العثمانيّ في الإيقاع بين القاسمية والفقارية، إثر نجاح إسماعيل بك الكبير في توحيدِ كلمة المماليك، وتهميش نفوذ الوالي العثمانيّ،

وانتهتْ تلك المكائدُ بقتل إسماعيل بك الكبير، زعيمِ فرقة القاسميّة، وتعيين جركس بك الفقاري بدلًا منه في منصب المشيخة.

هذه الحوادثُ الخاصَّة بإسماعيل بك الكبير، وقعتْ في بدايات القرن الثامن عشر الميلادي، وقبل تولي علي بك الكبير مشيخة البلد سنة 1760 ميلادية.

لم يكن مراد بك وإبراهيم بك اللذان وردا في ترجمة إبراهيم البلوطي أيضا، سوى تلاميذ مخلصين لعلي بك الكبير؛ فقد كانا من البكوات الذين تعهدَهم منذُ أنْ كانوا صغارًا، وأرضعَهم لبانَ الإخلاص له، والتفاني في خدمته.

على الأرجح أنَّ مدوّني وثائق عائلة تكّلا سيداروس في زمنهم، اعتنَوا بتسلسل أجيالِ العائلة، أكثرَ من التدقيق في زَخم حوادثِ هذه الفترةِ، المليئة بالاضطرابات والانقلابات والاغتيالات في القاهرة البعيدة عنهم بحكم الجغرافيا.

عُيِّنَ إبراهيم البلوطي مديرًا لمصلحة فك الزمام/ المساحة في القاهرة، وكان أولَ أفراد هذه العائلة الذين يتولَّوْنَ وظيفةً في دواوين الحكومة؛ وهي الوظيفة التي بقيت تتوارثها أجيالُ هذه العائلةِ، حتى عصر الخديوي إسماعيل.

كان كثيرٌ من القبط يُتقنون فنَّ حساب المساحة الزراعية، ويعيَّنون في وظائف الكتّاب والمحاسبين، وكانتْ مقدرتُهم في الحِسبة على درجةٍ عاليةٍ من الكفاءة، لما كانوا يتمتّعون به من قوة الذاكرة. كان الأطفالُ يتسلَّمون طُرقَ الحِسبة من والديهم، وكذلك من دراستِهم بالكتاتيب أو من تدريبِهم ببعضِ المحلّات التجارية، أو مع قباني القرية.

أبهرتْ طريقةُ الأقباط السريَّة في المحاسبة أحدَ نبلاء فرنسا دوّق داركور... براعتُهم الحسابية فريدةٌ من نوعها، وهمْ دونَ أن يستعينوا بكتابة الأرقام، وبطرقٍ اعتادوها منذ نعومة أظفارهم؛ يعلَمون حساباتٍ غايةً في التعقيد، ويصعبُ علينا أنْ نتابعَ عملُهم الحسابي؛ لأنّهم يقومون به بسرعةٍ فائقةٍ، مستعينين ببعضِ اختصاراتٍ غير مفهومةٍ، يدوّنونها على الورق.

اعتقد مسؤولٌ إنجليزيٌّ هو دور بك مفتِّش التعليم بمصر، وجودَ منهجٍ خاصٍ لدراسة الرياضيات، وتوصَّل أنَّ أبناءَ الأقباط يَصِلون إلى هذه المهارة في الحسابات، بعد تدريباتٍ عمليةٍ خلال مرافقتهم لآبائهم بدواوينِ الحكومة، وعمدتْ سلطاتُ الاحتلال البريطانيّ 1882، 1936، إلى منع الموظَّفين الأقباط من اصطحاب أبنائهم إلى مقارِّ عملهم؛ لإيقاف توريث هذه الوظائف.

منقريوس وأسطاسيوس وزيرا الأمير همّام بن يوسف

بعد وفاة المعلّم إبراهيم البلوطي في القاهرة، عاد ولداه منقريوس وأسطاسيوس إلى الصعيد، ولم يشدّا الرحال إلى إسنا موطن أمهما، اختارا

بهجورة لتكونَ سكنًا لهما!

كان الأخوان البلوطي محمَّلينِ بخبراتٍ مهنيةٍ كبيرةٍ، في إدارةِ قطاعِ الزراعة اكتسباها من عملهما مع والدهما المعلّم إبراهيم البلوطي، الذي ترأَّسَ وأدارَ مصلحةَ المساحة، أو فك الزمام حسب توثيق صالح نخلة.

في الترجمة للأخوين البلوطي، نحنُ أمام معلوماتٍ جديدةٍ عن وجود شقيقٍ آخر للمعلّم منقريوس، هو أسطاسيوس، كانت لديه خبراتُ شقيقه نفسها، وحلَّ محلَّه بعد وفاته، في خدمة الأمير همّام بن يوسف، غير أنَّ أسطاسيوس هذا لم يكن له من الصلاحياتِ الواسعة، كحقِّ الوكالة عن الأمير همّام بن يوسف في البيع والشراء، وسداد الخراجِ للوالي العثمانيّ، مقارنةً بأخيه منقريوس.

يقولُ صالح نخلة إنَّ (همام ومنقريوس) ربطتهما صداقةٌ، قبل أنْ تجمعَهما علاقةُ الرئيس بالمرؤوس، وهذا تفسيرٌ منطقيٌّ للثِّقة الكبيرة والصّلاحيات الواسعة، التي منحها همّام لوزيره. على ما يبدو أنّ هذه الصداقة عزَّزت من الروابط بين الطرفين، حيث يشيرُ صالح نخلة إلى أنَّ همّامًا حزِن حزنًا كبيرًا، على وفاة صديقه ووزيره منقريوس، الذي يشير أيضًا أنَّه كان ساعِدَه في تدبير شؤون دولته في الصعيد.

يطرح نخلة مثالًا آخر للمروءة والنُّبل المعروفَينِ عن همّام شيخ العرب في طلبه لقاء جرجس نجل منقريوس بعد وفاة أبيه، وعنايتِه به بوصفه نجلَ صديقه، ووزيرِه، وكاتمِ سره، وربمّا حظي جرجس بن منقريوس بمعيَّة همّام الشخصية وعنايته؛ لأنه كان في عُمْر أحد أولاده الذكور، ومن الواردِ قياسًا على متانة العلاقات بين همّام وهذه العائلة، أنْ يكون خلفاءُ همّام بعد وفاته قد استعانوا بخبرات جرجس بن منقريوس، وألحقوه بالعمل لدَيهم لفترةٍ قصيرة؛ ليديرَ ما تبقى لهم من أملاكٍ بعد زوال مُلك أبيهم!

لم يكن نُبل همّام مع نجل منقريوس فريدًا، إذ كان البكوات المماليك يستغلّون ذلك النبل العربي في همّام إلى أقصى حدود الاستغلال؛ يستجيرون حماةً إذا نُفوا إلى الصعيد، ويستعينون بماله ورجاله إذا عَزموا على العودة إلى القاهرة.

كان همّام أيضًا يمقت الخيانة بلا أي مواءمات، فقد بدأ عداءَه مع علي بك الكبير، إثر قيام الأخير بالتخلص من حليفه صالح بك القاسمي صديق همّام.

ظهرت استثنائيةُ همّام، وزعامتُه، وخِصالُه الشخصيّة، ونبلُ أخلاقه جليًا أمام الرحَّالة الأجانب، الذين زاروه في فرشوط: منهم الرحَّالة جيمس بروس،

الذي مرَّ على مدينة فرشوط في ستينيات القرن الثامن عشر، والتقى الأمير همَّام.

انبهر الرجلُ الاسكتلنديُّ الأصلِ بخصال هذا الحاكم، وروى في مدونة رحلتِه: «انتظرنا الشيخ همَّام؛ كان رجلًا ضخمًا، طويلًا ووسيمًا. خمَّنتُ أنّه قد شارف على الستين .كان يرتدي معطفًا من فراء الثعالب فوق بقيّة ملابسه، فيما لف شالًا هنديًّا أصفرَ حول رأسه فيما يشبه العمامة. استقبلني بتواضعٍ وأدبٍ جم، ثم أجلسني بالقرب منه. سألني عن القاهرة أكثر مما سأل عن أوروبا.

بالمثل أعجب الرحّالة البريطاني ريتشارد بوكوك (Richard Pococke) بخُلُق همَّام عندما قابلَه في مجلسه. رافق بوكوك في زيارته لشيخ العرب مترجمٌ أرمينيٌّ، وتاجرٌ حلبيٌّ له أعمال في الصعيد؛ عند نزولهم فرشوط، بعث لهما الأمير همَّام أحد رجاله، كي يستقبلَهما ويصطحبَهما إلى ديوانه. «جلس الشّيخ في أحد أركانِ الحجرة، بالقُرب من مجمرة فحم، وعندما دخلتُ اعتدل واقفًا، ووقفَ مرةً أخرى عندما غادرت. كان يرتدي ملابسَ على الطريقة العربية». طرح همَّام بعض الأسئلة على الرحّالة البريطانيِّ، و»على وجهه ابتسامة عذبة»، على حد تعبير الرحالة.

تسببت وفاةُ منقريوس بن إبراهيم في فراغٍ إداريٍّ في فيدرالية همّام، سارعَ بتعويضه بإسناد مهامّه إلى شقيقه، وتُضمِّن د. ليلى عبد اللطيف إشاراتٍ سريعةً لكنَّها مهمة، عن منقريوس وسبقته باسم بولس؛ ليكونَ بولس منقريوس، في كتابها (الصعيد في عهد شيخ العرب همام): «وكان أشهرُ هؤلاء المعلّمين في عهد همّام المعلّم بولص بن منقريوس الذي كان يقوم بتسديد الأموال والغلال من الشيخ همّام لحكومة القاهرة، وقد أوردتْ دفاترُ الالتزام بالقلعة أمثلةً كثيرةً لهذا، منها ما كان يقوم به المعلّم بولص نيابةً عن الشيخ همّام، بتسديد العوائد الخاصة ببعض القري التي يحوزها همّام».

كما يعرض المرجع السّالف نموذجًا واحدًا لوكالة منقريوس عن همّام في شراء أرض: حضر بولص منقريوس عملية تنازل الأمير محمد جاويش مستحفظان القازوغلي في يوليو1758، عن حصته بناحية طهطا بولاية جرجا، لصالح الشيخ همّام، وقام المعلّم المذكور(منقريوس) بتقديم الثمن الذي دفعه همّام مقابلَ حصوله على هذه الأرض.

كما تُضمِّن د. زينب أبوالمجد إشاراتٍ مماثلةً عن عملِ الأخوين منقريوس وأسطاسيوس بخدمة همّام، وإن كان ما أوردتُه نقلًا عن حُجَّةٍ شرعيةٍ بمحكمة إسنا، يتضمن خلطًا بين نجل منقريوس وشقيقه ـ كما سنرى، فحسب وثائق آل تكّلا المحقّقة من صالح نخلة فإنَّ جرجس هو نجل منقريوس، وأسطاسيوس هو شقيقه!

تُظهر إحدى وثائقِ المحكمة الشّرعية في إسنا، أنَّ همَّامًا أسند للمعلّم بولس ابن منقريوس، وأخيه جرجس، مهمّةَ جمعِ ضرائب الحبوب، وإرسالِها إلى الشمال، تولّى الأخوَان أنفسَهما مسؤوليَّةَ إدارةِ معاملاتِه الماليّةِ، بصفتهما وكيلين شرعيين عنهُ يمثّلانه في المحكمة الشرعيَّة؛ فقد شكّلت النُّخبة القبطيَّة طرفًا أساسيًّا في العقد الاجتماعي لهمَّام، خاصةً المتعلمين منهم الذين عملوا محاسبين لديه.

ضمَّت حكومةُ شيخُ العربِ عددًا من الأقسام، على رأس كلٍّ منها محاسبٌ أو (مباشرٌ) قبطيٌ يعملُ ليلًا ونهارًا. وبعد قضاء النّهار وثلثي الليل، في مقابلة المتردِّدين على المجلس العام، كان همَّام يقضي الثّلث الأخير من اللّيل، مع الموظفين الأقباط؛ للنظر في الشؤون المالية والإدارية للدولة.

نستنتج من ظهورِ اسمينِ من عائلة بقطر البلوطي في وثائقَ شرعية، متصلةٍ بالأمير همّام بن يوسف، بالإضافة إلى اسمٍ ثالث في وثائق آل تكّلا، وهو أسطاسيوس مديرُ مصلحة المساحة، الملتَحقُ بعد وفاة أخيه منقريوس بخدْمة همّام، مدى ثِقَل هذه العائلة، وثقة همّام بأفرادها، للدرجة أنّه أوكل لاثنين منهما إدارَة أعمالٍ متَّصلةٍ بأملاكِه، وتسديدِ ضرائبِ التزاماته للقاهرة، حسب وثيقةِ محكمة إسنا؛ إضافةً إلى فردٍ ثالثٍ من العائلة نفسها، ورد بمخطوطات آل تكّلا.

هذا فضلًا عن عمل هؤلاء المباشرين لدى آخرين من زعماء هوّارة، منهم الشيخ علي يوسف عيسى الوارد ذكرُه بوثائق تلك العائلة، وهو من أبناء عمومة الأمير همّام، غير أنَّ الصلاحياتِ والمناصبِ التي حازوها مع همّام، كانت غيرَ مسبوقةٍ مع كبار الموظفين الأقباط في الصعيد بالتحديد.

حتى ظهورِ وثائقَ أو إفاداتٍ جديدةٍ بشأن حقبة همّام، فإنّنا أمام معلوماتٍ مؤكدةٍ بشأن عمل ثلاثةٍ من أفراد أسرة بقطر البلوطي بخدمة هوّارة؛ بينهم همّام، وأبناء عمومته، وخلفائه في القرن الثامن عشر، وحتى دخول الحملة الفرنسية، تشرذم هوّارة بعد انهيار همّام، ورحل جزءٌ منهم إلى درنَة في ليبيا وإلى بلاد الشام والروم، لكنْ بقي بعضُهم في الصعيد.

داهمَ محمدُ أبو الذهب، ومعه قوةٌ عسكريةٌ متعددةُ الجنسيّات من المماليك وفِرقِهم، فرشوط((23)) عاصمةُ ومقر إقامة الأمير همّام بن يوسف، فاضطر شيخُ العربِ همّام إلى الفرارِ جنوبًا إلى إسنا، وتركِ عاصمتِه عامرةً بثرواتها، فلم يحتملْ الرجلُ تخليَ أقربِ النّاس إليه وخيانتَهم له.

وصل محمد بيك ومن معه إلى فرشوط، فلم يجدوا مانعًا فملكوها ونهبوها، وأخذوا جميع ما كان بدوائر همّام، وأقاربه، وأتباعه، من ذخائرَ وأموالٍ وغلال. زالت دولة شيخ العرب همّام من بلاد الصعيد، منذ ذ لك التاريخ كأنها لم تكن.

بالتزامنِ تتناقلُ الشّريحة العمريّة الكبيرةِ في بهجورة، رواياتٍ متواترةً عن عملياتِ سلبٍ ونهبٍ جرَت فى بهجورة، وأضْرمتْ فيها النيران، في عصرٍ غيرِ محدد، فأتتْ على الأخضر واليابس؛ بما فيها دورُ العبادةِ المسيحية؛ هذه الرواياتِ يمكنُ ربطُها بمداهمة محمد بك أبي الذهب لفرشوط عاصمة همّام؛ لقربِ الموقِعَينِ من بعضهما البعض، وثراءِ البلدة وسكانها، وكونها مقرَّ إقامة وزراء همّام من آل بقطر البلوطي.

هذه الرواياتُ المنقولةُ عضويًا من جيلٍ إلى جيلٍ أيضا، تذهبُ إلى وجودِ دار حُكم، أو دارِ ولايةٍ في بهجورة قديمًا، قدْ تكونُ مقرًا إضافيًا لهّمام أو نائبه. وقد يذكّي هذه الروايةَ الأخيرةَ اللوحةُ الرخاميّةُ المثبَّتة أعلى الباب الشرقي للمسجد العمري، أو مسجد السبيل؛ وهي التسميةُ الشعبية له في قرية بهجورة، التي تنصُّ "جدّدَ هذا المسجدَ المبارك شيخُ العربِ الفقيرُ عيسى أحمد همّام سنة 1133هجرية 1720 ميلادية"؛ وهو أحدُ أبناء عمومة الأمير همّام بن يوسف.

كما يدعِّم ذلك أيضًا ما ورد بترجمة الشيخ عبد الكريم المسيري وكاتبها الجبرتي.

سقطتْ فرشوط في يد أبي الذهب فتعامل معها غنيمةَ حرب، لكنَّ درايةَ هوّارة ببلادهم، وجغرافيتها، ودروبها، أنجتهم من مقصلة أبي الذهب وبطشه. أثّرتْ وفاةُ الأمير همّام بن يوسف سنة 1769 ميلادية، على معنوياتِ هوّارة رغم كونِه دونَ سلطةٍ حقيقيةٍ، ويعيشُ في منفاه في إسنا إلا أنَّ وفاتَه كانتْ نوعًا من الفقد لزعيمٍ استثنائيٍّ وروحيٍّ لهوّارة؛ فمن الوارد أنَّ هوّارة كانوا يتلقوْن تعليماتٍ من همّام في منفاه السري إلى أن تُوفي.

اجتمع عواقلُ القبيلةِ، وأبناء همّام، لتقرير مصيرِهم، وكان هناك قراران؛ أولهما عقدُ صلحٍ بين درويش نجل همّام الأكبر، وعلي بك الكبير، بوساطةٍ من محمد أبي الذهب، والقرار الثاني هو التغريبة لهوّارة، بالمغادرة من الصعيد في جماعاتٍ متفرقةٍ إلى ليبيا، وبلاد الشام، وبلاد الروم. قابل درويش بن همّام، محمد بيك، وحضر صحبته إلى مصر، وأسكنهُ في مكان بالرحبَة المقابلة لبيته؛ ثم إنَّ عليًا بيك أعطاه بلاد فرشوط، والوقف.

هذا الصلح بين خليفة همّام وعلي بك الكبير، منح درويش بن همّام إقطاعيةً صغيرةً متمثلةً في فرشوط وبلاد الوقف. غير أنَّ إدارةَ درويش لهذه الإقطاعيّة لم تكن بمستوى إدارة والده همّام بن يوسف نفسه.

رجع مكرَّمًا إلى بلادِه، فلم يحسنِ السّيرَ والتدبير ولم يُفلح، وأولُ ما بدأ في أحكامه أنّه صارَ يقبض على خدم أبيه، ويعاقبُهم، ويسلبُهم أموالَهم، وقبض على رجل يسمى (زعتير) وكيل البصل المرتّب لمطابخ أبيه، فأخذَ منه أموالًا

عظيمةً في عدّة أيامٍ على مرار، ثم أخذ منه في دفعةٍ من الدّفعات من جنس الذّهب البندقيِّ أربعين ألفا، وكذلك من يصنع البرد((24)) للجواري السود والعبيد.

ذلك خلافُ وكلاءِ الغلال، والأقصابِ، والسّكر، والسّمْن، والعسل، والتمر، والشمع، والزيت، والبُن، والشركاء في المزارع. ووصلت أخبارٌ بذلك إلى علي بيك، فعيَّنَ عليه أحمد كتخذا، وسافر إليهِ بعُدَّةٍ من الأجناد والمماليك، وطالبَه بالأموال حتّى قبضَ منه مقادير عظيمة، ورجع بها إلى مخدومه.

ليست هناك ثمّةَ معلومات مؤكَّدة عن استئناف أسطاسيوس بن إبراهيم، ونجل شقيقه جرجس بن منقريوس وزير همّام، لعملهما مع درويش بن همّام، بعد منحِه إقطاعيةَ فرشوط والوقف.

غير أنَّ كلَّ الإفادات التي ساقَها الجبرتي، تشير أنَّ درويشًا ابتز رجالَ أبيه، وخدَمهم، وقبضَ على ثرواتِهم التي حازوها منذُ عهد أبيه؛ فقد طال ابتزازُه كلَّ دوائرِ الموظفين وحتى الشركاء، وقد يكون أسطاسيوس وجرجس بن منقريوس من بين هؤلاء، ما لم يكونوا قدْ فرّوا إلى حارة السّقّايين في القاهرة ـ مقرِّهم البديل، قبل تلك الأحداث، ولا يُعرف سببُ سلوك درويش المناقضِ تمامًا لسياسةِ أبيه، وإن كان أقربُ التفسيراتِ تعرضَه هو الآخرُ للابتزاز من البكواتِ المماليك في القاهرة.

حازت دوائرُ الموظفين في عهد همّام على ثرواتٍ طائلة، فمسؤولُ التّوريدات لمطابخ همّام ـ حسب الجبرتي، استغرق درويش عدَّة أيامٍ في الاستيلاء على ثروته، ومصادرتِها لصالِحه، ثم أخذ منه كمياتٍ من الذّهب على دفعات!

كانتْ هذه المطابخُ وحداتِ إنتاجٍ تعملُ بانتظامٍ لتلبيَة كرم شيخ العرب، وكان الفرّاشون والخَدم يهيِّئون أمرَ الفَطور من طُلوع الفجر، فلا يفرُغون من ذلك إلا ضحوةَ النهار؛ ثم يشْرعون في أمر الغذاء من الضحوة الكبرى إلى قريب العصر؛ ثم يبتدئون في أمر العَشاء، فلا يفرغون من ذلك إلا بعد العشاء.

ولو نزل بساحتِه الوفودُ والضيفان، تلقّاهم الخدم، وأنزلوهم في أماكنَ معدّةٍ لأمثالهم، وأحضروا لهم الاحتياجاتِ واللوازم من: السّكر، وشمعِ العسل، والأواني، وغيرِ ذلك؛ ثمَّ مرتب الأطعمة في الغذاء، والعشاء، والفطور، في الصباح، والمُربَّيات والحلوى مدةَ إقامتِهم، لمن يعرف ولمن لا يعرف، فإنْ أقاموا على ذلك شهورًا لا يختل نظامُهم، ولا ينقصُ راتبُهم.

فإذا كان مسؤولُ توريداتِ المطابخِ في مقرٍّ عاصمة همّام، امتلك هذه الثروةَ الكبيرة من عمله، فما الحالُ بالنِّسبة لثروةِ أصفيائه، ووزرائه، ومديري أملاكِه

الواسعة... ما حجمُ الثّروة التي حازها منقريوس بن إبراهيم، وخلفائه أسطاسيوس، وجرجس بن منقريوس؟!.

نُهبتْ أملاكُ همّام في حياته وبعد وفاته ثلاث مراتٍ، في سنواتٍ قليلة ولم تنضب؛ مرتين في عهد علي بك الكبير بواسطة محمد بك أبي الذهب، وأحمد كتخذا، والثالثة بعد وصول محمد أبي الذهب للمشيخة، في هذه المرة جرَت علمياتُ تنقيبٍ أسفلَ البيوت، بعد هدمِها لاستخراجِ الكنوز المخبّأة.

تتبعوا الحفرَ لأجلِ استخراج الخبايا، حتى هَدموا الدُّور والمجالس، ونبشوها وأخربوها، وحضرَ درويش المذكور باخرةً إلى مصر جاليًا عن وطنه، ولم يزلْ بها حتّى مات كآحاد الناس.

يشيرُ هذا النّهب المتوالي إلى مدى ثراء إقليم الصعيد، الذي كان يحكمُه همّام، وبالطبعِ عاصمتِه فرشوط وتخومِها، كانا لهما النصيبُ الوافرُ بحُكم المركزيّة، ووجودِ إدارة الإقليم، وموظفيه في عاصمة همّام.

يشيرُ صالح نخلة في ترجمة المعلّم منقريوس وشقيقه المعلّم أسطاسيوس، الواردة بكتابه (تاريخ عائلة تكّلا سيداروس)، إلى اتساع ملكيَّة همّام، ويصنِّفها باقتضابٍ إلى نوعينِ من الملكية أو الحيازة: أراضٍ يحوزُها باعتباره ملتزمًا، وأخرى تحت يده.

بدأ الهوّارة هذه السيطرةَ بنظام الالتزام سنة 1729 ميلادية، واستمرتْ عملياتُ الاستحواذ حتى انتهت سنة 1767 ميلادية؛ بسيطرةِ همّام على معظم بلاد الصعيد، من المنيا إلى أسوان.

هذا ما يعني أنَّ إدارةَ هذه البلدان بطولِ الوادي، كانتْ تحتاجُ إلى حكومةٍ منظَّمة؛ وهو ما نجحَ فيه همّام وذراعاه في الإدارة منقريوس وأسطاسيوس. ظلَّ هذا الحكم الرّشيد والرخاء، في مخيِّلة سكانِ الوادي، لعقودٍ بعد وفاة شيخ العرب، ووثّقه علماءُ الحملة الفرنسية.

رغم هذه الإفاداتِ القليلةِ عن المعلّم منقريوس والمعلّم أسطاسيوس، التي وردت بوثائق أو مخطوطات عائلة تكّلا سيداروس، التي حقّقها المؤرخ صالح نخلة، إلا إنّها تعدُّ معلوماتٍ غايةَ الأهمية، فلم يردْ ذكرٌ لهذين الاسمين من المباشرين الأقباطـ في أيٍّ من المراجع القبطية ولا أية إشارات عن دورهما في إدارة همّام، سوى ما ذكرته د. ليلى عبد اللطيف في كتابها، نقلًا عن وثيقةٍ حصُلت عليها من أحفاد همّام، عند إعدادِها لكتابها السالف، حسبما ذكرت. وما أوردته أيضا د.زينب أبو المجد نقلًا عن وثيقةٍ شرعيةٍ بمحكمة إسنا.

يبقى أنْ نذكرَ إفادةً فرعيةً نقلها جاك تاجر عن المستشرق فانسليب عن قبطيٍّ يدعى المعلّم أنسطاس، كونه الرجلَ الوحيد في مصر العليا، الذي كان

يعرفُ لغةَ أمته؛ أي القبطية . يضيفُ إلى ذلك أنّه لا يستفاد من معلوماته كثيرًا؛ لأنه كان شيخًا أصمَّ يناهزُ الثمانين، مع ذلك فقد متّع نظرَه بمشاهدة الرجلِ الذي ستموتُ معه اللغة القبطية تمامًا!

هل أنسطاس هذا شقيق منقريوس؟!

على أيَّةِ حال، فإنَّ ندرةَ المعلوماتِ عن طبقةِ التكنوقراط الأقباط، خلال القرنِ الثامن عشر بالتحديد، معضلةٌ تواجِه كل الباحثين في هذه الحقبة، وتاريخِها وحوادِثها، كان المسيحيون الأقباط رقمًا كبيرًا في الدواوين الحكومية، ودوائرِ الملكيات الخاصة، والإقطاعياتِ أو الالتزامات، وتروسَ تسييرِ الدولة المصرية في ذلك الوقت، ورغمَ ذلك هناك شحٌ كبيرٌ في المعلومات عنهم بشكلٍ عام، فما يرِد من إفاداتٍ معظمها ينوّه في عجالةٍ عن كبارِ الموظفين من الأقباط، عملوا في خدمة رجال الدولة في العاصمة، ولا ذكرَ لهؤلاء الموظفين في الأقاليم، خاصةً في الصعيد.

يؤدي بنا تحقيقُ المؤرخ صالح نخلة في وثائق عائلة تكّلا سيداروس، إلى نتائج مهمةٍ؛ أولُها أننا أمام عائلةٍ من المباشرين الأقباط، توارثوا المهنةَ جيلًا بعد جيل، لقرنينِ من الزمان، وتمكّنوا من توظيفِ خبراتِهم المهنيّة، في خدمة الدّولة من جهة، ومصالحِهم من جهةٍ أخرى

لعلَّ منقريوس وشقيقَه خيرُ دليلٍ على ذلك، وكذلك اتّباع المواءمات السياسية، والابتعاد عن الصّراعات، وبفضل هذه الإستراتيجية التي اتبعتها الأسرة، ظلت موجودةً باعتبارها عائلةً لها من النفوذِ والأملاك الواسعة، حتى قيامِ ثورة 1952، وإخضاعِها لقرارات التأميم.

المبحث الثاني

ذرية منقريوس حتى القرن العشرين

سلْسالٌ عائليٌّ يواكبُ طبيعة كلِّ مرحلة

يفيدُنا تتبعُ أجيالِ عائلة بقطر البلوطي من بعدِ وفاة الجيل الاستثنائيِّ وسلساله، متمثلًا على وجه الخصوص في الأخوين منقريوس وأسطاسيوس، وزيري همّام بن يوسف بالنصف الثاني من القرن الثامن عشر، في إدراكِ تطوُّراتِ هذا النموذج النَّادر من عائلاتِ النُّخبة القبطيَّة في الصَّعيد، عبرَ قرنين من الزمان.

تكمنُ هذه الندّرة في هذا النموذج في وجود تدَفُّقٍ محقَّقٍ من خيوطِ المعلومات، عبر مخطوطات تكّلا سيداروس، مقارنةً بشحّ المعلومات عن كثيرٍ من عائلات النُّخبة القبطيَّة التي تبوأتْ مناصب مهمةً في القرنين السابع

والثامن عشر،التي لا نعرفُ مصيرَ أجيالِها بعد وفاة مؤسِّسيها أو كبار أراخنتها، الذين لمع نجمُهم في فتراتٍ سادَها الاضطراباتُ وزخمُ الحوادث التّاريخية.

يقدِّم هذا النَّموذج من التدوين العائليّ ـ رغم انغلاقِه على ذاته، واكتفائه بتقديم إفاداتٍ عن السِّير الذاتية لأقطاب العائلة بكل جيلٍ من أجيالها دون تشابكاتٍ مع حوادث كلِّ حقبة، فرصًا للاطِّلاع على حيواتِ أفرادِ هذه العائلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في كل جيلٍ وحقبتِه الزمنيّة، كذلك يمكنُ رصدُ الارتقاء الطَّبقيّ المتصاعد لهذه العائلة عبر تسعة أجيال، وصلاتِ المصاهرة بينها وبين باقي العائلات، التي كان من بينها صلةُ مصاهرةٍ بأسرةٍ تنتسب لسلسال المعلمَينِ جرجس وإبراهيم الجوهري؛ تمّت هذه المصاهرةُ في الجيل السابع من عائلة بقطر البلوطي.

يُبيِّن هذا النموذجُ تأثيرًا غير مباشرٍ لتغلغل المذاهبِ المسيحيّة الغربية، وظهور المذهب الكاثوليكيّ والبروتستانتيّ في الصعيد وتبعاته، إذ نستنبطُ شقاقًا وقع بين أراخنةِ هذه العائلة في الجيل الثّامن، منها ما كانَ بسبب اعتناقِ أحدهم المذهبَ البروتستانتيّ.

من الجدير استثمارُ هذه الإفادات الموجزة الواردة في هذه الوثائقِ، وتوسيعِها ومضاهاة تفاصيلها، بما تزامن مع كلِّ جيلٍ من أجيال هذه العائلة من حوادث وتغييراتٍ سياسيةٍ واقتصادية، لتحديدِ إطارٍ عامٍ أو سلوكٍ جمعيٍّ اتبعته النُّخبة القبطيَّة بالصَّعيد في توجُّهاتِها في التّعامل مع السُّلطة الحاكمة في البلاد، في كلِّ حقبةٍ بما يشملُ مواجهةَ الضّغوط واتّباع الموائمات والتوازنات،هذا بالإضافةِ إلى المواقفِ من تغيير الأنظمة السّياسيّة، وسبلِ الحفاظ على المكتسباتِ وتحقيق مكاسب جديدة، سواءً أكانتْ اقتصاديةً أو سياسية.

كما يمكن أيضًا إدراك العلاقاتِ الّتي ربطتْ أجيال العائلةِ بالمكونات الاجتماعية المختلفة، في محيطِ إقامتها الرئيس في قرية بهجورة.

كذلك تضعُ دراسةُ هذا النّموذج من التَّدوين العائلي واحدةً من أشهر عائلات النُّخبة القبطيّة، تحت بؤرة ضوءٍ ملائمةً لها، تتيح عنونةً موثَّقةً تستقرئ العديد من التفاصيل المهملة أو المغلوطة لآثارِها ومنشآتها الخيرية الباقية، في محيط إقامتِها بقرية بهجورة شمال محافظة قنا وخارجها؛ أيضًا الأدوارُ والإسهامات المختلفة لأفرادٍ من هذه العائلة مركزيًا بالعاصمة القاهرة، من خلال ترؤُّسِهم لمصلحةٍ أو ديوانِ فك الزمام ـ هيئة المساحة حاليًا؛ وعربيًا من خلال الإسهامات في صيانة أملاكِ الكنيسة القبطيّة في القدس المحتلة؛ وخارجيًا من خلال صلات العائلة بالدّول الأوروبية، وحقِّ الوكالة عنهم في الصعيد في القنصليات بأسوان والأقصر.

نجحتْ هذه العائلة في الإبقاء على كيانِها، منذُ تأسيسها على يد بقطر البلوطي بالنصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي حتى منتصف القرن العشرين؛ فمع قيام حركة ضباط الجيش ضد الملك فاروق ـ ثورة 1952، بدأ نجم هذه العائلة في الأفول، إذ تأثرتْ بالتغيُّرات العنيفة التي أحدَثها مجلسُ قيادة الثورة، والرئيسُ جمال عبد الناصر في البلاد اقتصاديًا وسياسيا، كغيرها من عائلاتِ الطّبقة الرأسمالية.

نستأنفُ في هذا الباب تتبعَ أجيال عائلة بقطر البلوطي بدءًا من جيل جرجس بن منقريوس، الذي توارثَ عن أبيهِ وعائلته وظيفةَ إدارة ديوان فكّ الزِّمام، فضلًا عن عمله مع محمد بك الألفي أحدِ رجال السُّلطة من المماليك، إلى ما يليه من أجيالٍ حتَّى منتصف القرن العشرين . قدَّمنا في الباب الأول من هذا الفصل شروحًا موجزةً لنشأة هذه العائلةِ ومؤسِّسها، وتعاقبِ أجيالها حتى جيل منقريوس وأسطاسيوس وزيرَي همام بن يوسف أمير الصعيد.

جرجس بن منقريوس ــ الجيل الرابع

بعد وفاة منقريوس وشقيقه أسطاسيوس من بعده - يبدو أن الأخير كان معمرًا عند وفاته -يظهرُ المعلّم جرجس بن منقريوس بن إبراهيم بن سليمان بن بقطر البلوطي مؤسسًا للجيل الرابع من عائلة المباشرين هذه، بل نرى صالح نخلة يؤرخ له باعتباره مؤسسًا لعائلة تكّلا سيداروس، رغم إنه حفيد بقطر البلوطي؛ بدأ هذا التغيير في لقب العائلة يأخذ شكلًا مدفوعًا بدايةً من الجيل الرابع من عائلة بقطر البلوطي في وثائق العائلة لأسباب غير واضحة.

يعد المعلّم جرجس منقريوس بن إبراهيم بن سليمان بن بقطر البلوطي، المؤسس للعائلة الشّهيرة الآن فى بهجورة باسم عائلة تكّلا التي ينحدرُ منها المرحومُ جرجس تكّلا وأنجالُه إبراهيم وكامل جرجس تكّلا ونسلُهم، وقدْ تقدَّم ذكرُ تاريخ حياته في صباهُ في سيرة المرحوم والدِه المعلّم منقريوس، ولمّا اشتدَّ ساعدُه تزوج من كريمة أسطاسيوس المدعُوَّة مصطفية، وأنجب منها أربعةَ أولاد، عاش منهم ميخائيل وطنوس وتُوفي يعقوب ومنقريوس؛ وبنتًا واحدة تُسمَّى سعد، وسيأتي تاريخُهم بعد.

أقام المعلّمُ جرجس بحارة السقايّين فى مصر المحروسة، حيث كان يسكن في منزل العائلة الكائنة من أيام جدِّهم الأكبر المعلم إبراهيم سليمان، وقدْ كانت هذه المنازلُ مركزًا لإقامةِ أفراد العائلة، عندما يتردّدون عليها من وقتٍ لآخر؛ بسبب الحالة السّياسية في البلاد في ذلك الحين.

اشتغل المعلّمُ جرجس كوالده في أعمال المساحة، فالتحق بديوان فك الزمام في مصر وتولّى رئاستَه، ولمّا ظهر الألفي بك الشهير باسم الألفي الكبير، اختار المعلّم جرجس ليكون كاتبًا له وسافر معه إلى الصعيد وكان ذلك

في 1218 هجرية، 1803 ميلادية، فاصطحبَ المعلّمُ جرجس ولدَه ميخائيل معه، وظلَّ المعلّمُ جرجس في خدمة البكوات المماليك، إلى أن اختاره الله وهو صغير السن((25)).

توارثَ جرجس منقريوس مهنةَ عائلته، وعمل بديوان المساحة وفكّ الزِّمام، ثم رُقيَّ رئيسًا له، والواضحُ أنَّ جرجس منقريوس عاش في عهد مراد بك وإبراهيم بك، الّذينِ تقاسما مشيخةَ البلد وإمارةَ الحج؛ كما عاصرَ أيضًا دخولَ وجلاء الحملة الفرنسيّة، استنادًا إلى تاريخ وفاتِه الذي ذُكر في الوثائق إنه في سنة 1803 ميلادية عن عمرٍ صغير.

تنقسمُ المسيرة المهنيَّة لجرجس منقريوس إلى مرحلتين: الأولى في ترؤسِه لمصلحة المساحة في القاهرة كما قدّمنا، وفي المرحلة الثّانية عمله مع الألفي بك، أحدِ زعماء المماليك في الصعيد.

استولى الألفي بك على حصةٍ كبيرةٍ من أملاك همّام بن يوسف، بعد هزيمته وتشتّت قبيلة هوّارة. بلغ ما حازه الألفي بك، وكبار المماليك في إسنا وجرجا وقنا 78% من جملة إيرادات الصعيد قاطبة.

صادر الفرنسيون هذه الملكيّات، ودخل محمد بك الألفي فى طغمة المماليك التي قادت المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي.((26))

عند خروجِ الحملة الفرنسيّة سنة 1801، بقي ثلاثُ قوى في مصر؛ العثمانيون ويمثّلهم يوسف باشا بالقاهرة، وحسين باشا القبطان في الإسكندرية؛ ثمَّ الجيشُ الإنجليزيّ برئاسة لورد كيث وأخيرًا المماليك. حاولَ العثمانيون القضاء على المماليك، في الفترة المضْطربة التي أعقبتْ خروجَ الفرنسيين، غير أنّهم أخفقوا في ذلك، وكلُّ ما تمكّنوا من إنجازِه إثارةُ الفُرقة بين المماليك، إذا أُعْطوا إمارةَ الصعيد وإقطاعيّةَ الوجه القبليّ لمحمد بك الألفي، بعد أن كانت منطقة نفوذٍ مشاعة بين مماليك كل من مراد بك والألفي بك؛ مما أدّى إلى زيادة التنافس بين المماليك المرادية والألفية((27)).

من المرجح أنَّ محمدًا بك الألفي الذي كان المعلّم غالي باسيليوس((28)) وكيلَه لفترةٍ من الوقت، الذي أصبحَ وزيرُ مالية محمد علي باشا الكبير ـ فيما بعد، اختار جرجس بن منقريوس من بين كثيرينَ من الموظّفين الأقباط اللّامعين في العاصمة خلال هذه الفترة، أمثال المعلّم ملطي وأنطون أبي طاقية؛ لإدارةِ بلاد الصعيد، بعد حيازته لها، لكونِ جرجس منقريوس من أبناء الصَّعيد في الأساس، ويعرفِ الخريطةَ الجيوسياسيّة للوادي، بحكم نشأته في جمهورية همّام، فضلًا عن خبراتِه المهنية في قطاع الزّراعة وفكِّ الزمام، وغيرها من أمور الإدارة.

كأنَّ التاريخ يعيدُ نفسَه مجدِّدًا بتولَي نجل منقريوس الكبير ــ وزير همّام، إدارة الصعيد، لكنَّ هذه المرَّة لصالح الألفي بك الكبير، غريم محمد علي باشا مؤسس الأسرة العَلَويّة في مصر.

كما كانت عائلة البلوطي بعيدةً تمامًا عن الحِراك العام والسياسيّ للأقباط، أثناءَ وجود الفرنسيين في مصر؛ كعضويةِ الدّيوان العام الذى أنشأه نابليون بونابرت، وضمِّ أربعةٍ من كبار الأراخنة والشيوخ الأقباط؛ هم المعلّمون: لطف الله المصري، وإبراهيم العايط، وإبراهيم مقار، والشيخ إبراهيم كاتب الصرة، وكذلك تولي المناصب القياديّة، فقد رشح المعلّم جرجس الجوهري كبير الأقباط ـ هذه الفترة، ستةً من التكنوقراط الأقباط لنابليون بونابرت ؛ لشغل وظيفة رؤساء للمالية في المديريات؛ هم المعلّمون: سدرة الشماع، بانوب الجيزاوي، جرجس صرابامون، ملطي صاروفيم، ويوحنا الصولي، وعيَّن المعلّم يعقوب حنا أو الجنرال يعقوب مديرًا عامًا للحملة الفرنسية في مصر.([29])

كذلك عيَّن نابليون بونابرت المعلّم فلتيوس حنا واليًا لإقليم الغربية، والمعلّم واصف المصري لإقليم المنوفية، والمعلّم أنطون أبو طاقية لإقليم الشرقية، وتولَّى المعلّم جرجس الجوهري وزارة الداخلية أو الإدارة المحلية، والمعلّم شكر الله جرجس وزارة الماليّة أو جباة الفردة والرُّسوم، المعلّم ملطي يوسف وزارة العدلية أو رئاسة محكمة القضايا، والمعلّم لطف الله المصري عضوًا بمجلس التجارة.([30])

لم يردْ من بين هذه الأسماءِ ذكرٌ لأحد من عائلة البلوطي، رغم ترؤّسهم لمصلحة فكِّ الزّمام أو المساحة؟

على أن الفرنسيِّين كانوا ينظرون للأقباط بوصفهم أقليةً مكروهةً من المسلمين؛ لأنهم يعملون على إثارة الحقدِ عليهم، لذلك كان رأيُّ أعضاء الدِّيوان العام من الأقباط والشّوام واليونانيين استشاريا فقط.([31])

قد يكون جرجس بن منقريوس اتخذ قرارًا بعدم التعاون مع الفرنسيين للحفاظ على مصالح عائلته . فرضِت الأوضاع غير المستقرّة وعدم استتباب الأمور، لفرق ثلاثة تتصارعُ على السُّلطة في البلاد؛ هم الفرنسيون، والمماليك، وحلفُ العثمانيّين والإنجليز، نفسها على طغمةٍ من المباشرين الأقباط خاصةً في الصعيد.

رغمَ الفرصِ التي كانت متاحةً أمامهم للترقّي . استعان الفرنسيون بالمعلِّمين الأقباط من المباشرين لتنظيم إدارة الجباية، وتحصيلها لصالحِ الإدارة الفرنسيّة، ولم يكن نجل منقريوس بينهم.

تولّى أمرَ الصعيد خمسةُ مباشرين: المعلّم إبراهيم الخلفاوي بولاية الفيوم، المعلّم برسوم بولاية البهنسا، والمعلّم يعقوب حنا بولاية الأشمونين، والمعلّم مينا بولاية طيبة، قنا، إسنا، جرجا، وأخيرًا المعلّم بقطر بولاية المنفلوطية. كتب نابليون بونابرت إلى المعلّم جرجس الجوهري كبيرِ المباشرين الأمينِ العام لإدارة الجباية: إنّني لأطالبُ الأقباطَ أن يُبدوا الحماسَ والثقة والإخلاص في خدمتهم للجمهورية، ولا أكتمُ عنكَ ما أشكوه من فتورِ الهمَّة الذي أصاب الكثيرين بينهم . امتنعَ المباشرون الأقباطُ عن الإدلاء بمعلوماتٍ للفرنسيين، عن أملاك المماليك التي كانوا يديرونها قبل مجيء الحملة الفرنسية.([32])

يسيرُ صالح نخلة في تحقيق عائلة تكّلا سيداروس، بترتيبِها كما وردتْ بالوثائق القَديمة ــ على ما يبدو، إذ يسردُ في الصفحة التّاسعة من كتابِه، ترجمةً لرجلٍ يُدْعى المعلّم قزمان لطيف النجمي، بوصفه زوج كريمة جرجس بن منقريوس المسماة (سعد)، ويشيرُ أنَّه من أغنى أثْرياء الصَّعيد ومن كبار تجَّاره، ثم يوردُ ما أنجبَه من أولاد ذكورًا وإناثًا، غير أنَّ السَّرد المباغتَ وتقديم نجلة جرجس منقريوس عن أولاده الذكور، والتَّرجمة لزوجِها وسلساله من بعدِه، يطرح علامةَ استفهام، عن ذلك التَّقديم والحرص على شمول التّرجمة لسلسال قزمان النجمي لعدَّة أجيال؟

خلفاءُ جرجس بن منقريوس ــ الجيل الخامس

يستأْنفُ المؤرخُ صالح نخلة سردَه وترجمتَه لأجيال عائلة بقطر البلوطي، وينوِّه في إفاداتٍ مقتَضبةٍ عن نجلي جرجس بن منقريوس:

لمّا انتقلَ إلى رحمة الله المعلّمُ جرجس منقريوس في سنٍ مبكِّرة، قام ابنُه المعلّم ميخائيل بأعمالِ ديوان المساحة، وتولّى رئاستَه خلفًا لوالده الذي كان رئيسًا له، وتزوَّج من عائلة الرويهب ممن تُدعى صيدا، وأنجبَ منها ثلاثةَ ذكورٍ؛ هم متياس وبقطر وسيداروس، وبنتًا واحدةً تسمَّى كريستينا؛ سيأتي الكلامُ عنهم فيما بعد. وقد انتقل إلى رحمةِ مولاه بعد حياةٍ صالحة، ولم يُعرف تاريخُ وفاته.

وفي ترجمة طنيوس نجلِ جرجس بن منقريوس الآخر يورد صالح نخلة أنَّ: المعلّم طنيوس هو ابن المعلّمِ جرجس منقريوس، وشقيقُ المعلّم ميخائيل، تزوَّج منونة ابن خالة يوسف، ورزق منها أربعةَ ذكورٍ وثلاثَ بنات، ثمَّ ينوِّه عن تتابع أجيالِ هذا الفرع وزيجاتِه وبعض الوفيات، ولاَ يحدِّد المؤرِّخُ تاريخَ وفاة طنيوس بن جرجس منقريوس.

لمْ تشملْ وثائق تكّلا سيداروس أيَّة إشاراتٍ عن الحالة السياسيَّة أو الحوادثِ التي عاصرَها ميخائيل وطنيوس نجلا جرجس بن منقريوس، يمكنُ من خلالِها تتبعُ الفترةَ الزمنية التي عاشا فيها أو مضاهاتها بما وردَ في المراجع ومصادرِ

تلكَ الفترة، ومن المرجَّح أن تكونَ في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، غير أنَّ الإفادةَ المهمَّة أنَّ المعلّمَّ ميخائيل بن جرجس بن منقريوس استمرَّ في إدارة مصلحة المساحة/ فكِّ الزِّمام، التي توارثتْها عائلة البلوطي منذ الجيل الثالث لها، حيث كان المعلّم إبراهيم ابن سليمان بن بقطر البلوطي أولَ من ترأس ديوان المساحة، كما ورد في ترجمته المذكورةِ سلفًا في المبحث الأول من هذا الفصل.

غير أنَّ الفترة التي عاش فيها خلفاء جرجس بن منقريوس، الذي تزامنتْ وفاتُه مع جلاء الحملة الفرنسيّة من مصر سنة 1801 ميلادية، كانتْ فترةً عصيبةً على القبط بشكلٍ عام، سواءً الذين وافقوا على التعاون مع الفرنسيّينَ أو الذين رفضوا.

حرصتْ إسطنبول على تأكيدِ سيطرتِها على مصر شمالًا وجنوبًا؛ تناولَ فرمانٌ أصدرَه السلطانُ وضْعَ الأقباط بوصفهم أقليةً دينيةً من أهل الكتابِ في حماية الخليفة. وجد بعضُ الأقباط الذين ساندوا الجيشَ الفرنسيَّ أنفسَهم في ورطةٍ فعليةٍ مع الأهالي المسلمين ككل، ومع المماليكِ الذين عادوا لمقاليدِ الحكم مرةً أخرى.

أخرج النظامُ المملوكيُّ الحاكمُ الجديد هؤلاءِ الأقباطَ من بيوتِهم، وصادرَ ممتلكاتهم. رفع الأقباطُ التماسًا إلى السّلطان، طلبوا فيه الحمايةَ، وإعادةَ ممتلكاتِهم إليهما؛ ردَّ السلطانُ بفرمانٍ آخر، ونشرتْه محاكمُ قنا الشرعيّة.

أمرَ هذا الفرمانُ السُّكانَ المسلمين بالعفوِ عنِ الأقباط، الّذين تعاونوا مع الفرنسيّين الكَفرة . طلب السُّلطانُ من كبار الشَّخصيات الدينيَّة والفلاحين معاملةَ الأقباط باحترامٍ يُراعي كرامتَهم؛ مشيرًا إلى أنَّ الخوفَ، وحمايةَ العائلات والممتلكات،هو ما دفع الأقباط للتعاون مع الفرنسيين.

أكَّد أنَّ الأقباط في حقيقةِ الأمر أُجبروا على اتِّباع وطاعة الفرنسيين، وطلب منهم العودةَ سالمين إلى ديارهم، واستئناف الحياةِ الهادئة التي كانوا يتمتَّعون بها قبل الاضطراباتِ السياسيّة.

نصَّ الفرمانُ على ما يلي "إنَّا محيطون علمًا أنَّ طائفةَ القبط لأجلِ صيانة أعراضهم وحفظ أموالهم تبِعوا الكفرة الفرنسيّين، وأنَّ طائفةَ القبطِ رعيةُ دولتِنا العليَّة ويعطوا الجزية، فالمطلوب يرجعوا لمحلاتهم وأماكنهم ويكونوا في بيوتهم منشرحين القلب كما كانوا في السابق؛ لأنَّهم رعيةُ دولتِنا العليَّة، ويلتزم صيانتَهم وحمايتَهم من كلِّ الوجوه".

لمّا توفي المعلّم ميخائيل جرجس بن منقريوس، أُسندَت رئاسةُ ديوان المساحةِ إلى ابنه المعلّم سيداروس، وتزوَّج المعلّم سيداروس السيدة

مختارة كريمة المعلّم قزمان لطيف النجمي، وهي كما تقدَّمَ ابنةُ عمَّته سعد، ورُزق منها بأربعة ذكور؛هم تكّلا وبولس وفلسطين ويعقوب، وبنتًا واحدة تدعى كريستينه.

وقدْ خلّد المعلّم سيداروس ذكراه بتشييد الكنيسة الصغرى ببلدة بهجورة وتسميتها باسم العذراء((33))، وهي مجاورةٌ للكنيسةِ الكبرى بالبلدةِ المسمّاة باسم الشهيد العظيم مارجرجس الروماني.

بقي المعلّم سيداروس في رئاسة ديوان المساحة، إلى أنْ توفيَّ في شهر هاتور سنة 1580/ 1581، الموافق سنة 1863، 1864 ميلادية، وكان عمرُه وقتَ وفاته خمسًا وخمسين سنة؛ أمَّا نجلا سيداروس المعلمان بولس ويعقوب، فلم يُنجبا وماتا صغيرين، كما تزوَّجت نجلتُه كريستينه من المعلّم طوني، وكان يعمل صرافًا بفرشوط، وأنجبتْ منه مصطفية التي تزوجت من فلسطين أفندي سيداروس، وهو جدُّ قرينتي داود بك تكّلا وكامل بك جرجس تكّلا.

قناصل وأفندية ــ الجيل السادس

لم يتبقَ من الأبناء الذكور لسيداروس بن ميخائيل بن جرجس بن منقريوس، على قيد الحياة سوى تكّلا هيمانوت وفلسطين، وهما يمثّلان الامتدادَ الطبيعيَّ لعائلة بقطر البلوطي مؤسِّس العائلة، وهما أيضًا في الوقت نفسِه حفيدا منقريوس البلوطي وزير الأمير همّام بن يوسف؛ في هذه المرحلةِ من تاريخ عائلة البلوطي حدثتْ تغييراتٌ كثيرةٌ سنتوقف عندها.

لكنْ نعرضُ أولا ترجمةَ تكّلا هيمانوت بن سيداروس بن ميخائيل بن جرجس بن منقريوس، كما وردت في تحقيق المؤرخ صالح نخلة:

هو النجلُ الأكبر للمعلّم سيداروس ميخائيل جرجس، وُلد في بهجورة 1832 تقريبا، وبعد أنْ تعلَّمَ القراءة والكتابة والحساب، واشتدَّ ساعدُه، عيَّنتْه الحكومةُ الألمانية وكيلًا للقنصليَّة في الأقصر، وكان ذلك أيامَ الخديوي إسماعيل باشا. وقد سَرتْ حركةٌ بين أثرياء الأقباط والمسلمين في ذاك الحين، وكبارِ الأعيانِ لحمايةِ أموالِهم من استبداد الحكّام الأتراك، وأخذوا منهم توكيلاتٍ لقنصليَّاتِهم التي يُقيمون فيها.

وقد تنبهتِ الحكومة لهذه الحركة، فعندما قابلَ ولي النعم الخديوي إسماعيل باشا البطريرك، وكاشفَه في أمر التجاء أعيانِ الأقباط إلى الدول الأجنبية، وتركِهم الرَّعوية المصرية أجابَه السيِّد البطريرك بأنَّ السببَ الذي دعا الأقباط إلى ذلك استبدادُ حكّام الأقاليم بهم، فوعده الخديوي بأنَّ هذه الحالَ ستتغير سريعًا، وأنَّ كلَّ من يتركُ الحمايةَ الأجنبيّة يعيِّنُه في إحدى الوظائف

المهمة؛ بالفعل نُفِّذ هذا الوعدُ فتنازل تكّلا أفندي عن توكيل ألمانيا، وعيَّنتْه الحكومةُ المصريَّة في وظيفةِ ناظر قلم الدعاوى، بمديريَّة قنا وظل شاغلًا لها إلى وفاته.

فلسطين أفندي سيداروس

فلسطين أفندي سيداروس الابن الثالث للمعلّم سيداروس ميخائيل جرجس، وُلد في بهجورة سنة 1263 هجرية/ الموافقة 1846 ميلادية، وقد حصل على قسطٍ كبيرٍ من التعليم، وكان رجلًا ذكيًا، فاختارته الحكومةُ بعد وفاة شقيقه تكّلا أفندي؛ ليشغل وظيفة ناظر قلم الدعاوى لمديرية قنا، ولمّا كان تربيتُه استقلاليةً لم يرتحْ لقيود الوظيفة الحكومية، فاعتزلَها وترك الخدمة مفضلًا العمال الحرة.

وقدْ اختارتْه دولةُ إيطاليا وكيلَ قنصلٍ لها في إسنا، ثم عادَ وأقام في بلدته بهجورة؛ كان رجلًا مسموعَ الكلمة لدى الحكام وأهالي البلاد المجاورة لعظمِ نفوذه، إذ كانَ يشغلُ مكانًا كبيرًا في نفوس الأعيان، وكان شهمًا فاضلًا محترمًا ومحبوبًا من الجميع، وتزوَّج من السيدة مصطفية كريمةِ المرحوم طوني، ثم تزوَّج بنت عمته كريستينه ميخائيل، وقد بذلَ كلَّ جُهدِه في إنماء ثروته الزراعية، حتى أنَّ أعمالَه تكلَّلت بالنجاح؛ مما يشهدُ له بطول الباع في الزِّراعة وإدارة شؤونها، وقد نال رضا وليَّ النعم حتى أنعمَ عليه بالنيشان المجيدي.

وقد رُزق من زواجه بكريمتين، هما السيدتان سيدة ورحمة، وتزوَّجت الكبرى منهما وهي سيدة في حياة والدها بابن عمها داود تكّلا سيداروس، وتزوجت الثانية رحمة في 17 أكتوبر سنة 1904 بابن عم والدها كامل بك جرجس تكّلا سيداروس وذلك بعد وفاة أبيها.

وقد توفي فلسطين أفندي سيداروس سنة 1605 شهداء عن عمر 44 عامًا من العمر. توفيت قرينتُه مصطفية في يوم الإثنين الموافق 5 نوفمبر 1917 ميلادية. مما يذكر لهُ بالشُّكر قيامُه بالاشتراك مع شقيقه تكّلا أفندي، وشعب البلد في بناء كنيسة بهجورة الكبرى المسمَّاة على اسم الشهيد العظيم مارجرجس، وقام بمصاريفِه الخاصّة بعمل حجابٍ أثريٍّ عظيمٍ للهيكلِ الأوسط المخصَّص للشهيدِ العظيم ماري جرجس في تلك الكنيسة، وكانت له اليدُ الطّولى في صيانة وتجديد الأديِرَة المجاورة لبلدته بهجورة، أسوةً بما سارَ عليه آباؤه وأجدادُه، من رعايةِ هذه الأماكن المقدسة.

في هذا الجيل من عائلة بقطر البلوطي،الذي يمثِّله الأخوان تكّلا وفلسطين نجلا سيداروس بن ميخائيل بن جرجس بن منقريوس وزير الأمير همّام بن

يوسف، حدثتْ تغييراتٌ كبيرةٌ للعائلة، التي فضَّلتْ أنْ تنأى بنفسها على مدار تعاقبِ أجيالِها عن العمل بالسياسة أو المشاركة في الحياة العامة.

قبل استعراضِ هذه التغيُّرات يجبُ الإشارةُ أنَّ اسم تكلّا سيداروس ــ الأب والابن، أوردتهَ إيريس حبيب نقلًا عن آخرين مرتين، حيث ذَكرتْ المعلّم سيداروس ــ الأب، في سياقٍ مبهمٍ نقلًا عن توفيق إسكاروس؛ وهي أنَّ المعلّمَ بقطر واصف كان لديه كاتبُ قاعةٍ اسمه سيداروس، وتضيفُ أنَّ بقطر واصف من الأراخنةِ المجهولين، وتواترَ عنه أنَّه كان محاسبًا لدى البرديسي بك أحدِ الخصومِ العنيدينَ لمحمد علي باشا، ثم أوردت نقلًا عن تاريخ الأمَّة القبطيّة باللغَة الفرنسية، أنَّ المعلّم تكّلا سيداروس كان كاشفًا لمنطقة بهجورة، دون أيَّةِ إيضاحاتٍ أخرى.

أمّا الكاشِف فكانتْ من اختصاصاتِه حمايةُ الزَّراع من عبثِ الأعراب، وأُغريَ على تأديبِهم بمنحِه ما يغنمُه منهم، كما كان العزلُ عقابَه إذا ثَبتَ تَهاونه وتقاعسه.

برزت ظاهرة انتشار الكاشفيات بوصفها وحداتٍ إداريةٍ بصورةٍ واسعةٍ طوالَ القرن الثامن عشر، ذلك راجعٌ إلى عدمِ ثبات التَّقسيم الإداريِّ لمصر، نظرًا لأنَّ الوحداتِ الإداريّةَ في الوقتِ نفسه تمثِّل وحداتٍ مالية، والكاشفياتُ الّتى وُجدت في القرن الثَّامن عشر، هي: دمنهور المنصورة، المحلة، منوف، بلبيس، قليوب، الجيزة، الفيوم، البهنسا، الأشمونين، منفلوط، أسيوط، أبوتيج، طما، طهطا، أخميم، الجزيرة، سوهاج، العسيرات، فرشوط، بهجورة، حوف، قنا، الأقصر، أرمنت، الأخصاص، إسنا، أسوان.

كثُرتْ الكاشفيات و ساد عدمُ التّناسق في توزيعها، خاصةً في المنطقة الممتدّة إلى الجنوب من منفلوط، بشكلٍ يجعلُ الكاشفياتِ قريبةً من بعضها البعض، وجعلَ زمامَها صغيرًا، إلى حدٍ جعلَ من صِغار المُدن أو كبار القرى مراكزَ لهذه الكاشفيّات، ربمّا قُصد منها تفتيتُ وحدةِ الصَّعيد الإداريّة، بعد كثرةِ الاضطراباتِ التي قام بها العُربان في القرن الثّامن، خاصةً عربان الهوّارة.

إنَّ السؤالَ المُثار حولَ هذه الإشاراتِ المُبهمة السَّالفة الذِّكر، هل عمل تكّلا سيداروس خلال حياته القصيرة التي لم تتجاوز الـ 40 عامًا، مراقبًا لجمع الضرائبِ في بهجورة أم جمع بين أكثر من وظيفة؟

يذكر الصحافيُّ رمزي تادرس() في تحقيقه المنشور سنة 1911، عن العائلات القبطيِّة بعضَ التَّفاصيلِ المختلفةِ عن الجيل الخامس والسادس، من سلسال الوزير منقريوس بن إبراهيم في ترجمته عن عائلة تكّلا:

أسرةٌ قديمةٌ ظهرت في المحلّة الكبرى، ثم انتقلَ مؤسِّسها المعلّم سيداروس ميخائيل جرجس إلى ناحية بهجورة من أعمال مديرية قنا، في عصر ساكن الجِنان محمد علي باشا، حيثُ اقترن بكريمة المعلّم الرويهب من ملتزمي الحكومة ومن أعيان تلك الناحية. وبعد أنْ صرفَ فيها ردحًا من الزَّمن انتقلَ للقاهرة، وقطُن في الخطّة المعروفة بخطّة حارة السقايين، حيث حازَ فيها أملاكًا أوقَفها على المدارس القبطية، ثم توفيَ إلى رحمةِ ربه تاركًا شبلين كريمين؛ هما المرحومان تكّلا أفندي وفلسطين أفندي، اللذان نزَحا إلى بهجورة، واشتهرا مع أفراد بيتِهما بالكرم والجود وسعة الرزق وإسداء المبرّات وإضافة العُربان، ونظرًا لما حازه عميدُها تكّلا أفندي من المكانة والشهرة بين الأهالي عهِدتْ إليه دولتا ألمانيا وأُسُوج() وكالة قنصليتهما في القسم البحري من إقليم قنا.

غيرَ أنَّ المرحومَ إسماعيلَ باشا الخديوي الأسبَق طلب إلى المرحوم الأنبا ديمتريوس الثاني البطريرك السّابق، أنْ يطلب من تكّلا أفندي التنحيَ عن وكالة القنصليَّتينِ، ويعهدُ إليه وظيفةَ وكيل مديرية قنا نظيرَ ذلك، حتَّى لا يزدادَ نفوذُ الأجانب بين الأهالي، فامتنعَ تكّلا أفندي عن قبول هذا الطَّلب في بدايةِ الأمر، ثم انصاعَ إليه أخيرًا لشدَّة إلحاح البطريَرك.

على أثرِ استقالتِه من القنصليَّةِ، قدّمَه البطريرك إلى إسماعيل باشا، فأكرمَ وفادتَه وأصدر أمرَه بتعيينِه ناظرًا لقلمِ قضايا مديريَّة قنا؛ أعني الحاكمَ الثالثَ للمديريَّة، وهي وظيفةٌ ساميةٌ كان لَصاحبها في ذلك العهدِ سُلطَة القضاء والنيَّابة معًا، وإليهِ يرجعُ الفضلُ في جميع مسائلِ الجُنح والجنايات، وقد أظهرَ همَّةً عاليةً في القيام بأعماله، حتَّى نالَ ثناء الحكّام وأنعمَ عليه السلطانُ عبد العزيز حين زيارتِه لمصر بالوسام العثمانيِّ، كما منحه الخديوي إسماعيل باشا الوسام المجيدي.

لبث قائمًا بمهامِ وظيفتِه إلى أنْ توفيَ إلى رحمة ربه فأسِفَ عليه إسماعيل باشا أسفًا عظيمًا، وأصدرَ أمرَه بتعيين أخيه فلسطين أفندي مكانَه، وهو في الخامسة والعشرين من عمره، فبقي في تلك الوظيفةِ إلى يوم وفاتِه أيضا.

ترك الأوَّلُ بنينَ من أحسن الأبناءِ تربيةً ونشاطًا وإقدامًا؛هم المرحوم جرجس بك تكّلا، وقد توفي منذ عهدٍ قريب؛ وله نجلٌ صالحٌ هو الخواجةُ كاملٍ تكّلا قنصلُ إيطاليا في أسوان؛ وسعادةُ داوّد بك تكّلا قنصل فرنسا حالًا في أسوان، ومن نُخبةِ رجال الأقباطِ الغيورين على صالحِها؛ وحضرة الخواجة يونان تكّلا من أعيان قنا. أما الثاني فقد أنجبَ فتاتين.

الجيل السادس يُحدث تحولًا في مسار العائلة

أوَّل هذه التغييرات التي تُلاحظَ في هذا الجيل، أنَّ أحدَ الامتيازاتِ التي كانت تحْظى بها هذه العائلةُ لمدة ستَّة أجيالٍ متعاقبة، وهي توارثُ رئاسَةِ وإدارَة مصلحة المساحة أو فك الزِّمام المركزيَّة في العاصمة، قدْ سُحبت منها لأسبابٍ غيرِ معروفة، ربَّما تكونُ حركةُ إنهاض التَّعليم التي أسَّس لها محمد علي باشا الكبير سببًا في ذلك؛ فقد أسهمتْ في إيجادِ كثيرٍ من الكوادرِ من الموظَّفين الأكفاء، الذين حلُّوا محل المسيحيين الأقباط في هذه الوظائف.

هذا لا يعني أنَّ إدارةَ الباشا قد نحَّت الأقباطَ عن تولِّي المناصب، فقد كان هناك إحلالٌ وتجديدٌ في نظم الدواوين وإداراتِها الحكوميَّة بشكلٍ عام، قادَه الموظَّفون الجُدُد الَّذين تلقَوا تعليمًا حديثًا في مدارس الباشا.

يشيرُ المفكرُ طارق البشري إلى اندثارِ مهنةِ الدّلالة (قياس مساحة الأرض الزراعية)، ومع القرن التاسع عشر أُهملت مهنةُ الدلالة وفقدت كثيرٌ من أهميتِها؛ بسببِ الحصر العام للأراضي الزراعية الذي أجراه محمد علي، وبسببِ ضبط الريِّ وتنظيمِه والتحوُّل إلى ريٍّ دائمٍ مما استقرَّت معَه حدودُ الأرضِ ومساحاتُها، ومما لم يعدْ يلزمْ معه القياسُ السنويُّ للأراضي، وإعادةُ ما طمسَه الفيضانَ وري الحياض من الحدود.

عين تكّلا ناظرًا لقلمِ الدعاوى بمديرية قنا، وهي الوظيفةُ نفسُها التي شغلها شقيقُه فلسطين بعد وفاته، وإن كان فلسطين يقظًا أكثرَ من شقيقِه في إدراك التَّحوُّلات الاقتصاديَّة في عصره، ونشوءِ الرأسِماليَّة الزِّراعية، أو الأرستُقراطية الزِّراعية، فنجدُه يستقيلُ من وظيفتِه الحكوميَّة عاملًا بالتِّجارة والزِّراعة معًا، لينِّميَ ما ورثَه عن أجدادِه ويضاعفَ هذه الملكياتِ من الأطْيان والعقارات.

بعد أن ألغى محمد علي باشا نظامَ الالتزام، تكوَّنتْ طبقاتٌ جديدةٌ من ملّاك الأراضي الزراعية؛ فقد أخذَ الأقباطُ طريقَهم إلى المسرحِ مرتبطًا ظهورهم بإصلاح محمد علي للسِّياسة الزِّراعيةِ القديمة، وسياسةِ التَّسامحِ الدينيِّ التي تبنَّاها، كذلك واكبَ هذا الظهور عصرُ حيازَة الموظَّفين الرسميِّين للملكياتِ الكبيرة، وقد ساعدتْ وضعيَّةُ الأقباطُ في المجتمَع المصريِّين بالقرن التَّاسع عشرٍ على تكوينِ ملكيَّتِهم؛ إذ كانوا يشكِّلونَ عصبَ الجهاز الإداريِّ في مصر، وكذلكَ احتكروا معظمَ وظائف الروزنامة، وكان رئيسُ ذلك الديوان منهم.

ثاني هذه التغييرات، اختفاءُ لقب (المعلّم) الذي كان يسبقُ أسماءَ كبارِ عائلة منقريوس البلوطي منذ تأسيسها، وحلَّ بدلا منه لقبُ (أفندي)؛ وبالتَّبعية أصبحت العائلةُ تُلقَّب بعائلة الأفندية. فقد أقبلَ الأقباطُ على مدارس محمد علي، للحصول على لقبِ أفندي وتولي المهام الإدارية، ولم يفضَّلوا التعليمَ الدينيَّ؛ لأنه لم يكنْ يستهوي نفوسَهم أو بعبارةٍ أُخرى لم يعدْ مَطمحًا لهم،

وظلّوا متمسّكين بالتعليم المدنيِّ الذي يؤهِّلهم للمناصب المهمَّة في الدولة؛ سواءً أكان ذلك قبل عصرِ محمد علي أم في ظلِّ حُكمه الذي رفع شأنَ الكثيرين منهم بدرجةٍ لم يألَفوها من قبل.

أما ثالثُ هذه التغييرات فهي شغلُ وظائفَ أو مناصبَ شرفيةً في سفارات وقُنصليات الدول الأجنبية() استجلابًا للنفوذ؛ لعلَّ من أهمِّ الأمثلة على حُظوة ونُفوذ وكلاءِ القنصليات الأجنبية في الصعيد، ما حدث أثناءَ زيارة سعد زغلول للصعيد سنة 1921التي كانت تعارضها الحكومة والإنجليز.

استخدم يسي أندراوس صلاحياتِ منصبِه بصفته وكيلًا لقنصلياتٍ أجنبيةٍ في الأقصر، في إجبار وزارة الدَّاخلية المصريَّة والسُّلطات المحليَّة في الأقصر، على رسوِّ الباخرة نوبيا التي تقلُّ سعد زغلول وقياداتِ حزب الوفد المصريِّ في قصره المجاورِ لمعبد الأقصر...

فلمّا اقتربنا من المرفأ وجدنا توفيق أندراوس بك (نائب الأقصر فيما بعد) أمام منزله، وكان أخوه يسي أندراوس بك قنصلًا فخريًا في الأقصر لفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، فلمّا شاهد الباخرةَ أخذَ يُنادي بأعلى صوته ويلوِّح بعلَم من أعلامِ القنصليَّات التي يمثلها، وكان في يده إلى جانب ذلك علمٌ مصري، لترسوَ الباخرةَ أمام المنزلِ دون أنْ يجرؤَ أحدٌ من موظّفي الإدارة الإنجليز على التعرض لها؛ حتى لا تنشأ أزمةٌ دبلوماسيةٌ بين إنجلترا والدولةِ صاحبةِ العلم.

انحدرتْ الباخرةُ إلى المنزل ورسَتْ تحتَه، على الرغمِ من أنفِ الإدارة، وعلى أعينِ رجالها الحاقدين الذين استبدَّ بهم الغيظُ لهذه الحركةِ غير المتوقعة؛ حيثُ كان يسي أندراوس بحكم منصبه يُعامَلُ وعائلته من الإنجليزِ، كونهُ من رعايا دولة إيطاليا.

يؤيدُ هذا فكرة أنَّ ممثِّلَي هذا الجيلِ من العائلة اتخذوا سياسةً جديدةً عن الأجيالِ السّابقة من العائلة، بالمشاركة في الحياة العامة، وصياغةِ مستقبلٍ متجددٍ للعائلة، يواكبُ المتغيِّراتِ التي دبَّتْ في مصر، والتي بدأتْ في التغيير منذ وصول محمد علي باشا للحكم سنة 1805 ميلادية، بمعنى موازٍ أصبحتْ الظروفُ مهيأةً عمَّا سبقَ من عصور، في اشتراكِ الأقباط في الحياة العامَّة والسياسيَّة.

استقلَّت الجالياتُ الأجنبيَّةُ في ظلِّ نظامِ الامتيازاتِ تقريبًا عن السُّلطة المحليَّة في مصر، ويحكمُ القنصلُ الذي تتبعُه هذه الجالية كلًا منها حُكمًا تامًا، فنتجَ عن ذلك وجودُ سنة عشر سلطة أجنبية في القطر المصري، كل منها خضم للأخرى، وكذلك تعادي المحاكم الوطنية للبلاد.

يذكر صالح نخلة أنَّ البطريرك طلب من تكّلا التخلَي عن منصبِه في القنصليَّة الإيطالية؛ فقد أوفدَ الخديوي إسماعيل البابا ديمتريوس الثاني في رحلةٍ إلى الصعيد، امتدَّ زمنُها إلى ثلاثة أشهر، بعدما تنبَّهتْ إدارةُ إسماعيل إلى المدِّ الأجنبيِّ في الصعيد من خلال الإرساليَّات التَّابعةِ لكنائس الغرب، وقد استطاع البطريَرك تجميدَ النَّشاطِ المُتزايد لهذه الإرساليَّات، من خلال لقاءاتِه التي بلغتْ الوصولَ إلى حدودِ مصرَ جنوبًا.

لعلَّ حصولَ تكّلا على أحد النياشين من الخديوي إسماعيل، ثم شقيقه فلسطين الذي مُنح النيشانَ المجيدي من الخديوي عباس حلمي، يدَلِّلُ على فكرةِ تغيُّر توجُّهات العائلة نحوَ الوجود في الحياة العامة؛ فهذه الأوسمةُ التي مُنحت للأخوين من السلطان العثمانيِّ بمباركةِ الأُسرة العلويَّة الحاكمة في مصر، كانتْ تكريمًا لخدماتٍ عامَّةٍ قدَّمها الأخوان سيداروس للدولة ربما، ولا يفوّت صالح نخلة رصدَ هذه التأثيرات في إفاداتٍ موجزةٍ، عن كاريزما فلسطين سيداروس المؤثرة في طبقتِه الاجتماعية التي ينتمي إليها وهي طبقةُ الأعيانِ المصريين!

رأسماليون وعمد - الجيل السابع

بعد وفاة الأخوين تكّلا وفلسطين سيداروس بن ميخائيل بن جرجس بن منقريوس بن إبراهيم، ذهبت عمادةُ عائلةِ بقطر البلوطي الّتي يعودُ تأسيسُها إلى أواخرِ القرنِ السابع عشر الميلاّدي، إلى جرجس تكّلا سيداروس، ويُورد كامل صالح نخلة ترجمةً مطوَّلةً عنه ربما لجملة أدوارِه، ووفرةِ المعلومات عنه:

جرجس أفندي تكّلا النجلُ الأكبرُ للمرحوم تكّلا أفندي، وُلد حوالي سنة 1850، وهو عميدُ العائلة المنتسبة لتكّلا أفندي المعروفة الآن بعائلة تكّلا فى بهجورة، وقد نال قسطًا من التعليم فى كليَّة الأقباط الكبرى، في عهد مثلثِ الرحمات البابا ديمتريوس الثاني البطريرك.

لم يكنْ ميالًا للتقييد بالوظيفة الحكوميَّة؛ لأنَّه من صغَرِه كان مولعًا بالأعمال الحرَّة، فانصرفَ إلى الأعمالِ التِّجارية والزراعية، وكان يديرُ زيادةً على أملاكِه وأطيانِه الخاصّةِ أطيان عمه فلسطين أفندي مدة تغيبه عن بهجورة، وكذا الأطيان التي خلَّفها المرحومُ والدُه له ولإخوته.

وقد نمتْ على يديه ثروةُ العائلة والأملاك، وازدهرتْ وزادت قيمتُها بالإصلاحاتِ التي لم يألُ جهدًا في إدخالها على هذه الأطيان؛ كما كان رجلًا شهمًا فاضلًا طيِّبَ القلب.

ولمّا اضطربَ الأمنُ العامُ في بلدة بهجورة، في أيام المرحوم محمد بك نوحي مديرِ قنا في هذا الوقت، عهِد إليه بعدَ رجاءٍ وإلحاحٍ شديدينِ أنْ يكون عمدةَ بهجورة، فأعاد الأمنُ إلى نصابه؛ بعد أنِ استتبَّتِ السّكينةُ في البلدة وضواحيها استقالَ من منصبِه، فكافأتْه الحكومةُ على هذا الجهدِ الكبير بالإنْعام عليه بالنيشان المجيدي الرابع في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني.

ثم اختارتْه الحكومةُ الإيطالية وكيلًا شرفيًا لقنصليتها في أسوان، فشغل هذا المنصبَ بجدٍّ وإخلاصٍ من سنة 1896 إلى 1908 التي توفي فيها.

تزوَّج جرجس أفندي بالسيدة ملاتين كريمة المعلّم غبريال إسكندر، من عائلة أبي إسكندر الشَّهيرة ببهجورة من كبار أعيانِ البلدة، فأنجبَ منها إبراهيم وميخائيل وكامل. وقد توفيت السيدة ملاتين فى يوم 26 سبتمبر سنة 1886؛ وذلك عقبَ ولادةِ أصغرِ أولادِها كامل بك بسنةٍ واحدة، وكانت في ريعانِ شبابها حيث لم تبلغْ من العمر سوى ستة وعشرين ربيعًا تقريبًا.

بعد وفاة السيدة ملاتين تزوج السيدة تفوقة بنت الخواجة دوس روفائيل عبيد من أعيان سوهاج، الذي ينتسبُ لعائلة المعلّمين إبراهيم وجرجس جوهري المشهورَينِ في تاريخ مصر في أواخرِ حكم المماليك، وأوائلِ عصر الحاج محمد علي باشا الكبير مؤسس العائلة الملكيَّة المصرية. تزوج بها في سنة 1889، ورزقتْ منهُ بطفلٍ يُدْعى عزيزًا، ثم انتقلتْ إلى رحمة مولاها بعد سنتين من زواجِه، ولحقَ بها نجلُها عزيز بعد سنة، وكانتْ من أتقى وأفضلِ السيِّدات؛ وهي شقيقةُ المرحومةِ سفينة عبيد قرينةِ المرحوم الخواجة بسادة عبيد من كبار أعيان قنا، والسيدة لبيبة قرينةِ الخواجة رزق الله جرجس عبيد، ووالدة الأستاذ فوزي رزق الله عبيد المحامي بقنا، زوج السيدِّةِ روجينا كريمة صاحب العزة كامل بك تكلّا.

بعد وفاة زوجته الثَّانية بسنتين، تزوَّج السيدةَ رومة واصف ميخائيل المنقبادي من أعيانِ جرجا، ولم تنجبْ أولادًا، وتُوفيتْ بعد زوجِها في 24 يونيو1930.

اعتنى جرجس تكّلا بتربية أولادِه الثَّلاثة تربيةً عصريةً راقية، حيث أحضرَ لهم المعلّمينَ الخصوصيِّين، وبعد أنْ نالوا على أيديهم قسطًا وافرًا من التعليم، أرسل نجليه ميخائيل وكامل إلى مصر المحروسة ليلحقَهما بمدرسة اليسوعيين بالفجَّالة.

يعدُّ جرجس أفندي من كبار أراخنَةِ الأقباطِ الأرثوذكسيين، وكان يعتز بكنيستِه وظلَّ وأولادَه من بعدِه متمسكين بعقيدتِهم الأرثوذكسيَّة؛ كما سيأتي في بيان تاريخهم.

بعد أنْ أتمَّ نجلَه ميخائيل أفندي دراستَه في مدرسةِ الآباءِ اليسوعيين، عيَّنتْه شركة السكر بنجع حمادي فى إحدى الوظائف الكبرى بها، لكنَّه تُوفي صغيرَ السن إذ لم يبلغ اثنين وعشرين ربيعًا، فانتقل إلى جوار ربِّه يوم الخميس 18 مايو سنة 1889 في حياة أبيه؛ وقد حزنتْ عليه بلدتا بهجورة ونجع حمادي لما جُبل عليه من الأخلاقِ الحميدة، وما اتَّصفَ به من الصِّفات الحميدة؛ فكانَ شابًا راقيًا جريئًا وعفيفًا، ومحبًا للخيرِ وديعًا. وقد أسِفتْ شركة السُّكر على حرمانِها من خدماته، حيث كان يُنتظر أن يكونَ ذا منزلةٍ ممتازة.

لما بلغ جرجس أفندي تكّلا عامَه الثامنَ والخمسين، انتقلَ إلى رحمة مولاه في يوم الخميس الثامن من أغسطس سنة 1908، ودُفن بمدافن العائِلة في بلدة هوّ باحتفالٍ عظيم؛ فلم تكنْ بوفاته رنَّةُ حزنٍ عميقٍ في بلدته فقط، بل في أنحاءِ مديريَّة قنا.

منذ أن أحدثَ فلسطين سيداروس تحولًا جذريًا في مسارِ العائلةِ الوظيفيِّ والاقتصادي، تجاوبًا مع التغييرات التي دبَّت في مصر، وأحدَثها محمد علي باشا الكبير وخلفائه، نرى أنَّ الأجيالَ التي ستعقب فلسطين في العمادة تحذو حذوَه، بل تجوِّد وتضيفُ المزيدَ من الثَّروة والمال والنفوذ؛ والأخير سيزدادُ مستقبلًا ويزدهر!

قد يكون جرجس تكّلا سيداروس من الأقباط القليلينَ الذين تولَّوا منصبَ العمديَّة في المنطقة الواقعة ما بين سوهاج وأسوان، منذ أنْ استحدثَها الخديوي إسماعيل خلال فترةِ حكمِه - 1863 1897، بدلاً منْ نظام شيخ القريَة الذي لم يزلْ معمولًا به حتى عهدِ سلفه سعيد باشا.

يتحدث صالح نخلة عن حدوث خللٍ في الأمن العام في بلدة بهجورة، استدعى وجودُ جرجس في هذا المنصب؛ لإعادة الأمورِ إلى نصابِها، وحصلَ على مكافأةٍ نظيرَ جهودِه في إحلال الأمن، وهي النيشانُ المجيدي الخامس في عهد عباس حلمي، وهو ما يذهبُ بنا أنَّ تولِّية منصب العمديَّة كان في سنة من السنوات من 1892 - 1908.

على ما يبدو أنَّ نصيحةَ البطريَرك ديمتريوس الثاني التي استجاب لها تكّلا سيداروس، بالتخلّي عن المناصب في القنصليَّات الأجنبيَّة، لم تعد مقبولةً لدى خلفائه؛ نرى نجلَه جرجس تكّلا يشغلُ وكيل قنصليَّة إيطاليا في أسوان، وقد سبقَه عمُّه فلسطين أيضًا بالعمل في ذاتِ القنصليَّة لكنْ في إسنا، ويستمر خلفاء جرجس تكّلا في عمادة العائلة وأيضا بعض أعضاء العائلة ــ كما سنرى، في شغل هذه المناصب الشَّرفية بالقنصليَّات الأجنبية مستقبلًا!

كان جرجس حريصًا على صلاتِ نسبٍ بعائلاتٍ تضاهي عائلته في الثروة أو تقترب منها، نراه في زيجاتِه الثلاث يصاهرُ عائلاتٍ تنتمي إلى طبقتِه

الاجتماعية أو قريبةٍ منها؛ ففي زيجته الثّانية يصاهرُ عائلةً تنتسبُ إلى المعلّم جرجس الجوهري الشهير، وقد كانت شقيقة زوجتِه الثانية، هي السيدة سفينة عبيد التي يُسمى أحدُ الأحياءِ القديمة بمدينة قنا باسمها الأول حتى الآن. وذكرت في كتاب الرحلة السُّلطانيَّة الذي يوثّق لزياراتِ الملكِ فؤاد للصَّعيد، بأنَّها منشأة مدرسة الأقباط الإنجيليَّة للبنات بمدينة قنا.

نزح المعلّم جرجس الجوهري رئيسُ الحكومة في عهد إبراهيم بك، ومراد بك، ثم فترةِ الاحتلال الفرنسي، إلى الصَّعيد بعد خلافٍ بينه وبين محمد علي باشا الكبير، بعد وصولِه لحكم مصر سنة 1805.

لم يستجبْ الجوهري لتعليمات الباشا بتوفير اعتماداتٍ ماليةٍ من جباية الضرائب لتنفيذ إصلاحاته، فأبعدَه الباشا عن منصبه، وأسندَه للمعلّم غالي كبير كتبة الألفي بك. احتجزَ محمد علي باشا الجوهري مع طغمةٍ من معاونيه لسدادِ أموالٍ كانَ يُعتقد أنَّها متأخراتٌ للدَّولة أو اختلسها الجوهري لنفسِه، إلى أن قام المعلّم غالي بالمراجعة وثبتت براءة ذمة جرجس الجوهري، إلا أنَّ الباشا اشترط أن يُسدّدَ مبلغًا ماليًا طائلًا للإفراج عنه.

باع رئيسُ الحكومةِ السَّابق أملاكًا واسعةً في منطقتَي الأزبكيةِ وقنطرة الدِّكة في القاهرة لسداد هذا المبلغ، ثم نزح أو نُفي إلى الصَّعيد، وقَضى فيه أربع سنواتٍ وسُمح له بالعودة إلى القاهرة سنة1809، وعاش سنة واحدة وتوفي سنة1810.

ارتبط آلُ الجوهري : الأخوان إبراهيم وبعده جرجس، بصلاتٍ قويةٍ مع البكوات المماليك منذ منتصفِ القرن الثَّامن عشر، ومع فتراتِ الاضطرابات والصِّراع على السُّلطةِ والاقتتال بين فِرق المماليك، هرب بعضٌ منهم إلى الصَّعيد باعتبارِه ملجأً آمنًا يصعب تعقبُّهم فيه، مثلَما حدث في هروب مراد بك وإبراهيم بك إلى الصَّعيد بعد احتلال القاهرة من الفرنسيين.

بالنسبة لجرجس الجوهري فإنه عملَ مديرًا لأعمال اثنين من أهمِّ قادة المماليك خلفًا لشقيقِه، ومن الطبيعيِّ أن يرافقَهما في رحلاتِ هروبِهما الاضطراريَّة إلى الصَّعيد؛ لذا فإنَّ فرضيَّةَ وجودِ فرعٍ لعائلة جرجس الجوهري أو مقرٍ لإقامته في ولايات الصَّعيد قوية، غير أنَّها تحتاجُ إلى استقصاءٍ مستقلٍّ بذاته، على أنَّ وثائقَ آل تكّلا سيداروس أوجدت هذه الفرضيَّة بنسب أسرة دوس روفائيل عبيد بسوهاج، والتي تزوَّجَ جرجس تكّلا ابنته، لعائلة المعلّم جرجس الجوهري.

كما يثيرُ تردُّدُ اسم (عبيد) أسئلةً تحتاج إلى إجاباتٍ بشأنِ وجودِ صلةِ قرابةٍ بين المعلّم جرجس الجوهري، وعائلة مكرم عبيد المحامي والسياسي الشهير، أحد مؤسِّسي الحركة الوطنيَّة المطالبةِ بالاستقلال عن بريطانيا سنة 1918 ؟!

تجّار وبكوات ــ الجيل الثامن

يستمرُّ صالح نخلة في توثيقِ أجيال عائلة بقطرِ البلوطي، حتى يصلَ إلى داود نجل تكّلا سيداروس، لكنَّه يوثّق لهُ بكثيرٍ من التَّحفُّظِ وإسقاطِ بعض التفاصيلِ عن حياته:

المرحوم داود بك تكّلا ثالثُ أنجالِ المرحوم تكّلا أفندي سيداروس، ولد في بهجورة سنة 1856 ميلادية، 1572شهداء، وتربَّى فيها مع إخوته وتعلَّم معهم على أيدي معلّمين خصوصيِّينَ، ولمّا كبُر وبلَغ أشدَّه عاونَ شقيقَه الأكبرَ المرحوم جرجس أفندي في إدارة مزارعِ العائلة وقد اختارته الجمهورية الفرنسية وكيلًا لقنصليتها فى أسوان. وتفضلت مكارمُ وليّ النعم الخديوي عباس حلمي الثاني بالإنعام عليه بالبكوية من الدرجة الأولى.

تزوَّج بابنة عمه السيِّدة (سيِّدة) ابنة فلسطين أفندي سيداروس، كبرى بنتيه زواجًا قبطيًّا أرثوذكسيًا؛ لأنَّه كان يدينُ بعقيدة الكنيسةِ الأرثوذكسيةِ القبطيَّة، إلا أنَّه بعد وفاةِ عمِّه فلسطين أفندي وقع خلافٌ بينه وبين كهنَة بهجورة القبطية، فهجرَ الكنيسةَ القبطيَّة واعتنقَ المذهبَ البروتستانتي.

مما يُذكرُ له بالخيرِ أنَّه كان لا يرفض أيَّ طلبٍ يُطلبُ منه للأعمال الخيرية، وقد اعتراهُ مرضٌ اضطرَّه للسفر لفرنسا للاستشفاء، ولكنَّه انتقل لرحمة مولاه في باريس يوم الخميس 18 سبتمبر 1924، فاهتمَّ عديلُه وابنُ أخيه كامل بك تكّلا بإحضار جثَّته إلى الثَّغر السكندريِّ، واحتفلَ بجنازتِه احتفالًا كبيرًا؛ بعد أنْ صلِّى عليه في الكنيسة البروتستانتية الكبرى في الإسكندرية، دُفن بمدافنِ هذه الطَّائفة في تلك المدينة. وكان عمرُه وقتَ وفاته ثمانيَةً وستين سنة.

أمَّا زوجتُه السيدة سيدة فلسطين، فقد قامت بعد وفاته بإحياءِ ذكراهُ بتشييد مدرسةٍ كبرى في بلدة بهجورة، وأوقفتْ عليها أوقافًا تسمحُ بدوام استمرارها عامرةً. وقد توفيت بعده في 19 سبتمبر 1935، ودُفنت بجوارِ قرينِها بمدافنِ العائلة بالبياض. ولم ينجبا ذكورًا.

يمرر صالح نخلة ترجمةَ دواد تكّلا باقتضابٍ شديد، ويهملُ كثيرًا من التَّفاصيل عن حياتِه وأعمالِه الخيرية واهتمامه بالتعليم، ويُسقطُ منيرة تكّلا من الذِّكر، رغمَ أنَّها كريمةُ داود الوحيدة، وكانت واحدةً من أهم سيّدات الطبقة الأرستقراطية في الإسكندرية حيثُ عاشت وتوفيت، كما تعدُّ من أغنى سيدات الصعيد().

هل حدثَ شقاقٌ بين أفراد العائلة في هذا الجيل... هل كانَ هناك صراعٌ بين داود وكامل جرجس تكّلا نجل شقيقه على عِمادة العائلة أو أمور أخرى؟!

بالمدخل الرئيس لمدرسة داوّد تكّلا الثانوية المشتركة، توجد لوحتان باللغتين العربية والإنجليزية تخليدًا لذكراه:

لذكرى المرحوم داود بك تكلا الذي أنشأ هذه المدرسة في سنة 1891 ميلادية لتعليم النشء في بهجورة والبلاد المجاورة لها .وقد تعهَّد المدرسةَ برعايتِه وإحسانه، حتى إنَّه بالاشتراك مع قرينته السيدة سيدة فلسطين قد وقفا عليها من أطيانهما الخاصَّة كلَّ ما يكفلُ القيامُ بجميع نفقاتهما. وقد شرعَ رحمه الله في تجهيزِ ما يلزمْ لبناء هذه الدار، لولا أنْ عاجلتْه المنيَّة سنة 1924 ميلادية، قبل أنْ يُحقق أمنيته فقامت قرينتُه وكريمتُه السيِّدة منيرة بإتمام رغبتِه وإخراجِها إلى حيِّز الوجود، وقد تمَّ تشييد هذا البناء واحتفل بافتتاحِه في يناير سنة 1929 ميلادية.

تذكر اللوحةُ التأسيسيَّة للمدرسة المبنيَّة ذاتِ الطرازِ المعماريِّ المميز، والتي شُيِّدت على شكل الصَّليب اللاتيني، إنَّ دوّاد المؤسس في سنة 1891 أي قبل وفاته بنحو 38 سنة، وهو ما يدعِّم فكرةَ تفرُّدِه عن باقي أفراد عائلتِه، كونه قد اهتمَّ بالتعليم ووقف الأطيانَ للصَّرف من إيرادِها على هذه المدرسة، التي تعدُّ من أولى المدارس الثانوية في محافظةِ قنا، التي افتُتحت أمام الدارسين في تلك الفترة.

تقع هذه المدرسة بدايةَ بلدة بهجورة، وقد ضُمَّت لوزارة السياحة والآثار، بموجبِ قرار رئيس الوزراء رقم 1723 لسنة 2005، وتُشرفُ عليها منطقة نجع حمادي للآثار الإسلاميّة والقبطية حاليًا. كما توجد في بهجورة مدرستان إضافةً إلى المدرسةِ المسمَّاة باسم كريمته منيرة تكّلا؛ واحدةٌ إعداديةٌ تجاوِرُ قصر كامل تكّلا، والثانية ابتدائية تقعُ على مسافةٍ قريبةٍ منها؛ كما يدلِّل وجودُ ثلاثِ مدارسٍ باسم دواد وكريمته منيرة، على اهتمامِه بالتّعليم كما قدمنا سلفًا.

يؤكِّدُ رمزي تادرس فرضيتَنا بشأنِ تهميش داود تكّلا، في تحقيق صالح نخلة بمخطوطاتِ العائلة وأجيالِها: سريٌّ من كبارِ السُّراة، ومصلحٌ من نخبة المصلحين العاملين على إنهاض أمَّتهم، وُلد في بلدة بهجورة من أعمال مديريَّة قنا يوم 17 برمهات سنة 1575 قبطيَّة الموافقة لعام 1969 ميلادية من أسرةٍ شريفة، ولمّا بلغَ سنَّ الرشدِ عُنيَ المرحومُ والدُه تكّلا أفندي عميدِ أسرة تكّلا الشهيرة بتربيته وتهذيبه، فأحضرَ له مدرسًا علَّمه العربيةَ والقبطية. ثم انتقل إلى قِنا مع عمِّه المرحوم فلسطين أفندي، عقبَ تعيينِه ناظرًا لقلم قضايا مديريَّتِها خلفًا للمرحوم والدِه، وهناك تعلَّم الفرنسويَّة (اللغة الفرنسيَّة) على أحدِ الأساتذة الجهابِذة.

عادَ بعد ذلك إلى بلدتِه مشتغلًا في مزارعه الواسعةِ، ناسجًا على منوالِ أبيه وعمِّه وإتيانِ الخيرات والمبرَّات إلى أنْ شبَّ وترعرع، فأسَّس لأمَّته مدرستَين فخيمَتين في بهجورة؛ إحداهما للبنين والأخرى للبنات، وأوقفَ عليهما 105 من الأفدنة من أجود أطيانِه لحفظ كيانِها، كما وجَّه إليهما جُلَّ عنايتِه حتى نجحَتا نجاحًا عظيمًا، وصارتا في مقدِّمة مدارس القُطر تعليمًا وتهذيبًا، ويكفي دليلًا على رقي المدرستينِ، تخريجُهما كلَّ عامٍ عشراتٍ من الطُّلاب والطالبات، فوق وصولِ نتيجةِ مدرسة البنين في امتحان الشهادة الدارسة الابتدائية نسبة 90 في المئة سنويًا.

انتخبته الحكومةُ الفرنسوية (الفرنسية) وكيلًا لها في أصوان (أسوان)، فقام بما عُهدَ إليه أحسنَ قيام، وخدِم النزالة (النزلاء) الفرنسويّة خدماتٍ جليلةً، أُعجب بها جميعُ رجالِها فأهدتْه وسامًا فخريًا من رتبة أوفيسيه مرفقًا بخطابٍ من وزارة علومِها، يتضمَّن الشُّكرَ العظيمَ لسعادتِه على ما يؤدِّيه من الأعمالِ العظيمة لها ولرعاياها، وقد سلَّمتْه الوكالةُ السياسيَّة في هذا القطر الكتاب والوسام مع خطابٍ رقيقٍ من معتمدها، حاويًا أرقَّ عباراتِ المدح والثناء.

على أنَّ فضل المترجِم داوّد تكّلا لم يقتصرْ على خِدمة أمَّتِه والحكومةِ الفرنسوية، بل خدمَ الحكومةَ المصريَّةَ خدماتٍ كثيرة تدلُّ على غيرتِه ووطنيَّتِه وبعدِ نظره؛ نذكرُ منها ذلك الحادثَ الذي وقع في بلدتِه وكوفِئَ عليه من لدنِ الجناب العالي بالرتبة الثانية (البكوية)؛ ذلك أنَّ شقيًا قتلَ رجلًا مجهولًا في بلدته بهجورة، وبالرغمِ من الهمَّة العالية التي بذلتْها الحكومةُ برجالِها لم تتمكنْ من إلقاءِ القبضِ على القاتل، ولا معرفةِ أصل المقتول وبلدتِه واضطرت أنْ تحفظَ القضيَّة كالعادة.

غير أنَّ المترجم داوّد تكّلا رأى أنَّ وقوعَ حادثٍ فظيعٍ كهذا في بلدته دونَ الاقتصاصِ من مرتكبه، يؤدي إلى اختلالِ الأمنِ فيها، فعمِد إلى استجلاء الحقيقةَ بنفسِه، وبذلِ همَّتِه وحكمتِه في البحث والتنقيب؛ حتى استطاعَ الوقوفَ على اسمِ المقتول وبلدته، وألقى القبضَ على القاتلِ الأثيم الذي قُدِّم إلى المحكمة، فحكمتْ عليه بالإعدامِ وشكرتْ المترجِم على تيقُّظِه وسهرِه، كما شكره وقتئذٍ مديرُ قنا، وكتب إلى الحكومة كتابًا يقول فيه: إنَّ الحكومةَ عجزتْ عن كشفِ غوامض هذه الحادثة، التي كادتْ أنْ تُطمس معالمها لولا معونةُ وهمَّةُ صاحبِ الترجمة، وما أبداهُ من العناية التَّامة.

هذه شهادةٌ صريحةٌ تدلُّ على فضل تكّلا بك، وعلى ما يؤدِّيه من الخِدم والأعمال لأمَّته وبلاده.

أما أخلاقُه فساميةٌ تدلُّ على رزانةٍ وحكمةٍ وعقلٍ رشيدٍ فوق ميولِه السِّلميَّة ومكارمِ أخلاقه ومحبتِه الغريزيَّة؛ لترقيَةِ وطنِه والعملِ على ما فيه الخير جهد

المستطاع؛ كلّ هذه الصفات العالية حبَّبته إلى أمَّتِه وأكبرتْ مركزَه في عيون أبنائها، كما صيَّرتْه في رجالها الخالدين الذكر والأثر.

صُنِّف دوّاد تكّلا أيضًا من أثرياء الصَّعيد، فقد عمِل بتجارة القطن بجانب ملكيَّتِه الزِّراعية الواسعة التي خُصِّصَ لها دائرةٌ من الموظفين، وقد عثُرنا على هذا المسمى (دائرة دواد بك تكلا) في دليل تليفونات مصر في عهد الملك فؤاد، وكان من أكبر المتبرعين لبناء مستشفى الرمد في قنا أثناء زيارة الملك فؤاد لوضع أساسها سنة 1921، فقد تبرَّع الأميرُ يوسف كمال() بمبلغ ألفِ جنيه ودوّاد تكّلا بمبلغ 500 جنيه وبولس بك حنا بمبلغ 400 جنيه، وهم أكبر الإساهمين بالأرقام في بناء المستشفى.

برلمانيون وأصحاب أيادٍ بيضاء ــ الجيل التاسع

يختتمُ صالح نخلة توثيقَه لتاريخ عائلة تكّلا سيداروس بترجمة لكامل جرجس تكّلا صديقه، وهو من دعاهُ إلى قراءةِ وثائق العائلة وتحقيقها؛ لإخراجِ هذا الكتابِ كما سبقَ وقدَّمنا.

اعتنى نخلة بترجمة كامل جرجس عنايةً بالغةً، حيث أوردَ كلَّ تفاصيلِ حياتِه وأعماله الخيريَّة ومسيرتِه الوظيفيَّة والنيابيَّة كما سنرى:

صاحب العزة كامل بك جرجس تكّلا ثالثُ أنجال المرحوم جرجس أفندي تكّلا، وُلد في الثاني عشر من أكتوبر سنة1885 ميلادية، وقد تركته والدتُه رضيعًا لا يتجاوزُ عمرُه سنةً واحدة، فتكفَّلت به جدَّتُه لوالدتِه المرحومةُ قشطة قرينةُ الخواجة غبريال إسكندر كبيرِ أعيان بهجورة، وقد تولَّت رضاعتُه خالتُه إليانة قرينة الخواجة بندري جرجس من كبار التجار والمزارعين، ووالدةِ الخواجة نادر بندري المزارعِ والتَّاجرِ الشهير بمديرتي جرجا وقنا.

تعلَّم المبادئَ الدينية واللغةَ العربية على يد المعلّم خلة. وعند زيارة المثلث الرحمة الأنبا كيرلس الخامس البطريرك 112 لمديرية قنا سنة 1888 ميلادية، حلَّ ضيفًا كريمًا على آل تكلا في بهجورة، فقامَ أثناءَ هذه الزيارة المباركة برسامة كامل بك شماسًا هو وشقيقه إبراهيم وباقي أولاد العائلة في كنيسة بهجورة الكبرى في احتفالٍ كبير.

ثمَّ أكملَ دراسةَ اللغة العربية والحساب واللغة الإنجليزية، على يد مدرسين خصوصيِّين استُحضروا لتعليمِ أولاد العائلة في بهجورة، وبعد أنْ نال قسطًا وافرًا من التعليم ألحقهُ المرحوم والده مع شقيقه المرحوم ميخائيل بمدرسة الآباء اليسوعيين بالقاهرة سنة 1895 ميلادية .

بعد ذلك تركَ كامل بك هذه المدرسة، وانتظمَ في سلك الدِّراسة بكليَّة الأمريكان بأسيوط، وقَضى فيها تسع سنواتٍ أتمَّ أثناءها دراستَه الثانوية،

بعدها استدعاه المرحومُ والده إلى بهجورة؛ لتدريبِه على الأعمال الزراعية تحت إشرافِه، فدرى بها دِرايَةً تامَّة؛ وقد زارهم البابا كيرلس الخامس بأسوان عند قيامِه برحلته إلى السُّودان.

ثم تزوَّج بكريمة عمِّ والده المرحوم فلسطين أفندي سيداروس في السّابع عشر من أكتوبر سنة 1904، وقام بعقدِ الإكليل المتنيح الأنبا متاؤس مطران أخميم السابق، واختارتْه الدَّولةُ الإيطاليةُ ترجمانًا شرفيًا؛ لتوكيل قنصليَّتها في أسوان في سنة 1906، كما قام المرحومُ والدُه بوكالتِها.

في 30 أغسطس سنة 1907، رُزق بكريمتِه الكبرى روجينا، وفرح بها والدُه أي جرجس أفندي تكّلا، لكنَّ فرحَه مع الأسفِ لم يكتملْ؛ لأنه انتقل إلى رحمة خالقِه في 8أغسطس سنة1908. ثم رزق كامل بك بعد كبرى بناته روجينا بثلاثة أولادٍ ذكور؛ هم جورج الشهير برتي، ثم تكّلا الشهير باسم فكتور، ثم ميشيل أو ميخائيل، وابنةً ثانية تسمى إيفلين وُلدت في 13 أكتوبر سنة 1911 ميلادية.

بعد وفاة والدِه،أُسند إليه توكيلُ قنصليَّة إيطاليا في أسوان سنة 1908، واعتمدتْ وزارةُ الخارجيةِ المصريَّة هذا التعيين في 17 ديسمبر 1909، وظلَّ كامل بك يتنقل بين أسوان وبهجورة للقيامِ بمهام إدارةِ القنصليَّة وإدارة أملاكِه الزراعية إلى سنة1932، وفي عهدِ قيامِه بأعباء القنصليَّة الإيطالية في أسوان قامتْ الحكومةُ المصرية بعملِ التعلية الأولى لخزَّان أسوان.

استعانت في إتمامِ هذا العمل الضخم بالكثيرينَ من الصُّناع، وأربابِ الحرف، والفنانين الإيطاليِّين، وقد بلغ عددُهم نحو 500 رجل، فيقوم كامل بك أثناء هذه التعلية بتدبير شؤون هؤلاء الصناع الإيطاليين، وقد قام في ذلك الوقت بأعمالٍ جليلةٍ استحق من أجلها إنعامَ الحكومة عليه برتبة البكوية من الدرجة الثانية في الثامن عشر من أكتوبر1913.

لمّا نالت العزيزةُ مصر الاستقلالَ ووضعَ الدستور المصري، تنازل كامل بك تكّلا عن توكيل القنصلية في الثالث من إبريل 1923، ورشَّح نفسَه لعضويَّة أول مجلسٍ نيابيٍّ لمصر عن دائرة نجع حمادي في سنة1924، وفاز بكرسيِّ النيابة بالتزكية العامة، ثم بعد حلِّ مجلس النُّواب في سنة 1930 رشَّح نفسَه مستقلًا عن الأحزابِ لعضويةِ مجلس الشُّيوخ؛ فنالَها أيضًا بالتزكية العامة.

في نوفمبر سنة 1930 أنعمَ عليه صاحبُ الجلالة إمبراطور إثيوبيا هيلاسلاسى بالوشاح الأكبر من نيشان نجمة إثيوبيا، ولمّا أُعيدَ انتخابُ البرلمان المصري في سنة 1936، رشَّح نفسَه مستقلًا أيضًا لعضويةِ مجلس الشُّيوخ، ففاز بها بالأغلبية.

أعمال كامل بك جرجس تكّلا الطائفية

اختاره الأنبا متاؤس مطران أخميم ناظرًا لكنائس بهجورة القبطية الأرثوذكسية في محل المرحوم والده جرجس أفندي تكّلا، وقد كانت بهجورة وقتئذٍ تابعةً لكرسي أبرشيته فكانت له اليد الطولى في إحياء هذه الكنائس وتنظيمها، فأدخل النورَ الكهربائيَّ في الكنيسة الكبرى، وصار يُمدُّها بالتيار الكهربائي من آلة الكهرباء الخاصّة بسكنهِ في بهجورة. ظلَّ كامل بك ساهرًا على تلك الكنائس، وشاغلًا لنِظارتها حتى وقتنا هذا().

في سنة 1924 انتُخب حضرته عضوًا لمجلس جرجا الملّي، وبقي عضوًا في هذا المجلس إلى سنة 1945، حيث تنازل عن عضويَّتِه، ورَشَّح نجلَه الثاني فيكتور لعضوية هذا المجلس فنالها بالأغلبيَّة العُظمي.

تعدُّ باكورةُ أعمالِه في بهجورة قيامَه مع أخيه الخواجة إبراهيم تكّلا وكبار أعيانِ البلدة بإنشاءِ الجمعية الخيريَّة، وقد اختارَه مجلسُ إداراتها مديرًا لها، كما أسندوا رئاستَها إلى حضرةِ شقيقه الخواجة إبراهيم؛ قامت هذه الجمعيَّة بفضل حسنِ إدارته ومعاونةِ شقيقِه وأعيانِ البلد بأعمال البرِّ والإحسان، والتعليم والإرشاد، ودفن فقراء البلد إلى وقتنا هذا.

استنهض كامل بك همَّةَ أعيانِ البلدة للقيام تحت إشرافِه بصفتِه ناظرَ كنائسِ البلدة بتقويَة أسس مباني الكنيسة الكبرى، وتعليَة أرضِ هياكلها صونًا لها من الرُّطوبة التي تسربتْ إليها جرَّاء إنشاءِ خزَّان نجع حمادي()، وقد كان في العزم تجديدُ بناءِ الكنيسة المذكورة . لكنَّ ظروفَ الحرب الكبرى حالت دون تحقيقِ ذلك، وفي العزم بمشيئة الله القيامُ بتحقيقِ هذه الأمنيَّةِ العظيمة عندما يتيَّسر الحصولُ على موادِ البناء.

قام حضرتُه بالاشتراك مع السيِّدةِ حرمِه بتشييدِ كنيسةٍ خاصةٍ في حديقةِ منزلهما ببهجورة، على اسم الشهيد ماري جرجس، وزيناها بأجملِ الزِّينات وأثَّثاها بأفخرِ الأثاث، وزوَّداها بمكتبةِ كنسيةٍ كبرى، وأشرفَ على هذا العمل صديقُهما المخلصُ المحبُّ لله حبيب تكّلا من أعيان بهجورة.

دشِّنتْ هذهُ الكنيسةُ الجديدة في 11 إبريل سنة 1943، بحضور صاحب النِّيافة الأنبا كيرلس مطران قنا وقوص، بالنِّيابة عن مُطرانِهم صاحبِ النِّيافةِ الأنبا يوساب الثاني، الذي كان قائمقام بطريركي في هذا الوقت؛ أقيمتْ بها الشعائرُ الدِّينية إلى وقتِنا هذا، وقد أُوقفَ عليها هو وقرينتُه ما يَكفلُ استمرار إقامةِ الشعائرِ فيها على الدَّوام.

لم يكتفِ كامل بك بقصْرِ مجهودِه الطائفيِّ على بلدتِه بهجورة، بل تجاوزَها فقام مع أخيه الخواجة() إبراهيم ببذلِ المساعدات القيِّمة في تشييد كنيسةِ

نجع حمادي، على قطعةِ الأرض التي تملَكها عائلةُ المرحوم جرجس أفندي تكّلا على البحر الأعظم (النيل)، في أهم نقطة بهذا المركز.

أسهمَ كثيرٌ في أعمالٍ خيريةٍ مختلفةٍ، ومعه السيِّدةُ قرينتُه؛ من بناءِ كنائسَ وتعليم تلامذةٍ على حسابِهم، وتجديدِ كنيسةِ القيامةِ في القدس؛ وقام حضرتُه والسيِّدةُ قرينتُه بعمل مقصوراتٍ أثريةٍ في الكنيسة الأثرية الكبرى للسيِّدة العذراءِ بحارة زويلة بمصر؛ كما اشتركَ في كلِّ عملٍ طائفيٍّ، فما مِن مؤسسةٍ أو جمعيةٍ خيريةٍ التجأتْ إليه إلا زوّدها بمساعداتِه القيِّمة، دون النظرِ إلى جنسيَّتِها أو دياناتِها سواءً أكانت إسلاميةً أم قبطيةً أم غيرَ ذلك.

أعماله العامة

افتتح حضرتُه أعمالَه العامَّةَ بإنشاءِ مركزٍ للإسعاف في بهجورة، على قطعةِ أرضٍ من أملاكِه، وأكملَ له المعداتِ الطبيَّة والصحيَّة حتى أصبحَ يضارعُ أحسنَ مراكزِ الإسعاف في الصعيد.

وقد احتفلَ بافتتاحِه في سنة 1940، 1359؛ احتفالًا عظيمًا حضرةُ صاحب العزَّة مديرُ قنا وحضرةُ حكمدارها ومندوبُ جمعيَّةِ الإسعافِ العامَّة بمصر وكبارُ موظفي شركةِ السُّكر وكبارُ موظفي مركز نجع حمادي وأعيانِه، وأصحابُ العزَّة ألفي بك جندي ويصا كبيرُ أعيان أسيوط، وأعيانِ مديرية قنا وأسيوط، وكبارِ الأطبَّاء؛ نخص بالذكر منهم: الدكتور عزيز إبراهيم الطبيبُ الجرّاح بأسيوط حكيمباشي الإسعاف بها، كان له الفضلُ الكبيرُ في تجهيز جميع أداوتِ وأثاثِ بهجورة بمدرسة أسيوط الصناعية؛ ثمَّ الدكتور فؤاد يوسف حكيمباشي إسعافِ المديريَّة في قنا في ذاك الحين أيضا؛ والدكتور عبد الحميد عيسي الذي كان مفتِّشَ صحَّة المركز في ذاك الوقت، وأوقف كامل بك عليه من ريعِ أرضِه الموقوفةِ، ما يضمنُ استمرارَه على القيام بمهمَّته الإنسانيَّة.

كما خصصَّ في بلدتِه بيتًا للضِّيافة لكلِّ عابرِ سبيلٍ، وأوقفَ عليهِ ما يجعلُه مفتوحًا بصفةٍ مستمرةٍ لهذا الغرض. وما يجدرُ ذكرُه أنَّ السيدةَ حرمَه شاركتْه مشاركةً فعليةً في جميع الأعمالِ الخيرية، وغيرِها التي قام ويقوم بها.

وحفظًا لذكرى أجدادِه ووالديه قامَ ببناءِ مقبرةٍ من الطراز الحديثِ، في مدافنِ الأقباط بهوّ نقلَ إليها رفاتِ أجدادِه ووالديهِ، وأوقفَ عليها وقفًا خاصًا لصيانتِها، وإقامة القدَّاسات على روح المدفونينِ فيها والصرفِ عليها في كل ما تحتاج إليه.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

خاتمة

تلك مغامرةٌ - بلا أدنى شكٍّ- أنْ يلتقطَ أيُّ باحثٍ موضوعًا تاريخيًّا، فيه ندرةٌ فى منابعِ معلوماتِه من مراجعِ المؤرخين ومدوَّناتِهم، بشأن حقبةِ موضوعِه الذي يُخضعُه للدراسة أو التأريخ؛ فيما يخصُّ مباشرُ ووزيرُ همام، منقريوس بن إبراهيم، فلم يردْ ذكرُه في كتاباتِ المؤرِّخينَ المتمركِزينَ في العاصمة، ولم يمرِّرْه الرحالةُ الأجانبُ أيضا في كتاباتِهم المقتضَبة عن الصعيد.

عرفنا بوجود مباشرٍ رئيسٍ للأمير همام بن يوسف، اسمه منقريوس منحه ثقتَه والوكالةَ عنه في بيع وشراءِ الأراضي وسدادِ الضرائبِ للوالي العثمانيِّ بالقاهرة؛ من خلالِ الحججِ الشرعيةِ المحفوظةِ بدار الوثائق، التي سبقَ أنْ نَشرتْ الدكتورة ليلى عبد اللطيف نماذجَ منها، وبعدها الدكتورة زينب أبو المجد.

نشرنا إفاداتٍ جديدةً عن منقريوس بن إبراهيم المباشر الرئيس لدى الشيخ همّام، أزاحت الغموض الذي اكتنف حياتَه ومسيرتَه المهنيَّةَ هو وعائلته؛ فقد منحنا مدوِّنو مخطوطات بقطر البلوطي ــ مؤسِّسِ هذه العائلة والجدِّ الأكبر لمنقريوس معلوماتٍ عن أصولِ العائلةِ وأجيالِها على مدارِ قرنين.

لم نعتدَّ بالرواياتِ الشفاهيةِ المتواترةِ، حيث كان لدينا مصدرٌ أصيلٌ ومحقَّقٌ من المعلوماتِ المحفوظة. قد نكونُ مَدينين بتقديرِ دورِ البرلمانيِّ الراحل كامل تكلا أحدِ أحفادِ منقريوس، الذي أدركَ أهميَّةَ تفكيكَ وثائق عائلتِه وتأريخِها، فعهِدَ بها إلى المؤرِّخ كامل صالح نخلة؛ إذ لولا جهودُ الاثنين ما كنا سنعرفُ منقريوس، أو نفكرُ في إصدارِ هذا الكتاب.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

(تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

متميزون
للكتب النصية
E-Book

Group Link – لينك الانضمام الى الجروب

Link – لينك القنـــــاة

فهرس المحتويات

عن الكتاب..

إهداء

شكر

تقديم

مفتتح
فصول الدراسة
الفصل الأول ـ
ملامح
الفصل الثاني ـ
عـــرّاب هــوُّارة.. الصعود والأفول
الفصل الثالث
وثائق تكّلا سيداروس ـ

خاتمة

Notes

[←1]

(1) سيد، د. سيد محمد. مصر في العصر العثمانيّ، ص221.

[←2]

(2) موير، السير وليم .دولة المماليك في مصر، ص209، 210.

[←3]

(3)رمضان، محمد رفعت. عليّ بك الكبير، ص220، 221.

(4) زقلمه، أنور. ثورة عليّ بك الكبير، ص67. [←4]

[←5]

(5) روفيلة، يعقوب نخلة .تاريخ الأمة القبطية، ص270، 272، 273.

(6) المرجع السابق، ص273. [←6]

(7) حبيب، إيريس. قصة الكنيسة القبطية، الجزء الرابع، ص159. [←7]

(8) زقلمه، أنور. ثورة عليّ بك الكبير، ص55. [←8]

[←9]

(1) الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن. عجائب الاثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول ص527، تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

(2) زقلمة، أنور. ثورة علي بك الكبير، ص69. [←10]

[←11]

(3) فولني، س.ف. ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام ص92، 93.

(4) زقلمه، أنور. ثورة عليّ بك الكبير، ص55. [←12]

[←13]

(5) الجبرتي، عبد الرحمن. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الأول، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ص538.

[←14]

(6) عبد اللطيف، د. ليلى. الصعيد في عهد شيخ العرب همام، ص127.

[15←]

(7) أبو المجد، د. زينب. إمبراطوريات متخيلة، قيام وانهيار جمهورية شيخ العرب همام، الفصل الأول ص39.

(8) إمبراطوريات متخيلة، مرجع سابق، ص40. [←16]

[17←]
(7) عبد الرحمن، د. عبد الرحيم. الريف المصري في القرن الثامن عشر، ص251.

[←18]

(8) هريدي، د. صلاح أحمد. دور الصعيد في مصر العثمانية، ص380.

[←19]

(1) تكلا، نعيم، مقدمة رواية بقطر، طبعة 1986، ص12.

[←20]

(2) تكلا، نعيم، مقدمة رواية بقطر، مرجع سابق، ص13.

[←21]

(3) تكلا، نعيم، مقدمة رواية بقطر، مرجع سابق، ص14.

[←22]

(4) روفيلة، يعقوب نخلة. تاريخ الأمة القبطية، ص263.

[←23]

(5) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. الخطط المقريزية، الجزء الثالث، ص827.

[←24]

(6) المقريزي. تاريخ الأقباط، ص224.

[←25]

(7) د. إبراهيم، ناصر أحمد. الفرنسيون في صعيد مصر، ص138: 145.

[←26]

(1) أحمد إبراهيم، د. ناصر. الفرنسيون في صعيد مصر، ص44.

[←27]
(2) العطار، د. سلوى. التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي، ص14، 15.

[←28]

(3) تادرس، رمزي. الأقباط في القرن العشرين، الجزء الأول، ص44.

[←29]

(4) حبيب، إيريس. تاريخ الكنيسة القبطية، ص221، 222.

[←30]

(5) تادرس، رمزي .الأقباط في القرن العشرين، الجزء الأول، ص43.

[←31]

(6) تاجر، جاك. أقباط ومسلمون، ص184.

[←32]

(7) د. إبراهيم، ناصر أحمد. الفرنسيون في صعيد مصر، ص138: 145.

[←33]

(8) أبو المجد، د. زينب. إمبراطوريات متخيلة، ص66.